عمادة الدّراسات العليا

جامعة القدس

درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين

وسام سعد الدين صلاح تميمي

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

1445هـ/2024م

درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين

إعداد:

وسام سعد الدين صلاح تميمي

بكالوريوس لغة عربية وآدابها جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

المشرف: أ.د محمد عوض شعيبات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من عمادة الدّراسات العليا/ كلية العلوم التربوية جامعة القدس

1445هـ/2024م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الإدارة التربوية

إجازة الرسالة

درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين

اسم الطالب: وسام سعد الدين صلاح تميمي

الرقم الجامعي: 22112419

المشرف: أ.د محمد عوض شعيبات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 29 / 5 / 2024م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: أ.د محمد عوض شعيبات التوقيع:
2. ممتحناً داخلياً: أ.د بُعاد الخالص التوقيع:
3. ممتحناً خارجياً: د. يوسف فهمي حرفوش التوقيع:

القدس – فلسطين

1445هـ / 2024م

الإهداء

إلى روح والدي العزيز، الذي غادر هذه الدنيا تاركا في القلب أثراً لا يمحى، أقدم له الدعاء أن يكون في جنان الخلد. وكم تمنيت أن يكون موجوداً عند مناقشتي هذه الرسالة.

إلى والدتي الحبيبة، التي ستبقى نبعَ الحب والعطاء، أرفع أسمى آيات الشكر والامتنان. إن حنانها ودعمها كانا دائماً رافداً لي في كل محطة من محطات رحلتي العلمية والحياتية.

إلى من أمسك بيدي بصدق ونشلني من عثرات الحياة، إلى زوجي الحبيب، الذي كان العمود الفقري في رحلتي وشريكي وسندي بعد الله.

إلى أبنائي الأعزاء، الذين هم زينة الحياة وفرحة القلب، الذين شجعوني لأستمر على الرغم من قسوة الظروف التي مررت بها.

إلى صديقتي الغالية وأختي التي لم تلدها أمي (يسرا حبابة)،

إلى الأهل والأصدقاء الذين دعموني ولو بالشيء اليسير.

إلى دماء الشهداء الزكية التي روت تراب فلسطين.

إلى عاشقي العلم، الباحثين عنه، أهدي ثمرة جهدي هذا.

إقرار

أقرُ أنا معدُّ هذه الرسالة أنّها قدمت إلى جامعة القدسِ لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أيّ جزء منها لم يُقدم لنيل أيّ درجة عليا لأيّ جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

الاسم: وسام سعد الدين صلاح تميمي

التاريخ: 2024/5/29

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام على خير المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد،

في ظِلالِ العِلم التي احتضَنتني، وبين دَفَات الكُتُب التي كانت رفيقتي، أجد نفسي اليوم على مشارف إتمام مسيرة علمية عظيمة. ومع كل كلمة تُخط في هذه الصفحات، يتجدد شعوري بالامتنان العميق لكل من ساهم في هذا الإنجاز.

إلى جامعة القدس، البيت الثاني الذي ضمّ أحلامي وطموحاتي، أقدم شكري المعبّر عن أصدق المشاعر.

إلى أستاذي أ.د. محمد عوض شعيبات، صاحب الخلق الرفيع الذي يتحلى بالتواضع والتسامح، الذي كان له الدور الأبرز في توجيه بوصلة فكري نحو شواطئ الإبداع والتميز، وإلى د. يوسف فهمي حرفوش، الذي كان له الفضل في إضاءة دربي بالمعرفة والحكمة، وكان من محاسن الأقدار أني كنت إحدى طالباته، أهدي شكري الوافر.

إلى كل من ساهم في هذه الرحلة بكلمة طيبة أو فعل نبيل، أقدم شكري الخالص، فأنتم النغم الحاني الذي أضفى على رحلتي العلمية لحن النجاح والتميز.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين، في ضوء متغيرات الدراسة وهي: الجنس، المديرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من (50) فقرةً موزعةً على خمسة مجالات هي: المهارات القيادية، ومهارات التطوير المهني، ومهارات إشرافية، ومهارات الاتصال والتكنولوجيا، ومهارات التقويم والمتابعة. وتم التحقق من صدقها وثباتها بالطرق الإحصائية المناسبة. تكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومديري المدارس الحكومية في محافظة القدس، المُوزعين على مديريتين: مديرية القدس الشريف، ومديرية ضواحي القدس، البالغ عددهم (125) مديراً ومديرةً، و(2446) معلماً ومعلمة، بواقع (1057) معلماً ومعلمة في مديرية القدس، و(1389) معلماً ومعلمة في مديرية ضواحي القدس، يعملون في (125) مدرسة: تقع (51) مدرسة منها في مديرية القدس الشريف، و(74) مدرسة في مديرية ضواحي القدس. اشتملت عينة الدراسة على (335) معلماً ومعلمة من المدارس الحكومية في محافظة القدس، جرى اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من أفراد مجتمع الدراسة، ليشكلوا ما نسبته (13.7%) من مجتمع الدراسة، كما اشتملت على (24) مديراً ومديرة من مجتمع الدراسة أجريت معهم أداة المقابلة، وذلك لأغراض الحصول على البيانات النوعية لإثراء نتائج الدراسة الكمية. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته هذه الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات جاءت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.35) للدرجة الكلية، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في مدارس التربية والتعليم في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغيرات الدراسة: الجنس، المديرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، اقترحت الباحثة مجموعة من التوصيات منها: تنظيم وزارة التربية والتعليم برامج تدريبية مستمرة لمديري المدارس في ما يتعلق بمستجدات مجال الاقتصاد المعرفي وأهميته في التعليم، تتضمن مفاهيم مثل أساليب إدارة الأفراد، خاصة المعلمين حملة الشهادات العليا، وإدارة الموارد المالية، والاقتصاد التعليمي.

الكلمات المفتاحية: كفايات الاقتصاد المعرفي، المدارس الحكومية، محافظة القدس.

The Degree to Which Public School Principals Possess the Competencies of Knowledge Economy in the Jerusalem Governorate from Point of View of Principals and Teachers.

Prepared by: Wissam Saad Eddin Salah Tamimi.
Supervisor: prof. Dr. Mohammed Awad Shuaibat

Abstract

The current study aimed to identify the degree to which public school principals possess the competencies of knowledge economy in the Jerusalem governorate from the point of view of principals and teachers, in light of the study variables, namely: gender, directorate, educational qualification, number of years of experience. To achieve the objective of this study, a questionnaire was developed consisting of (50) items distributed over five areas: leadership skills, professional development skills, supervisory skills, communication skills and technology., and evaluation and following-up skills. Its validity and consistency were verified by the appropriate statistical methods. The study population consisted of all teachers and principals of public schools in the Jerusalem governorate, distributed over two directorates: Al- Quds Al-Sharif Directorate and Jerusalem Suburbs Directorate, numbering (125) principals, and (2446) teachers, (1057) teachers in Al- Quds Al-sharif Directorate, and (1389) teachers in Jerusalem Suburbs Directorate, working in (125) schools: (51) schools are located in Al- Quds Al-sharif District and (74) schools in the Jerusalem Suburbs Directorate. The study sample included (335) male and female teachers from public schools in Jerusalem governorate, who were selected in a simple random way from the members of the study population, to constitute (13.7%) of the study population, and (24) male and female directors from the study population were interviewed, for the purposes of obtaining qualitative data to enrich the results of the quantitative study. The researcher used the descriptive analytical approach for the suitability of this study.

The results of this study showed that the degree of possession of public school principals of the competencies of the knowledge economy in the Jerusalem governorate from the point of view of teachers came with an average degree, with an arithmetic average of (3.35) For the total score, the results of the study also showed that there were no statistically significant differences at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) in the average responses of the study sample members to the degree of possession of public school principals knowledge economy competencies in schools of education in Jerusalem

governorate from the teachers' point of view attributed to the study variables: gender, directorate, academic qualification, number of years of experience.

In light of these findings of this study, the researcher proposed a set of recommendations, including: The Ministry of Education rganizing continuous training programs for school principals by the MOE regarding developments in the field of knowledge economy and its importance in education, including certain concepts such as methods of managing individuals, especially teachers with higher degrees rather than, financial resources management, and educational economics.

Key words: Knowledge Economy Competencies, Public Schools, Jerusalem Governorate.

الفَصل الأوَّل:

مُشكِلَة الدراسة وَخَلفيَّتُها النّظريَّة:

1.1 المُقدِمَة

2.1 مشكلة الدَراسة

3,1 أسئلة الدراسة:

4.1 فرضيات الدراسة

5.1 أهداف الدَراسة

6.1 أهميَة الدَراسة

7.1 مُصطلحات الدَراسة وتعريفاتُها الإجرائيّة

8.1 حدود الدراسة ومحدداتها

الفَصل الأوَّل:

مُشكِلَة الدراسة وَخَلفيَّتُها النّظريَّة:

1.1 المُقدِمَة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية مهمة، مما أدى إلى تغيرات جذرية في حياة الأفراد وعمل المؤسسات، الأمر الذي أدى بدوره إلى تغيرات متسارعة ساهمت في تعقيد نمط الحياة وجودته، بعد أن أصبح التسابق التكنولوجي في شتى المجالات السمة الأبرز في هذا الزمان، الأمر الذي جعل الكثير من الأفراد والمؤسسات يحتاجون إلى مهارات ومعارف تواكب المستجدات، لضمان النجاح المستمر والسعي نحو الرفاه والاحتفاظ به.

يسعى العالم اليوم الى تحقيق الرفاه بشكل مستمر ومتزايد، فقد أصبح واضحاً أن الرفاه أصبح ضرورة أساسية في نمط الحياة الحديثة، بالإضافة إلى ذلك، أصبح تحقيق الرفاه هدفاً استراتيجياً رئيساً لأي دولة تسعى إلى إسعاد شعبها، وتتألف رفاهية الفرد من جوانب عدة، منها: تغيير الذات وتحريرها من مظاهر التخلف التي تسيطر على التفكير والسلوك (السماك،2011).

حملت الأزمة الاقتصادية العالمية بداية ثمانينيات القرن المنصرم – التي ركزت على الرأس المال المادي واستنزاف الموارد دون النظر إلى الإنسان في مجريات التنمية – في طياتها تقلبات عنيفة عصفت بالعلاقات الاقتصادية الدولية، مما دفع دولاً نامية إلى اتخاذ إجراءات حدّت من نموها الاقتصادي، وأثرت على المستوى المعيشي فيها، لتظهر أزمة (المديونية) العالمية، التي أدت إلى التقشف على حساب تنمية الموارد البشرية وتفشي البطالة والفقر، وتدني خدمات قطاع الصحة، والتقصير في توفير التعليم في البلدان غير الصناعية (الفريجات، 2006).

أصبح دور مخرجات التعليم في التنمية البشرية المستديمة حاسماً لتنمية القدرات والمهارات البشرية في مختلف الجوانب العلمية والعملية والفنية والسلوكية وتعزيزها، فهي تُعتبر العمود الفقري الذي يمدنا بالطرق العلمية والأساليب المتقدمة، ويعمل على تنمية القدرات وإعادة تشكيل المهارات، مما يسهم في تحسين صورة الإنسان وتطويره بشكل إيجابي على نطاق واسع . (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003).

وعليه فإن للعلم والتكنولوجيا علاقة وطيدة بتطوير الإنتاج كما أنهما يرتبطان بشكل قوي بالتنمية الشاملة التي تعتبر انعكاساً للتطوير الذي يصيب جزيئيات الإنتاج، وفي مقدمتها الإنسان الذي يعتبر محرك التنمية ووقودها، وعلى الرغم من تلك العلاقة الوطيدة بين العلم والتكنولوجيا فإن هذه العلاقة لا تحقق الانسجام إلا من خلال ربط العلم والتكنولوجيا بالخطط التنموية الشاملة، عبر إيجاد قاعدة مشتركة يتفاهم من خلالها صانعو القرار، كما أن تنمية القوى البشرية يجب أن تكون على رأس أولويات الأنظمة، فهي الهدف والوسيلة في الوقت نفسه، وهذا ما يدفعنا إلى التحول نحو الاقتصاد المعرفي. (شعيرة وغباري، 2011).

اقتُرحت إدارة المعرفة مدخلاً جديداً لفهم أعمال المؤسسة ودراستها، ومن هذا المنطلق ظهر الاقتصاد الجديد، المعروف بالاقتصاد المعرفي، الذي يعتمد على استغلال المعلومات والمعرفة، ويأتي هذا الاقتصاد بمعايير جديدة لتحديد القوة، مثل الإبداع والخبرات والكفاءات والمهارات، التي تُعتبر مصدر الميزة التنافسية وعلامة التقدم الحقيقي في المجتمع، ولا تبرز أهمية المعرفة للمؤسسة في حيازتها المعرفة بحد ذاتها فحسب، وإنما تبرز أيضاً في القيمة التي تضيفها هذه المعرفة، وتأتي أهمية المعرفة أيضاً من دورها في الاقتصاد المعرفي، حيث تُعتبر المؤسسة كائناً حياً يعتمد على توافر المعرفة وتجديدها باستمرار، وتتطور وتنمو من خلال استخدام المعرفة الجديدة والمتطورة. في المقابل، تنهار المؤسسة وتفقد قدراتها التنافسية عندما تتوقف عن الاستثمار في الموارد المعرفية اللازمة، مما يؤدي إلى تجمُّد أرصدتها المعرفية وتدهور قدراتها التنافسية. (بوران، 2016)

لا يعني التحول نحو الاقتصاد المعرفي التحول الكامل عن الاقتصاد التقليدي،كما يرى شحاته (2022)، فالمواد الخام مهمة، لكن الأهم من ذلك مهارة استغلال الموارد البشرية في الأفكار والمعرفة واستثمار ذلك من أجل العائد الاقتصادي والنمو ومن ثم التنمية المستديمة، وبما أن التعليم بكل مستوياته أصبح عصب الحياة ومحركها، بما أن له الدور الأكبر في إدارة دفة المؤسسات حيث يرى (سيرفجوفاني) "أن الارتقاء بالمدارس يعني أساساً تطوير نوعية التعليم الذي يحصل عليه الطلاب وتحسين مهارات التعليم لديهم، ولكي يتحقق هذا لابد من توافر كفاءة للقيادة التربوية الناجحة لدى مديري المدارس التي ينتقل تأثيرها إلى المدرسين والطلاب وجميع العاملين في المدرسة (كاربتنر، 2002، ص 11).

استناداً إلى ما سبق، يقوم اقتصاد المعرفة على عمليات التحسين والتطوير، ويتطلب بيئة مشجعة تسهم في تفعيل الإبداع والاختراع لدى العقول البشرية، حيث تؤدي هذه العمليات إلى تحقيق أفضل النتائج. كما أنه يشير إلى أن اقتصاد المعرفة قد أحدث تقدماً كبيراً في مجال صناعة البرمجيات وتطبيقاتها المتعددة، وانتشارها في مختلف مجالات الحياة وأنشطتها المتنوعة، الأمر الذي جعل هذه الدراسة تسلط الضوء على درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين.

2.1 مشكلة الدَراسة

تُعَدُّ المعرفة عمليةً اجتماعية لا يمكن فصلها عن البيئة الاجتماعية، فهي تتشكل من التجارب وتنمو من خلالها، ولا تقتصر على التدريب والتعليم الرسمي فقط، وإنما تتغذى كذلك من الممارسات والتفاعلات اليومية. وتعتبر المعرفة تراكمية وتطورية، حيث تستند إلى المعارف السابقة في مسار التطور البشري، سواء على الصعد العلمية أو الثقافية أو الروحية، وتعد الثورة المعرفية في عصر اقتصاد المعرفة، البوابة الجديدة التي تفتح أمامنا، حيث يتحول التحدي من إدارة الموارد المادية والعمالية في الاقتصاد الصناعي إلى إثراء المعرفة وتبادلها وتطويرها لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة. باستمرار (شتاتحة، 2022).

في ظل الجهود الحثيثة التي يبذلها الخبراء التربويون، فإن الاتجاه نحو الاقتصاد المعرفي يعتبر أحد الحلول لمواجهة التحديات المادية التي تتصف بالندرة في ظل الاحتلال وتبعاته على مختلف القطاعات، وفي قطاع التعليم تحديداً، إذ لا غنى للمؤسسات التعليمية عن انتهاج الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على الطاقات البشرية المتجددة ويستغلها الاستغلال الأمثل، وهذا ما أوصى به المنتدى الوطني السادس للمجلس الأعلى للإبداع والتميز بعنوان "التحول نحو الإبداع"، حيث أشار إلى ضرورة إشراك جميع الجهات ذات العلاقة لوضع الأسس نحو خارطة الاقتصاد المعرفي استكمالا لإعداد وثيقة أفق 2030 (منظمة التحرير الفلسطينية، 2023).

يستدعي التحدي الماثل أمام المؤسسات التعليمية الفلسطينية لمواكبة التغيرات المعاصر –، وتوجيه بوصلة النمو والتنمية نحو الاقتصاد المعرفي – إضافة مهارات وكفاءات تتواءم مع التقدم العلمي، لا سيما العنصر البشري الذي يعد الحجر الأساس الذي يرتكز إليه نهج الاقتصاد المعرفي وتحديداً مدير المدرسة الذي يقود مدرسته نحو النجاح والتميز. ومن خلال عمل الباحثة كمعلمة في إحدى

مدارس محافظة القدس، لاحظت أن المديرين يواجهون صعوبةً في التكيف مع تحولات عصر التكنولوجيا واقتصاد المعرفة، وأنهم باتوا يعتمدون بشكل كبير على الخبرات التقليدية دون الاستفادة الكافية من التكنولوجيا ومفاهيم الاقتصاد المعرفي، لاسيما أن الأساليب الإدارية التقليدية لا تتناسب مع تطورات التكنولوجيا واقتصاد المعرفة، مما يجعل من الصعب عليهم الاندماج في بيئة تعليمية تتسم بالابتكار والتكنولوجيا، لذلك برزت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف إلى درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين.

3,1 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السُّؤال الأوّل: ما درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات؟

السُّؤال الثَّاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى إلى متغيرات (الجنس، المديرية، المُؤهّل العِلمي، عدد سنوات الخِبرة)؟

السُّؤال الثّالث: كيف يمكن أن يطبق مديرو المدارس الثانوية الحكومية في محافظة القدس كفايات الاقتصاد المعرفي، من وجهة نظرهم؟

4.1 فرضيات الدراسة

استناداً إلى السؤال الثاني، فإن الدراسة تقوم باختبار صحة مجموعة من الفرضيات الصِّفريّة الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المديرية (القدس الشريف، ضواحي القدس).

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المُؤهّل العِلمي (أقل من بكالوريوس، بكالوريوس، دراسات عليا).

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير عدد سنوات الخِبرة (أقل من 5 سنوات، من (5- 10) سنوات، أكثر من 10 سنوات).

5.1 أهداف الدِراسة

هَدَفَت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف إلى درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات.

2- وضع مجموعة من السُبل لتفعيل مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي في مدارس محافظة القدس.

3- التعرف إلى الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات وفقا لمتغيرات (الجنس، المديرية، المُؤهّل العِلمي، عدد سنوات الخِبرة).

4- التعرف إلى المهارات الأساسية التي يجب أن يمتلكها مديرو المدارس الثانوية الحكومية في محافظة القدس لتمكينهم من تطبيق كفايات الاقتصاد المعرفي.

5- التعرف إلى السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها مديرو المدارس الثانوية الحكومية في محافظة القدس لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي.

6.1 أهميَة الدَراسة

تكمن أهمية الدراسة في ما يأتي:

أ- الأهمية النظرية:

1. تتضح أهمية الدراسة من أهمية الاقتصاد المعرفي في القرن الحادي والعشرين، وضرورة توافر كفايات الاقتصاد المعرفي لدى مديري المدارس وقادتها، التي تحظى باهتمام الباحثين والمتخصصين في هذا المجال.
2. يتوافق موضوع الدراسة مع التوجهات التعليمية الحديثة، من خلال الدور الفعّال الذي سيمارسه قادة المدارس ومديروها في تطبيق كفايات الاقتصاد المعرفي، حيث إن امتلاك مديري المدارس كفايات الاقتصاد المعرفي يؤهلهم لإدارة مدارسهم بطريقة فعالة للاستفادة من الكوادر البشرية بأقصى درجة لتحقيق الأهداف التربية المنشودة بفاعلية وكفاءة وتحقيق الميزة التنافسية بين المدارس.
3. تأسيس قاعدة معرفية قوية لبرامج إعداد وتدريب مديري المدارس من خلال تقييم كفايات الاقتصاد المعرفي، يمكن أن يوفر البيانات والمعرفة الضرورية لتطوير برامج تدريبية وتطويرية مخصصة لمديري المدارس والمعلمين في محافظة القدس.
4. لفت أنظار القادة التربويين في وزارة التربية والتعليم إلى تعزيز الفهم العميق لكفاءة وفعالية إدارة المدارس في ظل الاقتصاد المعرفي، حيث تُساهم الدراسة في تعزيز الفهم العميق لكفاءة وفعالية إدارة المدارس من خلال التركيز على الكفايات اللازمة لقيادة المدارس في ظل الاقتصاد المعرفي.
5. تسهم الدراسة في إثراء المكتبة العربية بالجانب النظري من موضوع الاقتصاد المعرفي، حيث تفتح هذه الدراسة أبواباً جديدة أمام الباحثين في موضوع الاقتصاد المعرفي – الذي تسعى من خلاله الدول إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة لمجتمعاتها من أجل اللّحاق بركب الحضارة – إلى المزيد من الدراسات لتعزيز نتائج هذه الدراسة أو نفيها.

ب-الأهمية التطبيقية:

1- استعانة المخططين التربويين، والقائمين على العمليـــة التعليمية، وأصحاب القرار فـــي وزارة التربية والتعليم بالنتائج الميدانية للدراسة حول درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين.

2- تُساهم الدراسة في إثراء البحث العلمي في مجال الاقتصاد المعرفي، وتُقدم قاعدة علمية لـــدعم ممارسات الاقتصاد المعرفي في المدارس، من خلال ما ستوفره من معلومات تساعد الدارسين والباحثين والمهتمين بموضوع الدراسة.

3- تحسين الإدارة التعليمية من خلال فهم كفايات الاقتصاد المعرفي وصولاً لتعزيز القدرة علـــى اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتنفيذ السياسات التعليمية بفعالية.

4- يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة في تحسين أداء المدارس الحكومية من خلال تعزيز بـــرامج الاقتصاد المعرفي عبر إعداد برامج تدريبية وورش عمل لإعـــداد وتأهيـــل قـــادة يمتلكـــون المهارات اللازمة للاستفادة من كفايات الاقتصاد المعرفي.

5- من المأمول أن تفيد نتائج الدراسة في تكوين إطار متكامل يمكن الاعتماد عليه في تشـــخيص نقاط القوة والضعف في معرفة درجة امتلاك مديري المدارس كفايات الاقتصاد المعرفي فـــي محافظة القدس، وذلك لغاية تلبية متطلبات النهوض بالعملية التنموية بصورها كافة.

7.1 مُصطلحات الدَراسة وتعريفاتُها الإجرائيّة

تضمنّت الدراسة الحالية مصطلحات عرِّفت على النحو الآتي:

المدير: هو الشخص الذي يمارس سلطة التوجيه والتنسيق والتخطيط والرقابة على العمل المبذول من الآخرين، وبالتالي هو الذي ينهي العمل بوساطة الآخرين، وتختلف مهام ومسؤوليات المدير حسب نوع المؤسسة وحجمها وطبيعة عملها (الشيميشري ، 2022).

وتعرّف الباحثة **مدير المدرسة** إجرائيا لأغراض الدراسة بأنه المحرك الرئيس في المدرسة، الذي تقع على عاتقه مهمة متابعة المعلمين والعاملين والطلاب، وهو المسؤول الأول والأخير عن أي قرار يخص المدرسة، ويجب أن يتمتع بكفايات تؤهله لإدارة المواقف المدرسية المختلفة.

الكفايات: هي قدرات مكتسبة تسمح بالسلوك والعمل في سياق معين ويتكون محتواها من معارف ومهارات وقدرات واتجاهات مندمجة بشكل مركب، كما يقوم الفرد الذي اكتسبها بإثارتها وتجنيدها وتوظيفها لمواجهة مشكلة ما وحلها (دار الكتاب الثقافي، 1984).

وتعرف الكفاية: أيضًا بأنها القدرة على التحول، فهي لا تقتصر على تنفيذ مهمة واحدة ومتكررة كالمعتاد بل إنها تفترض القدرة على التعلم والتفوق، وتساعد على مواجهة الصعوبات وحل المشكلات ضمن مواقف مختلفة دون هدر (البرجاوي، 2018).

وتعرف الباحثة الكفايات إجرائياً: بأنها قدرات مكتسبة عبر التدريب الكافي والخبرة والمعرفة المقصودة يستطيع من خلالها الفرد تطويع المواقف باتجاه تحقيق المهام المستهدفة.

وتعرف الباحثة اقتصاد المعرفة إجرائياً: بأنه النمط الاقتصادي الذي يركز على الاستثمار بالمعرفة وتطويرها بهدف تعزيز جودة الحياة في جميع المجالات، حيث يعتمد هذا النمط على الاستفادة من الخدمات المعلوماتية المتقدمة والتطبيقات التكنولوجية الحديثة، بالإضافة إلى استثمار قدرات العقل البشري كرأس مال حيوي، ويهدف الاقتصاد المعرفي أيضاً إلى استخدام البحث العلمي كأداة لمواجهة التحولات الاستراتيجية في البيئة الاقتصادية وتنظيمها بشكل يتناسب مع تحديات التطور العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد المعرفي والتنمية المستديمة.

وتعرف كفايات الاقتصاد المعرفي في مدارس التربية والتعليم في محافظة القدس إجرائياً لأغراض الدراسة بأنها: تلك الكفايات الأساسية التي يجب على مدير المدرسة أن يمتلكها، من مهارات قيادية وإشرافية وتطوير مهني وتقييم ومتابعة واتصال وتكنولوجيا، وترتكز بشكل رئيس إلى محورين أساسيين، أولهما الاستثمار بالعنصر البشري. وثانيهما المعرفة المستمرة التي تولد المعرفة وتستثمرها من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

محافظة القدس: Jerusalem Governorate: هي إحدى المحافظات الفلسطينية، وضمن المحافظات الوسطى، تقع جنوب محافظة رام الله والبيرة، وشمال محافظة بيت لحم. وتشتمل محافظة القدس على (80) قرية وبلدة تابعة لها. تمتد من بلدة العيزرية وقرية الطور شرقاً إلى بلدة

قطنة وقرية بيت إكسا غرباً، ومن بلدة صور باهر جنوباً إلى قرية جبع وبلدة مخماس شمالاً، يضاف إليها قرية بيت صفافا جنوباً، وفيها عاصمة فلسطين (مدينة القدس)، ذات الأهمية التاريخية والسياسية والاقتصادية والدينية، فهي تمثل القلب السياسي والاقتصادي والروحي لفلسطين، كما أنها مركز الديانات السماوية الثلاث. وتظفر القدس بالأماكن الدينية المقدسة الإسلامية، كالمسجد الأقصى المبارك، والمسيحية مثل كنيسة القيامة، وتضم المحافظة مديريتين للتربية والتعليم: مديرية القدس الشريف ومديرية ضواحي القدس (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

8.1 حدود الدراسة ومحدداتها

تتحدد نتائج الدراسة في الحدود والمحددات الآتية:

الحدود البشرية: اقتصر تطبيق الدراسة على عينة من مديري ومعلمي مدارس التربية والتعليم الحكومية في محافظة القدس.

الحدود الزمانية: تم تطبيق القسم الميداني من الدراسة خلال العام الدراسي 2024/2023م.

الحدود المكانية (المؤسساتية): اقتصر تطبيق الدراسة على مدارس التربية والتعليم الحكومية في محافظة القدس الواقعة بالضفة الغربية.

محددات الدراسة: تم تعميم نتائج الدراسة في ضوء الخصائص السيكو مترية (الصدق والثبات)، وموضوعية استجابة أفراد عينة الدراسة إلى فقرات الأداة.

محددات مفاهيمية: تحددت نتائج هذه الدراسة بالتعريفات الإجرائية الواردة في سياق الدراسة.

محددات موضوعية: تحددت الدراسة بعنوانها المتعلق بدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس، من وجهة نظر المديرين والمعلمين، من خلال أداتي الدراسة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة:

2.1 مقدمة

2.2 المحور الأول: الاقتصاد المعرفي – المفهوم والنشأة

3.2 المحور الثاني: الاقتصاد المعرفي في التربية والتعليم

4.2 المحور الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة:

2.1 مقدمة

تناولت الباحثة في هذا الفصل الإطار النظري للدراسة الذي تُستمد منه الأسس، والمبادئ، والقواعد التي يرتكز إليها موضوع الدراسة، وذلك بالحديث عن مفهوم الاقتصاد المعرفي، الأمر الذي يؤكد أهمية اقتصاد المعرفة انطلاقاً من الدور الذي يؤديه وما يفرزه من نتائج تسهم في إنتاج الكثير من المزايا تتمثل في المعرفة العمليّة والعلميّة بالذات، التي تعتبر الأساس في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها، والمساهمة في تجويد أداء المنظمات، علاوة على أنّ التّحول من الاقتصاد التّقليديّ إلى الاقتصاد المعرفيّ يحقق للمؤسسة العديد من الفوائد، تتمثل في تفعيل عمليات البحث في المجالات المعرفيّة المختلفة كمحرك أساسيّ للتّنمية بشكل عام.

ولذلك، فإن الخلفية النظرية لهذا الفصل ستكون على النحو الآتي:

مقدمة:

بما أن التّنمية شكلت محور تقدّم الأمم والشعوب، وكانت محور سعيها الدائم لتحقيق رفاه أفرادها وسعادتهم، فقد برزت التّنمية الاقتصادية كأكبر التّحديات التي واجهتها الأمم في طريق تطورها، لذلك كان لا بد من توجيه البحوث العلميّة نحو الاقتصاد والتّنمية الاقتصادية في سبيل رفع مستوى معيشة الأفراد، وتحسين الدّخل للإيفاء بمتطلبات الحياة العصرية، حيث شكلّت إدارة المعرفة تطوراً للأفكار المعاصرة حتى تحولت إلى ممارسة عملية متلائمة مع المتغيرات المتسارعة في عالم الأعمال، وتزايد دورها بعد أن أصبحت الميزة التّنافسيّة هاجساً لكل بلد، وقد تزايد الاهتمام بالمدخل المعرفي الذي يعالج موضوعات اقتصادية وإدارية، فبات مفهوم المعرفة مهماً أكثر من ذي قبل لتحقيقه أهداف المؤسسات والمنظمات.

2.2 المحور الأول: الاقتصاد المعرفي – المفهوم والنشأة

1.2.2 مفهوم الاقتصاد المعرفي:

توجد تسميات عدة تدل على اقتصاد المعرفة ومن بينها: اقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الإلكتروني، والاقتصاد الرّقمي، والاقتصاد الشّبكي، وجميع هذه التسّميات تدل على الاقتصاد المعرفي، وغالباً ما تستخدم بطريقة متبادلة (الشيخ، 2015).

يُعرف اقتصاد المعرفة بأنه عملية إنتاج وصناعة المعرفة والبحث والتطوير، من حيث تكاليف العملية المعرفية مثل تكاليف البحث والتطوير، أو تكاليف إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد النّاتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة (منشي، 2019).

إن المفهوم الضّيق للاقتصاد المعرفي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة والتّعليم والبحث العلمي، بحيث تحقق المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة في جميع الأنشطة الاقتصادية. أما المفهوم الواسع للاقتصاد المعرفي كما ورد في تقرير التّنمية البشرية للأمم المتحدة 2003 فهو "حجم البيانات والمعلومات والخبرات والإرشادات التي يكتسبها الفرد في مراحل مختلفة من الزّمان وتترسخ في الأذهان ويتم استخدامها للخروج بمعلومة جديدة علميّة أو تطبيقيّة ويمكن أن تؤدي إلى منتج جديد سلعي أو خدمي بما يحقق معه التّنمية المستديمة". (تقرير التنمية البشرية، 2003)

تشير أبو سرحان إلى أن مفهوم الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الجديد هو مفهوم تجاوز الموجودات المادية، إذ أصبح رأس المال الفكري هو بؤرة العمل، وليس مجرد أداة له، حيث أصبحت الميزة التّنافسية للمنظمة تكمن في الإبداع والتّحسين والابتكار، الذي يتيح لتكنولوجيا المعلومات توجيه الاهتمام على الموجودات المعرفيّة بدلاً من الموجودات الماديّة بما أن الموجودات المعرفية غير قابلة للاستنزاف (أبو سرحان، 2008).

وذكر جعفر (2017) أن الاقتصاد المعرفي هو فرع من فروع العلوم الاقتصادية، الذي يقوم على فهم أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطوير الاقتصاد وتقدم المجتمع، وقد باتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية، حتى إنها أصبحت المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، إذ أصبحت التّكنولوجيا أهم جوانب الاقتصاد في الوقت الحاضر.

وعرّف شاهين الاقتصاد المعرفي بأنه "الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات من الألف إلى الياء، حيث إن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل أو تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته" (شاهين، 2018، ص 10).

وذكرت عطية تعريفاً لمفهوم الاقتصاد المعرفي بأنه دراسة وفهم لعملية المعرفة وتحفيز الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة واكتساب ما يعرفه الآخرون لنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسّياسية للوصول إلى حالة من الرقي باطراد تام (عطية،2021).

وعرّفه حمد بأنه الاقتصاد الذي يسعى للحصول على المعرفة والمشاركة فيها ويستخدمها ويوظفها ومن ثم يبتكرها بهدف تحسين وتجويد الحياة بمختلف مجالاتها من خلال الاستفادة من المعلومات وتطبيق التّكنولوجيا الحديثة باستخدام العقل البشري كرأس المال، كما أن البحث العلمي له دور بارز في هذا النوع من الاقتصاد ليتلاءم مع العولمة القائمة وعالمية المعرفة (حمد، 2017).

وتعرّف الباحثة الاقتصاد المعرفي إجرائياً بأنه الفهم العميق للمعرفة وتجديدها وابتكارها في مختلف المجالات باعتبار رأس المال البشري هو محور هذا النوع من الاقتصاد، والإبحار في استخدام التكنولوجيا بشكل يتماشى مع تحقيق الميزة التّنافسية والتّنمية المستديمة.

2.2.2 نشأة الاقتصاد المعرفي:

شهدت المجتمعات عبر الزمن تغيرات آلت إلى تحولها من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات عصرية تعتمد على المعرفة، وقد ربط المؤرخون تطور المجتمع بأحداث رئيسيّة أساسية وهي: الزّراعة، الصّناعة، التّجارة. وتشكّل الاقتصاد المعرفي من خلال هذه الأحداث عبر مراحل متتابعة، حيث بدأت المرحلة الأولى باعتماد الإنسان في حياته على الطّبيعة بشكل أساسي (الدّهشان، 2023)، وكانت الأنشطة آنذاك أوليّة تعتمد على وسائل الإنتاج التّقليدية، وما يسميها البعض مرحلة (الحالة السّاكنة أو الرّاكدة)، واتباع مبدأ الاكتفاء الذّاتي كوسيلة إنتاج واستهلاك، أما المرحلة الثّانية فسميت مرحلة (ما قبل الانطلاق)، وفي تلك المرحلة انكمشت الأنشطة الزراعيّة ، وبدأت أنشطة أخرى بالظهور والتنامي مثل الأنشطة الزراعية البسيطة، والاستثمارات في المشاريع البسيطة من إنشاء

المباني التّعليمية والنّقل، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق، وهي البداية الحقيقية للنمو، وتعتبر بمثابة مرحلة اليقّظة أو (النّهضة) إذ حدثت تحولات اقتصاديّة جذريّة للمجتمع، نقلته من التّخلف والرّجعية إلى مستويات أعلى في مختلف مجالات الحياة، وفي هذه المرحلة تم دفع جميع القطاعات للأمام في جو من التّنافسية، الأمر الذي أدى إلى التوجه نحو مرحلة جديدة متطورة وهي المرحلة الرابعة، مرحلة التّوجه نحو النّضج والاستقرار، حيث يتمتع المجتمع بحالة من الاستقرار في معدلات النمو مع ظهور صناعات جديدة وزيادة الصّادرات، وانخفاض في معدل الواردات، أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة الاستهلاك الوفير وتحقيق الرّفاهية التي تعتمد على المعرفة (الأشوح، 2018).

يعُد مجتمع المعرفة مرحلةً جديدةً من مراحل التّطور عقب أحداث الزراعة والصناعة، إذ إن القاعدة الفكريّة تشكلّت من نتائج التّجربة والخطأ ومن مهارات حرفيّة مُكتسبة، تختلف عن فترة الحدث الصّناعي، فقد استندت إلى القاعدة التقنيّة إلى العلم بمختلف فروعه، أما مرحلة المعرفة، فترتكز قاعدتها الفكرية على الأساس العلمي بشكل خاص والمعرفة البشرية بشكل عام، وقد أسفرت عن ظهور مجتمع المعرفة وهو نتاج اندماج الثّورة المعلوماتية مع باقي العلوم، مثل الهندسة والكيمياء والفيزياء (بابكر، 2021).

وفي أعقاب الأزمة الاقتصاديّة العالميّة في أوائل الثّمانينيات في طياتها تقلبات عنيفة في العلاقات الاقتصاديّة الدّوليّة، بات واضحاً لكل سياسيّ ومُخطط أن عوائق التّنمية تتمثل في عدم القدرة على تنميّة الموارد البشرية بشّكل متكامل، ومن هذا المنطلق فإن مؤتمر طوكيو والمؤتمرات اللاحقة حول التّنميّة البشرية أكدت: أن التّعليم هو أفضل وسيلة لرفع قدرة الفرد. كما دعا إعلان (كوبنهاجن) إلى جعل الإنسان محور التّنمية وتوجيه الاقتصاد لتلبية احتياجات البشر على نحو أكثر فاعلية (الفريجات، 2006).

وترى الباحثة أنّ الاقتصاد المعرفي ليس وليد العصر، إنما هو نتيجة تراكمات من التّجربة والخبرة عبر أزمنة متعددة، أثبتت المعرفة من خلالها أنّها هي المحرك الحقيقي لعجلة الحياة، وأنّها القوة الدافعة التي تستند إليها الدّول المتقدمة، بل إن المعرفة أصبحت أكسير الحياة وعصبها، وبات واضحاً أنّ رّأس المال الفكري أغلى وأثمن من الرأس المال المادي، فدون المعرفة تتلاشى

الماديات وتهدر دون رجعة، أما من خلال المعرفة فسيتضاعف رأس المال المادي أضعافاً مضاعفة، فالمعرفة تولّد المعرفة والمادة في الوقت نفسه.

3.2.2 أهمية الاقتصاد المعرفي:

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة انطلاقاً من الدور الذي يؤديه وما يفرزه من نتائج تسهم في إنتاج الكثير من المزايا تتمثل في المعرفة العمليّة والعلميّة بالذات، التي تعتبر الأساس في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها، والمساهمة في تجويد أداء المنظمات ورفع إنتاجها وتخفيض الكلفة مع مراعاة تحسين الأداء والنّوعيّة من خلال استخدام الأساليب التّقنيّة المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة وما يتخللها من أجهزة ومعدات وبرمجيات وتكنولوجيات مستحدثة (شاهين، 2018).

كما أشار أبو شنب وآخرون (2011) إلى أن الاقتصاد المعرفي له دور كبير في زيادة نسبة الاستثمار في المعرفة وتشكيل رأس المال المعرفيّ، الذي يعد مصدراً مهماً في الإنتاج بدلاً من الموارد الطبيعية التي تتسم بالنّدرة والشّح إزاء الطلب الملّح عليها، كما أنّ للمعرفة دوراً في الحد من هدر الموارد والوقت في العملية الإنتاجية. وأضاف السلاوتي (2018) على ما ذُكر، أن الاقتصاد المعرفي يؤدي إلى الإسهام في إحداث التّجديد والتّحديث والتّطوير في النشاطات الاقتصاديّة، بما يسهم في توسيعها بدرجة كبيرة وبشكل متسارع وبالتّالي تحقيق الاستمراريّة في نمو الاقتصاد.

ويشير المظفر (2020) إلى أن الاقتصاد المعرفي يؤدي إلى تنامي القدرة التنافسية للبلد في اكتساب حصة من السوق من خلال الابتكار والتجديد.

وترى الباحثة أن للاقتصاد المعرفي أهمية كبيرة في زيادة الاستثمار بطرق علمية مدروسة تعتمد على إنتاج المعرفة وتوليدها تؤدي إلى تحسين نمط الحياة التقليدية وتجويدها، كما أن الاقتصاد المعرفي لا يقتصر على النمو في المجالات الاقتصادية والسياسية والتربوية وإنما يتعداها أيضاً إلى النمو الشامل الذي يحقق التنمية المستديمة بالاستخدام الأمثل للعنصر البشري والتكنولوجيا.

4.2.2 فوائد التّحول نحو الاقتصاد المعرفيّ:

يحقق التّحول من الاقتصاد التّقليديّ إلى الاقتصاد المعرفيّ للمؤسسة العديد من الفوائد، تتمثل في تفعيل عمليات البحث في المجالات المعرفيّة المختلفة كمحرك أساسيّ للتّنمية، والإسهام في توفير

فرص عمل جديدة ومتنوعة في عدد كبير من المجالات، خاصة في مجال التّكنولوجيات المتقدمة التي تستوجب وجود قدرات معرفيّة ومهارات تخصصيّة عالية المستوى، كما يسهم اقتصاد المعرفة في تحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية، وزيادة الدّخل القوميّ ودخل العاملين نتيجة اعتمادهم على التّكنولوجيا المتقدّمة، حيث أصبحت المعرفة العلميّة المتطورة العامل الأساسيّ في تكوين الثروة الاقتصادية، والمحرك الرئيس للنمو الاقتصادي للدول كافة، (منشي، 2019) .

ويسهم الاقتصاد المعرفي، أيضاً، في تحقيق الاستمراريّة في مختلف أنواع الأنشطة الاقتصاديّة، وبالتّالي تحقيق الاستمراريّة في النّمو الاقتصاديّ، كما يحقق قوة جديدة للعاملين لأنهم يمتلكون المعرفة الكافية، ويشجعهم على الإبداع والابتكار وإنتاج المعرفة وتطوير الذات، ودافعية الإنجاز إلى أقصى درجة، ويعمل على تحويل توجهات المنظمات المعاصرة إلى مفهوم المنظمة المكثّفة معرفيّاً أو المنظمة المتعلمة بهدف تحقيق الميزة التّنافسية والقدرة على البقاء (مدفوني، 2017، 4).

أشار الهاشمي والعزاوي (2010) إلى فوائد إضافية للاقتصاد المعرفي، منها تأثيره القوي على تحسين عملية التعليم وتطويرها، وتحسين الخدمات المقدمة في مختلف مراحل التدريس. كما يشجع الاقتصاد المعرفي المؤسسات التعليمية على الابتكار والإبداع والتجديد. ومن فوائده أيضًا تغيير الأفكار التقليدية واستحداث وظائف جديدة باستخدام المعرفة، مما يسهم في نجاح التعليم ومنح الطالب ثقة أكبر وخيارات أوسع.

ومن خلال ما سبق، ترى الباحثة أنَّ للاقتصاد المعرفي العديد من الفوائد منها: أن الاقتصاد المعرفي يسهم في خلق مجتمع جديد، يبتعد عن التقليد، ويركز على الابتكار الذي يدعم التنافسية بتقديمه جودة مخرجات تربوية واجتماعية، يمكن أن تؤدي إلى تطوير البنيّة التّحتيّة للدّولة ويزيد من قدرتها على خدمة المواطنين وتقديم الرّفاهيّة المطلوبة.

5.2.2 مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي:

تلعب المعرفة دوراً كبيراً في توليد الثّروة ورفع معدلات النّمو، إذ تُحدد كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات تطوير المنتجات والخدمات، ومن هنا فإن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد السرعة والحركة عن طريق البريد الإلكتروني والأقمار الصناعية، كما أن التحول للاقتصاد المعرفي أصبح ضرورة ملحة وتحدياً للمؤسسات في جلب المعلومات ووفرتها، فقد أصبح الاقتصاد الجديد يعتمد على رأس

المال البشري (بوران، 2016). وانتقل تحدي المؤسسات من كيفية إدارة الندرة في الموارد المادية (معدات، أموال)، التي تتناقص وتستهلك بالاستخدام إلى إدارة الوفرة في ظل الاقتصاد المعرفي، حيث إن المعلومات والمعرفة تزيد قيمتها بالاستخدام، فقد أصبحت أهم مستلزمات العصر تزامناً مع النّمو السّريع للمعرفة واتساع مجالات البحث وظهور فروع علميّة جديدة، وتسابق دول العالم في التّطورات التّكنولوجية في المجالات التّقنية والعلميّة (محمود، 2019).

وترى الباحثة أن مبررات الاقتصاد المعرفي تأتي من دورها المهم الذي تؤديه في نمط الحياة العصرية الجديدة ، التي تتسابق فيه الدول المتقدمة في الاختراعات والمنافسة الشّديدة ؛ للتّربع على عرش التّنمية من جهة، وإدارة دفة القيادة والهيّمنة من جهة أخرى، وعندما ننظر لواقع الدّول العربية التي تحاول مواكبة الدّول المتقدمة، نرى أنّ معظم الدّول العربيّة تعاني من نقص في الموارد الماديّة، فيتبادر إلى الذّهن أنّ الحلّ الأنسب للخروج من تلك الأزمة، هو التوجه نحو الاقتصاد المعرفيّ الذي يركز على الطاقات البشريّة ، ويستغلها الاستغلال الأمثل ويقلل من الهدر الماديّ.

6.2.2 مكونات نظام الاقتصاد المعرفيّ:

يشير نظام الاقتصاد المعرفيّ إلى الطريقة التي يتم من خلالها إنتاج تبادل معرفة المعلومات في الاقتصاد، ويتضمن هذا النظام العديد من المكونات التي تسهم في تشكيله وتأثيره. وهناك مجموعة من المكونات كما ذكرها الجنابي واللامي (2022، 378) منها:

1. **المعرفة بأنواعها الصريحة:** وهي مكانة تكنولوجيا المعلومات والإنترنت التي تكون لدى الأفراد، ومدى استخدامها في تفاعلاتهم السّياقيّة، وهي مهمة في إنشاء الثّروة في اقتصاد المعرفة والمعلومات.
2. **عمليات المعرفة:** تتمثل بالإنشاء والتّقاسم والتّعلم والتّطبيق وإعادة الاستخدام والخدمات، سواء كانت معرفية كما هو الحال في الاستشارات أو كثيفة المعرفة كما هو الحال في الجامعات والمعاهد أو مساندة للمعرفة كما في برامج تطوير إنتاجية العمل المعرفي واستعماله في مجالات مختلفة.

3. **الأصول البشرية:** تعدّ القوى الدّماغية للبشر قاعدة الثّروة في عصر اقتصاد المعرفة، ولا تقلل هذه الأصول من أهمية هذه القاعدة، زيادة الإقبال على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقميات والإنترنت، ويتمثل الجانب الأساسي من الأصول البشرية المتعلقة بالمعرفة بكونها أصولا لا ملموسة.
4. **الخصائص والقواعد الجيّدة:** تمثّل المعرفة القاعدة والمورد في الاقتصاد الجديد، وتعدّ أصول المعرفة لا نهائيّة، أي يمكن أن تبقى طويلاً، ويكون توليدها بلا حدود، وهذه الخصائص تجعل اقتصاد المعرفة يقوم على مبادئ وقواعد جديدة.

ومن وجهة نظر الباحثة فإن المكونات السابقة للاقتصاد المعرفي من المعرفة بأنواعها المختلفة وعملياتها والعنصر البشري يمكن أن تؤتي ثمارها من خلال التكامل في ما بينها بالارتكاز إلى الأسس العلميّة ومتابعة الأبحاث والاستعانة بالخبراء وجعل العنصر البشري محور الاقتصاد المعرفي ورأس المال في هذا النظام.

7.2.2 أنواع اقتصاد المعرفة:

يعدّ الاقتصاد المعرفيّ نمطاً من أنماط الاقتصاد الجديد، ويعتمد بشكل أساسيّ على الإبداع والتكنولوجيا ونقل المعرفة والمعلومات، وهناك أنواع عدة من اقتصاد المعرفة:

- **الاقتصاد المعرفيّ**: هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج المعرفة وصناعتها، وعمليات البحث والتّطوير، سواء من حيث تكاليف العمليات المعرفيّة مثل: تكاليف البحث والتّطوير، أو تكاليف إدارة الأعمال والاستشارة، أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة وبين العائد من هذه العملية من جهة أخرى (الهاشمي والعزاوي، 2007، 27).
- **الاقتصاد القائم على المعرفة:** يعتبر مفهوم أكثر اتساعاً وشمولاً، فالاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة مقدمة من الاقتصاد المعرفيّ، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، مثل: التّزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات وتشخيص الأمراض عن بعد، وعقد مؤتمرات عن بعد)، إن مثل هذه الأمور تجعل الاقتصاد مبنيّاً على المعرفة والعلم، فالدّول الصّناعيّة الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلميّة التكنولوجيّة وسخرتها في صناعتها المختلفة، وصلت إلى مرحلة

الاقتصاد المبني على المعرفة، أما الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار، واكتساب ونشر واستعمال المعرفة وتخزينها فهي ما زالت في طور الاقتصاد المعرفي (عبد المنعم، 2018، 53).

وترى الباحثة أنه يجب أن يتم تعزيز كلا النوعين من اقتصاد المعرفة، الاقتصاد المعرفيّ والاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك بتعزيز البحث العلمي في الجامعات والمعاهد، وعن طريق تضمين المناهج في المدارس الفلسطينية دروسا حول اقتصاد المعرفة، وتضمين البرامج التخصصية في الجامعات الفلسطينية مساقات حول اقتصاد المعرفة، أو طرح مساقات اختياريّة في الجامعات الفلسطينيّة، وذلك من أجل تحقيق التّنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتّنمية المستديمة.

8.2.2 خصائص الاقتصاد المعرفي:

يتميّز الاقتصاد المعرفيّ بخصائص عدة تميّزه عن الاقتصاد التقليديّ المبنيّ على الاستثمار في رّأس المال المادي فقط ويعتمد على الجهد العضليّ، و يعتمد على توظيف القوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل، ومن هذه الخصائص، أنّه يشكّل أساس الاستثمار في رأس المال المعرفيّ، ويمكنه الاعتماد على اللاملموسات (الجهد الفكري) بدرجة رئيسة، كما أن الاقتصاد المعرفيّ يحفز العمل تحت ظل التّنافسية المفتوحة، ويدعو الاقتصاد المعرفي إلى التّوسع في استخدام العمالة ذات المهارات العالية ووضع قيمة حقيقية للأجور، على أن تكون الرّقمية هي المحرك الأساسيّ للاقتصاد المعرفي (الهوش، 2020).

وأضاف محمد (2021) خصائص أخرى للاقتصاد المعرفي تتمثل في أنه اقتصاد وفرة، تزداد موارده المعرفية بكثرة الاستخدام، وخضوع الاقتصاد المعرفي لتزايد العوائد وتناقص التكاليف مع استمرار الاستخدام، وأنّ العلاقة بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار وينفي مبدأ التوظيف مدى الحياة، وأنه ليس مقيد بزمان ومكان.

9.2.2 ركائز الاقتصاد المعرفي:

تدرك الدّول اليوم أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية للانتقال لمرحلة جديدة تتسم بالتطور والازدهار، وعلى هذا، فإن الاقتصاد المعرفيّ يستند إلى أربع ركائز أساسية أشار إليها محمود (2019):

أولاً: الابتكار: يعدّ الاقتصاد المعرفيّ نظاما فعالا من الروابط التجارية مع المؤسسة الأكاديمية التي تستطيع مواكبة الثورة المعلوماتية المتنامية واحتوائها وتكييفها مع الاحتياجات والطلب، ويندرج تحت هذا المجال مجالات عدة أشار إليها الرشيدي وسرحان (2019، ص 494) وهي:

- وجود خطة استراتيجيّة للبحوث العلميّة.
- تشجيع أعضاء هيئة التّدريس على تقديم استشارات بحثيّة.
- تنمية مهارات أعضاء هيئة التّدريس، والحرص على استمرار تطوير جودة التعليم.
- تعزيز ذوي الأفكار الإبداعيّة، وتطوير المناهج الدّراسيّة في كل ما هو ضروريّ متعلق بتطوير تعليم الاقتصاد المعرفيّ.

ثانياً: التّعليم والتّدريب: أكد كافي (2010) أن التّعليم والتّدريب من الاحتياجات الأساسيّة للتّنافسيّة الاقتصاديّة، حيث إنّه يوفّر الأيدي العاملة الإبداعيّة والماهرة، أي رّأس المال البشريّ القادر على دمج التّكنولوجيا الحديثة في العمل، إذ إنّ المواطنين لديهم استعداد للاستحواذ والحصول على المعرفة، تزامناً مع تزايد الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع المهارات الإبداعية في برامج التّعليم والمناهج التّعليميّة المختلفة مدى الحياة. وأشار محمود (2019) إلى مجالات عدة تنطوي تحت هذا المجال، منها: عقد دورات تدريبيّة بالشّراكة مع بعض المؤسسات؛ لنشر تكنولوجيا اقتصاد المعرفة وتطوير البرامج بشكل دوري، وتوفير برامج التّدريب الميدانيّ الهادف لجميع التخصصات والتوسع فيها لتأهيل القوى العاملة، وتمكين الطّلبة من مهارات التّعلم الذاتي، والاهتمام بتنميّة أعضاء هيئة التّدريس معرفياً، والالتزام بالمعايير الأكاديميّة في اختيار أعضاء هيئة التّدريس.

ثالثاً: البنية التحتيّة: ترتكز البنية التحتيّة في اقتصاديات المعرفة على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما أنها تقوم على تجهيز المعارف والمعلومات وتكييفها مع الاحتياجات المحليّة، لتحفيز المشاريع على إنتاج قيمة مضافة، ومن ثمّ دعم النّشاط الاقتصاديّ، ويندرج تحت هذا المجال مجالات عدة منها : وضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيا، وتوفير قواعد بيانات إلكترونية للبحوث، وتشجيع التّواصل مع مصادر المعرفة العالميّة واستخدام الطّلبة الإنترنت في جميع المرافق، وهذه تسهم جميعها في نقل الطّالب إلى مجتمع تقنيّ متقدّم، يستدعي تدريب الإدارة

اللازم على تكنولوجيا المعلومات، واستخدام التّواصل الإلكتروني من أجل التّفاعل الوظيفي (الرشيدي، والسرحان، 2019).

رابعاً: الحاكمية الرشيدة: تستطيع الحاكمية الرشيدة توفير الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى النّمو وزيادة الإنتاج، وتختص بجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر توافراً لتحقيق التّنافسيّة، ويندرج تحت هذا المجال مجالات عدة أشار إليها (محمود، 2019) منها:

- وجود نظام لتقييم أداء البرامج.
- وجود لوائح تنظّم الصلاحيّات والمسؤوليّات الإداريّة والأكاديميّة.

وجود خطة استراتيجية معلنة، تراعي العدالة والموضوعيّة في تطبيق الأنظمة وسيادة التعامل الديمقراطي بين الإدارة وجميع العاملين.

- تطبيق نظام المساءلة على المستوى الفرديّ والجماعّي.
- تطوير الهيكل التنظيميّ.

وترى الباحثة أنّ ترسيخ ثقافة المجتمع نحو الاقتصاد المعرفيّ، والإيمان العميق بجدواه، يخترقان أجنحة المعرفة في شتّى المجالات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة، ويمحوان المعرفة الضّبابيّة والتّخبط في الاقتصاد التقليديّ، فينقشع الظلام، ويساعدان على التحول لنمط حياة جديد يتسم باستشراف المستقبل، لا سيما في المجتمعات العربية التي تعاني من تدني ثقافة الاقتصاد المعرفي.

10.2.2 مزايا الاقتصاد المعرفي:

ذكرت منشي (2019) أن الدراسات الأكاديميّة والميدانيّة التي قام بها الباحثون في هذا المجال أظهرت مزايا للاقتصاد المعرفي في مجالات عدة أهمها: مجال التربية والتعليم، إذ يحقق الاقتصاد المعرفي مخرجات تعليمية جوهرية مرغوبة، ويحسن ويدعم نوعيّة الخدمات الموجهة نحو الطفولة المبكرة، نظراً للاستعداد القويّ للتّعليم منذ بداية العمر، أما في المجال الاقتصادي فيحفز المؤسسات على التّجديد والإبداع في مختلف المجالات وينشر المعرفة ويوظفها وينتجها.

أما الزيادات (2008، 27)، والشمري والليثي (2008، 245) فقد أشاروا إلى أهم مميزات الاقتصاد المعرفي ولفتوا إلى أنّه اقتصاد يصعب فيه تطبيق القوانين الضريبية والقيود الجمركية، وأن المنتجات التي لها كثافة أعلى للمعرفة تنخفض أسعارها عن تلك التي لا تستخدم كثافة معرفية،

وأنّه اقتصاد لا يعاني من مشكلات الندرة، بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن زيادتها باستمرار من خلال الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة، وذلك لأن أصول المعرفة تعد أصولا لانهائية تبقى إلى وقت طويل، عكس الأصول المادية التي تستهلك مع الوقت، وأن قيمة المعرفة ذاتها تكون أكبر حين تدخل في حيز التشغيل ونظم الإنتاج، وفي المقابل فإن قيمتها تصبح صفراً حين تبقى حبيسة في عقول البشر.

ومن وجهة نظر الباحثة، فإن الاقتصاد المعرفي له العديد من المزايا التي تجعله نموذجا اقتصاديا مهما، ومن هذه المزايا أنه نظام شامل نستطيع تطبيقه في مختلف المجالات ضمن فئات مهنية مختلفة، بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار، مما يساعد في تحسين العمليات وزيادة الكفاءة، فتزيد فرص العمل والكفاءة الإنتاجية.

11.2.2 عناصر الاقتصاد المعرفي:

يتطلب مجتمع اقتصاد المعرفة مستوى عالياً من المعرفة والمهارة والكفاية والتكنولوجيا والإبداع والمغامرة ولا بد من إعداد الطلبة لامتلاك هذه المهارات من خلال تغيير دور المدير وكفاياته، لضمان امتلاك الطلبة مهارات تتعلق بالكتابة والقراءة والحساب، إضافة لمهارات التعامل مع التكنولوجيا في حياتهم وعملهم، وتحسين ثقافتهم نحو الاقتصاد المعرفي، لإعداد مجتمع يتكيف مع المتغيرات الجديدة والنمو المستمر، ويتحقق الاقتصاد المعرفي بوجود عناصر مهمة، من أبرزها : توافر بنيّة تحتيّة مجتمعيّة داعمة، وتهيئة عمال وصناع معرفة، يمتلكون المعرفة ولديهم القدرة على التساؤل والتحليل والربط والابتكار، وتوفير الربط الإلكتروني الواسع ذي الحزمة العريضة، وتسهيل وصول الإنترنت لأفراد المجتمع، ونشر ثقافة مجتمع التّعلم فكراً وتطبيقاً في جميع المؤسسات المجتمعيّة (نبهان، 2008)، بينما أضاف الهاشمي (2010) عناصر أخرى للاقتصاد المعرفي، منها تطوير القوانين والأنظمة، وتحديث البرامج التعليميّة، وتفعيل المرافق والإدارات وتنسيق الجهود.

12.2.2 مؤشرات الاقتصاد المعرفي:

على الرّغم من أهمية اقتصاد المعرفة واعتباره البديل الأنسب لأنواع أخرى من الاقتصاديات ووضعه على رأس الأولويات الاستراتيجية، فإن القليل من الدّول العربية تعتمد اعتماداً كبيراً على

الاقتصاد المعرفي، إذ يتطلب نجاح هذا النوع من الاقتصاد: التعليم وتطوير التّقنيات الحديثة مثل الحواسيب، كما يتطلب تطبيق قوانين مرنة تشجع الإبداع، ويتطلب أيضاً قياس مخرجات الابتكار ومؤشرات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.

من خلال مراجعة بعض الأدبيات المتعلقة بالموضوع (السعدي، 2023 وآخرون)، عبد المنعم وقعلول، 2019، كورتل وآخرون، 2005) التي تناولت مؤشرات الاقتصاد المعرفي يتبين أن المؤلفين اتفقوا على مؤشرات عدة أبرزها:

أ- **مؤشر البحث والتطوير**: يُنظر إلى الإنفاق على البحث العلمي والتّطوير التّكنولوجي على أنّه مؤشر مهم يدل على الارتقاء بالمعرفة، تزامناً مع المنافسة العالميّة المتجهة نحو الاعتماد على العنصر التكنولوجي من أجل إدخال أساليب إنتاج جديدة، ولا يقصد به استيراد معدات التكنولوجيا الحديثة، كونها تدخل في الماديات والملموسات، حيث إن البحث والتطوير ينطويان على الابتكار والتّعلم والتّدريب والحداثة (السعدي، وآخرون، 2023).

ب- **مؤشر تنظيم الابتكار**: يشمل طرق حماية الابتكارات التّكنولوجية والنّفاذ إلى نتائج الأبحاث في المختبرات والجامعات إلى جانب البحث الجماعي حول الابتكار ومهارته.

ت-**مؤشر الموارد البشرية**: أصبح الاهتمام بالموارد البشرية للاقتصاد المعرفي ضرورة ملحة، لأنه أصبح عصب الاقتصاد المعتمد على المعرفة، إلا إن هذا البعد يعتريه بعض النقص في المؤشرات وذلك يعود إلى نقص تلك الأعمال وصعوبة قياس كفايات الأفراد مباشرة، إلا إن لمؤشرات الموارد البشرية مصدرين هما: البيانات المتعلقة بالتعليم، والبيانات المتعلقة بالكفايات وليس من السهل قياس رأس المال المعرفي، إذ يتطلب وجود بيانات دقيقة وآنيّة، حيث تتلخص جوانب قياس رأس المال المعرفي في إنتاج المعرفة، الذي يشمل المدخلات التي تضم العاملين بالمعرفة وحجم الإنفاق على البحث والتطوير، كما يشمل المخرجات التي تحتوي على النشر من مقالات والنشر العلمي وبراءة الاختراع، وطرح منتجات جديدة، ونشر المعرفة، وأن البنية الأساسية لرأس المال المعرفي تشمل بنية تقنيات المعلومات والاتصالات ومؤسسات الدّعم والتّطوير (عبد المنعم وقعلول، 2019).

د- **مؤشر نشر التكنولوجيا والاتصالات**: مع تصدر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على لائحة الاهتمامات الدّولية، أنشئت قاعدة تكنولوجيّة ملائمة مكثّفة في المعرفة لإنتاج تكنولوجيات جديدة

(كورتل وآخرون، 2005). ولهذه المؤشرات معايير عدة يمكن الاستعانة بها لقياس درجة الانسجام مع الاقتصاد المعرفي تتمثل في المحاور الآتية:

أ- **التعليم والموارد البشرية:** يُقيم هذا العامل في ضوء متغيرات تعتني بمستوى التحاق المواطنين بمراحل التعليم المختلفة التي يمكن أن تعد معياراً لمستوى الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ومستوى الثقافة السائدة وتوفر مقياساً لحجم الالتحاق بالمراحل الدراسية المختلفة، وحجم الموارد البشرية الماهرة في المجتمع، ومستوى التدريب الذي نالته الموارد البشرية، ومسألة هجرة العقول نتيجة عدم توافر بيئة حاضنة في المجتمع.

ب- **الابتكار والقدرة التنافسية:** يعتمد الابتكار في جل أنشطته على البحث والتطوير، فقد اعتمدت متغيرات هذا المحور على عدد الباحثين لكل مليون نسمة، وبراءات الاختراع التي تسجل بوساطة الباحثين، والبحوث والمقالات العلمية المنشورة في مجالات العلوم، ومدى توفر الدعم المالي للمشاريع.

ت-**البنية التحية للمعلومات والاتصالات:** تُعد البنية التّحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية الصلبة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة إلى المعرفة، وتتألف عناصر هذا المحور من أدوات المعلومات والاتصالات حيث الهواتف التقليدية والمحمولة، وعدد الحسابات الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، التي تعد معياراً على مقدار توظيف تقنية المعلومات في الدخول إلى الإنترنت ، أو التطبيقات الميدانية، إضافة إلى أنواع تقنيات المعلومات السائدة في البيئة الوطنية التي تسهم بالاستثمار الأمثل لتدفق المعلومات، على أن يؤخذ بعين الاعتبار مستوى حجم الإنفاق على البنية التحتية للمعلومات (الأسرج، 2017).

13.2.2 القوى الدافعة للاقتصاد المعرفي وعملياته:

أشار محمود (2019) إلى أن هناك ثلاث قوى متداخلة تعمل على تغيير قواعد الأعمال والمنافسة الوطنيّة وهي أولًا: **العولمة**، إذ أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالميّة، ثانياً: المعرفة **(كثافة المعلومات)**، التي باب المنتج الكفؤ يعتمد على المعرفة والمعلومات، ثالثاً: **الاتصالات والشبكات**.

واتفق السلمي (2014) مع محمود (2019) على القوى التي تدفع الاقتصاد المعرفي المذكورة أعلاه، إلا إنّه أضاف إليها، تحرير السياسات وتلاشي الحدود، وأكد الدّور الذي يؤديه التّغيّر التّقني السّريع في تحريك عجلة الاقتصاد والمنافسة المتزايدة، وأشاد بانخفاض تكلفة الاتصالات في الوقت الراهن.

عمليات اقتصاد المعرفة:

يعتمد اقتصاد المعرفة على عدد من العمليات المعرفية الأساسيّة، وهي:

1. **إنتاج المعرفة:** ويقصد به الممارسة العلميّة المنظمة التي تبنى على مبادئ وقواعد وضوابط، يتم من خلالها تطوير، وتنظيم، وصياغة، واستخراج أفكار مبدعة ونظريات، ومفاهيم، تهدف إلى تحسين وتعديل أي مجال من مجالات المعرفة التي يحتاجها الإنسان، مما ينعكس على إثراء المعرفة وتنميتها، وتزويد الأفراد والمؤسسات التّعليمية والبحثيّة بالأفكار والكوادر اللازمة لتطويرها، والإبداع والتّجديد في المهارات والخبرات التي يحتاج إليها الباحثون والدّارسون (مبارك، 2005، 173).
2. **نشر المعرفة:** يتم نشر المعرفة من خلال وسائل وآليات فعالة، وتقسم لنوعين: آليات رسمية من خلال التّقارير والدّوريات والكتب والاجتماعات الرّسمية التي تتم خلال وقت العمل الرّسمي. وآليات غير رسمية تتمثل في: حلقات الحوار والنقاش والاجتماعات التي لا تكون رسمية، وتتم في أوقات خارج العمل، وهذه الآليات تكون فعّالة في الجماعات صغيرة الحجم، ويمكن أن يتم فيها فقد جزء من المعرفة، لعدم نشرها بشكل موثق (عبد الله، 2019، 920).
3. **تمويل المعرفة:** تتمثل عملية تمويل المعرفة في توفير الموارد الماليّة اللازمة للإنفاق على المعرفة وتحقيق توازنها، وتطويرها بشكل مستمر ودائم بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع ورغبات المستفيدين، كما تشمل هذه العملية تحويل منظمات التّمويل التّقليدية إلى منظمات تمويل لها طبيعة تفاعليّة مع التّغيرات والمستجدات المعرفيّة، إذ يتم اليوم في نطاق اقتصاد المعرفة إيجاد مصادر تمويلية غير تقليدية، وإيجاد وسائل تمويل ابتكارية متطورة (الخضيري، 2001، 53).
4. **تسويق المعرفة:** يتضمن تسويق المعرفة وظائف عدة، من أهمها وضع استراتيجية محددة وواضحة للتسويق، وتحديد السوق المستهدف، ووضع آلية تسويقية تشمل الإنتاج والتّسعير

والتّرويج والتّوزيع، والتّسعير الذي يتمثل فيما يقوم المستفيد بدفعه إلى المنتج مقابل الاستفادة منه، بشرط أن يعكس السعر قيمة المنتج في زمان ومكان محددين، والتّرويج الذي يقصد به المجهودات الشخصية وغير الشخصية التي يكون الهدف منها إقناع العميل المرتقب بمزايا المنتج وإقناعه بشرائه (القصبي، 2003، 16).

5. **تطبيق المعرفة وتوظيفها:** تتضمن أساليب تطبيق موارد المعرفة وذلك لوصف المشكلة وحلها، وتمثل أنظمة المعلومات عامة والبرمجيات خاصة، وتوظيف المعرفة وتطبيقها أهم وسيلة لزيادة الإنتاجية وتحقيق أكبر عائد اقتصادي، إذ لا يظهر أثر المعرفة القوي إلا بتطبيقها وهو ما يسمى "المعرفة التطبيقية" (حيدر، 2004، 21).
6. **إدارة المعرفة وتنظيمها:** تختص إدارة المعرفة بجميع الممارسات التي تساعد المؤسسة على اختيار المعرفة وإنتاجها وتنظيمها ونشرها، كما تهدف إلى إقامة علاقات بين الأفراد، وتشجيع مشاركتهم على التعلم والابتكار، والعمل الجماعي، وبذلك هي عملية إدارة للخبرات العلمية والمعلوماتية والاستفادة منها والحفاظ عليها، وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من التفوق لدعم المعرفة (الكواز ومحمود، 2004).

وبناء على ما سبق، ترى الباحثة أن عمليات اقتصاد المعرفة تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة والعمليات التي تستند إلى استخدام وإدارة المعرفة والمعلومات بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

14.2.2 التعليم واقتصاد المعرفة:

التّعليم واقتصاد المعرفة مفهومان مترابطان وحيويان في العصر الحالي، ويمثلان البنيّة الأساسيّة للتنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المجتمع، وكلاهما يعمل على نقل وتطوير المعرفة والمهارات ويحث على الابتكار بهدف تحقيق التّقدم للمجتمع وتطوره.

تُعدُّ العولمة، وثورة المعلومات والاتصالات، وانتشار الشبكات العنكبوتية القوى الرئيسة الدّافعة لعجلة الاقتصاد المعرفيّ، إذ ساهمت تلك القوى في توسيع الإنتاج، وتنوع الابتكارات، وزيادة المنافسة، وزيادة الطلب على اليد العاملة والمتخصصة في مجالات التكنولوجيا، كما أنَّ التّطور المعرفي السريع يتطلب أفراداً مدربين بكفاءة عالية على التقنيات الحديثة، لذا يعدّ التّعليم استثماراً

بعيد المدى، تجسده الثّروة البشرية، وبالتأكيد له عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي. (حفيان، 2020، 104)، وبذلك يتطلب اقتصاد المعرفة جهوداً مكثفة في مجال التّدريب والتّعليم وإعادة هيكلة النّظم التّربويّة بما يتناسب مع تحدياته. (عفونة، 2012، 58)

ذكر بيتر وآخرون (Beasley & Others, 2014, p:17) أن هناك حاجة ملحة لتطوير نماذج تعليم جديدة لدعم تنمية القوى العاملة والتّعلم مدى الحياة، إذ أصبح الإصلاح التعليمي وسيلة لإبراز الابتكار، وتجديد طاقات العمل والعاملين، وزيادة لفرص السّوق الجديدة لتصدير السّلع والخدمات، كما أن النّمو الاقتصادي والتوسع يعتمدان على المعرفة والابتكار، فإن السرعة في الابتكار مهمة لدفع عجلة النّمو الاقتصاديّ.

يرى الشيخ (2015: 25) أنّ من المهم أن تولي الدول اهتماماً كافياً للنظام التّربوي، من خلال جعل النّظام التّعليمي نظاماً مرناً يبتعد عن الجمود والمركزية، بحيث تستطيع الدّول والمؤسسات تطبيق استراتيجيات التّحول للاقتصاد المعرفي، بالإضافة إلى تطوير سياسات التّعليم، ليتمكن الطّلبة من التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات والمعرفة في سن مبكرة، وزيادة عدد العاملين في الصّناعات التي تعتمد على المعرفة، عن طريق توفير فرص الاستثمار في مجال التدريب في مجالات المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات، وتأهيل المعلمين ليتمكنوا من امتلاك مهارات الحاسوب وتزويدهم بالتّجهيزات المناسبة لتطوير قدراتهم وإمكانياتهم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتهيئة الفرص أمام العاملين القدامى في جميع المجالات للتدريب على مهارات الحاسب الآلي و مهارات استخدام شبكات الإنترنت.

وأشار عبد النّبي (2021، 172) إلى أنَّ من المهم استخدام استراتيجيات تعليمية في ظل اقتصاد المعرفة، تتمثل في التدريس المباشر، وحل المشكلات، وخرائط التفكير، والعصف الذهني، والاستقصاء، واستراتيجية تآلف الأشتات في التّعليم، واستراتيجية التّعليم القائم على التّفكير النّقدي، واستراتيجية التّعليم القائم على التّعلم من خلال الأنشطة.

ممّا سبق، ترى الباحثة أنه في ظل اقتصاد المعرفة، تحتاج المؤسسات التّعليمية والأنظمة التّربوية إلى تطوير ودعم العنصر البشري وجميع الكوادر التعليمية ودفعهم لاستخدام استراتيجيات تعكس متطلبات الاقتصاد المعرفي ، وذكر(لور وآكرز، 2020) بعضاً من هذه الاستراتيجيات ، تتمثل

في تشجع التّفكير النّقدي، وتعزيز الابتكار، والتّعلم المستمر من أجل التّعليم، واستخدام عدد من الاستراتيجيات تعزز الوعي بأهمية الاستدامة، والتّأكيد على أهمية التعلم الذّاتي والتّعلم مدى الحياة بغية تطوير مهارات الأفراد، والبقاء على اطلاع مستمر على آخر المستجدات العالميّة.

15.2.2 أهداف تحول التعليم إلى اقتصاد معرفي:

تتجدد أهداف التّعليم في عصر اقتصاد المعرفة باستمرار تبعاً لمتطلبات العصر العلميّة والاجتماعيّة والتَقنيَة، مما يستدعي إعادة النَظر في عناصر العملية التَعليميَة، وأوردت نياز (2019، 323) الأهداف التي تستدعي إكساب الطّلبة مهارات الاقتصاد المعرفيّ في: حيازة المعرفة، التّمكين المعرفيّ، تحليل وعرض المعرفة، إنتاج المعرفة الأصيلة وتوسيعها، وإعادة تركيبها ونقلها والإضافة إليها، واستثمار المعرفة في تطبيقات جديدة، وتنمية قدرات الطّلبة على حل المشكلات، اتخاذ القرارات، التّكيّف مع الواقع، وتنميّة مهارات التّعلم الذّاتي والاتصال والتّواصل، والتّدرب على تنمية مهارات استخدام الحاسوب والتّقنيات الحديثة، والكشف عن المواهب وتعزيزها وتنميتها، وتنمية قدرات الطّلبة العقلية وإكسابهم أقصى درجات المرونة في التّفكير، والتّكيف الفكريّ والاجتماعيّ، وتنمية التّفكير الإيجابي، وتعزيز روح المشاركة مع الآخرين، وتنمية النزعة العقلية لديهم ليدركوا آليات التّفكير، وتوعيتهم بأنماط مستحدثة من التّفكير.

وتستنتج الباحثة مما سبق أن تحويل التعليم إلى اقتصاد معرفي يحقق مجموعة من الأهداف تتمثل في: تحفيز الابتكار والبحث والتّطوير التكنولوجي، توفير فرص عمل وريادة أعمال، تعزيز تنافسية الدّولة على السّاحة الدّولية من خلال تطوير القوى العاملة المؤهلة، وتعزيز التّنميّة المستديمة.

16.2.2 متطلبات التحول التربوي للاقتصاد المعرفي:

فرضت التّحولات والتّغيرات التي يتسم بها عصر الاقتصاد المعرفيّ ضرورة التّعرف إلى حاجات المجتمع وظروفه السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والصحيّة، من خلال أنظمة التّعليم والخدمات المدرسيّة التي تقدم يد المساعدة للمجتمع المحليّ كمؤسسة تربويّة من خلال برامجها التي تقدمها للطّلبة والأفراد لتنشئة جيل جديد قادر على خدمة مجتمعه والمساهمة في تطويره، فالمدرسة لها دور كبير ومهم في عمليات التخطيط والبناء المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع.

وتتمثل متطلبات الاقتصاد المعرفي في ما يلي:

- **النظام المؤسسي للدولة:** ويتمثل في وجود إطار مؤسسيّ واقتصاديّ يقوم على استخدام الموارد بصورة فعّالة وتخصيصها (Tocan, 2012)، ويستطيع ذلك الإطار توفير كل الأطر السياسيّة والقانونيّة التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو من أجل قيام المشاريع المختلفة، والتشجيع على نشر المعرفة وابتكارها (سلطان، 2016)، ويغطي هذا المتطلب نطاقاً واسعاً من القضايا، بدايةً من جوانب الإطار الاقتصاديّ الكبير إلى اللوائح التّجارية، ومن ثم التّمويل والنّشاطات المصرفيّة وأسواق العمل والإدارة (مخيمر وأبو طه، 2009)، وزيادة القدرة التّنافسيّة للمؤسسات والمشاريع الصّغيرة والمتوسطة (أبو جحلة، 2014).
- **نظام التعليم والتدريب:** وهو أحد الاحتياجات الرئيسة للإنتاجية، الذي تعتمد فيه الدول على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول اقتصادها إلى اقتصاد تعليميّ، يقوم فيه الأفراد والشّركات بإنتاج الثّروة حسب قدرتهم على التعلم (الخناق، 2005)، ويتمثل في توفير الحكومات للأيدي العاملة المبدعة والماهرة أو رأس المال البشري القادر على دمج التكنولوجيا الحديثة في العمل (محمد، 2012)، والقادر على تطوير المهارات باستمرار وتكييفها بما يجعله قادراً على استخدام وتطبيق وإنتاج المعارف بكفاءة وجودة عالية (Chen& Dahlman, 2005) في عمل النّشاطات الاقتصادية المختلفة وتطويرها وتنميتها (العنزي، 2016).
- **نظام البحث والتطوير والابتكار:** هو نظام فعّال يتكون من الشّركات ومراكز البحوث والجامعات (Lightfoot,2011)، والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى مواكبة ثورة المعرفة المتنامية والتّكيّف معها (عفونة، 2012)، وقدرتها على استثمار المعارف من خلال توفير المؤسسة الوسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج والخدمات مثل المؤسسات التكنولوجيّة ودعم براءات الاختراع وحماية الملكيّة الفكريّة (الحصان، 2010)، وقدرتها على الإنفاق على البحث وتطوير قطاعات أخرى مثل التعليم وتقنيّات المعلومات (بو لصباع، 2013)، من خلال تقديم معطيات علميّة تحتل دور الرّيادة ؛ لرفع المستوى الاقتصاديّ والمعرفيّ في الوقت نفسه (الليثي والشمري، 2008).
- **نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** (ICT): يعد هذا النّظام العصب الرئيس للثورة المعلوماتية التي تتمثل في هيّمنة الوسائل والأدوات الرّقمية في أغلب المعاملات التّجارية

(نزيه، 2016)، كما يشمل هذا النظام تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية من أجهزة وأنظمة وتطبيقات إلكترونية مرتبطة بالبنية التّحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (World Bank, 2007)، كما يقوم النظام بتجهيز المعلومات والمعارف ونشرها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاطات الاقتصادية وتشجيع المشاريع على إنتاج قيم عالية الجودة (عفونة، 2012)، وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السبب الأساسي في ظهور وانتشار مفاهيم جديدة مثل: التعليم الإلكتروني، التجارة الإلكترونية وغيرها من المفاهيم المرتبطة بها (البستجني، 2011).

ومن أهم متطلبات التحول التربوي للاقتصاد المعرفي مرتبة ترتيباً تنازلياً كما ذكرها عفونة (2012 ص 46+47): التحول للمدارس الإلكترونية (دمج التقنية في التعليم)، والتحول نحو التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة، يليه التحول نحو المدرسة الدائمة (التعلم المستمر)، ثم التحول نحو المدرسة التي تكون مجتمعية، والتحول نحو توظيف المعرفة لمواءمة سوق العمل، والتحول نحو التمكين الإداري.

ومن وجهة نظر الباحثة، فإن من متطلبات الاقتصاد المعرفي توفير نظام تعليميّ يعتمد على النوعيّة، ويشجع على تطوير مهارات الأفراد عن طريق التّدريب المستمر، ويدعم البحث العلمي والتّطور التّكنولوجيّ، ويرفع الوعي بأهميّة الاقتصاد المعرفيّ داخل المؤسسات التعليمية، وتوجيهها حول كيفيّة الاستفادة من الاقتصاد المعرفي عن طريق أسس علمية.

17.2.2 دور النظام التربوي في تحقيق التحول نحو الاقتصاد المعرفي:

يلعب النظام التربوي دوراً حاسماً في تحقيق التحول نحو الاقتصاد المعرفي، فالاقتصاد المعرفي نموذج اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على المعرفة والمعلومات والابتكار في إنتاج السلع والخدمات بدلاً من الإنتاج التقليدي.

يزداد استخدام مفهوم الاقتصاد المعرفي بصورة ملاحظة بهدف دعم السياسات التعليمية في مختلف البلدان المتقدمة، والتي تؤكد أن الاستثمارات المستديمة في المجالات المختلفة كالتعليم والتدريب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأمثل للمعارف وتطبيقها في الإنتاج الاقتصادي وما يرتبط به من مجالات عديدة، والتي بدورها تؤدي إلى نمو اقتصادي مستديم (Chen& Dahlman, 2005). وفي ظل الاقتصاد المعرفي، تعتمد التنمية الاقتصادية على الاستثمار في التعليم والتدريب، وفي السنوات الأخيرة حظي قطاع التعليم بدعم مميز ومتواصل

خاصة في مجال استثمار الموارد البشرية وتمكينها، باعتباره رأس مال معرفياً قادراً على إحداث التنمية المجتمعية بأبعادها المختلفة في ظل توفر الموارد بشكل محدود (البراك، 2011) وورد عند (Salem, 2014).

ومن أجل التعرف إلى دور النظام التربوي في تحقيق التحول نحو النظام الاقتصادي المعرفي يجب التعرف على أربعة محاور رئيسة في هذا النظام تشكل هذا الدور، وهي تتمثل في: المناهج التعليمية في ضوء الاقتصاد المعرفي، ومنهج الدارسات الاجتماعية والاقتصاد المعرفي، ودور النظام التربوي في تهيئة الطلبة نحو الاقتصاد المعرفي، ودور المعلم كمساهم في تعزيز متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

3.2 المحور الثاني: الاقتصاد المعرفي في التربية والتعليم

1.3.2 المناهج التعليمية في ضوء الاقتصاد المعرفي:

يحتاج وضع المناهج التعليمية إلى تخطيط مسبق وجهود جبارة من أجل تزويد الطلبة بالمعارف والخبرات والمهارات والقدرات التي تساعدهم على الاستمرار في سوق العمل في ما بعد (Yim, 2004)، ويتحقق ذلك من خلال توافق النظام التعليمي مع متطلبات الاقتصاد المعرفي عن طريق تسليط المناهج على معارف ومهارات الاقتصاد المعرفي بهدف تطوير مرونة القوى العاملة، وأن يكون لديهم القدرة على التكيف مع مجالات العمل المختلفة (Mc Peake& Johnston, 2016).

وعلى الرغم من التقدم العلمي والتقني الكبير في أساليب وأدوات تنفيذ المناهج الدراسية، فإن الكتب المدرسية تبقى أداة أساسية لتنفيذ تلك المناهج (أبو لبدة، 2007)، إذ تعتبر الكتب المدرسية ترجمة صادقة وواضحة للمنهاج، والمرجع الأول للمعلم كونها مصدراً مهماً ورئيساً للمعلومات المنظمة ومرجعاً للتخطيط والتنفيذ وإثارة دافعية التعلم لدى الطلبة، كما تعتبر المرجع الأول للطلبة في عملية التعلم (الخطيب والزعبي، 2009)، كما توفر الكتب المدرسية قدراً كبيراً من المناهج التربوية المقررة والخبرات التعليمية، وتعد الوعاء الذي يضم المادة التعليمية ويتم من خلالها تحقيق الأهداف المطلوبة (النمراوي، 2014).

إن الهدف من تخطيط المناهج الدراسية في ضوء الاقتصاد المعرفي تطوير الخبرات التعليمية التي تحفز الطلبة على مواصلة التعلم الموجه ذاتياً على مدى العمر، وتزويدهم بالخبرات والمعارف والمعلومات والمهارات اللازمة لهم (Salem, 2014)، وتسلط المناهج الجديدة للتركيز على المتعلم وما يستطيع أن يكتسبه من قدرات عقلية وإنجازات عملية يستطيع توظيفها في مواقف مختلفة سواء داخل المدرسة أو خارجها، كما تعتمد تلك المناهج على مصادر وأدوات تعليمية متنوعة ومتعددة، وتتبنى أساليب واستراتيجيات تدريس حديثة ومتطورة (النمراوي، 2014)، وتراعي المناهج في ضوء الاقتصاد المعرفي خصائص المتعلم وصفاته العمرية، وتركز على الجانب العملي التطبيقي، وتنوع في طرق التعليم والتعلم، وتضم مهارات ضرورة للتأقلم مع كفاءات ومهارات العصر الحديث، والتكيف مع المستجدات بما يحقق أهداف العملية التعليمية (العنزي، 2015).

2.3.2 منهج الدارسات الاجتماعية والاقتصاد المعرفي:

يعد مفهوم الدراسات الاجتماعية مفهوماً واسعاً ومتعدد المكونات، إذ يضم: التاريخ، الجغرافيا، التربية الوطنية، الفلسفة، الاقتصاد، الاجتماع، السياسة، القانون... ويرتبط بالإنسان اللبنة الأساسية للمجتمع وسلوكياته، والوسائل التي تحسن من معيشته (الفراجي، 2008)، وتعرف الدراسات الاجتماعية بأنها أجزاء من العلوم الاجتماعية يتم إعدادها من أجل أغراض تعليمية، وتعنى بالإنسان ومدى تفاعله مع الطبيعة والبيئة الاجتماعية، وتتضمن النشاطات والمهارات والقيم والاتجاهات والمعارف اللازمة للفرد ليكون عضواً فعالاً ونشطاً في المجتمع، كما تتناول الدراسات الاجتماعية الظواهر الطبيعية والبشرية والمشكلات المعاصرة، إذ تؤدي دور مهماً في تنمية قدرات الفرد على اكتساب المعارف بجميع فروعها في ميادين العلوم المختلفة، وتعمل على تنمية السلوكيات المرغوبة والاتجاهات (الطيطي، 2002، 15).

وتتمركز مناهج الدراسات الاجتماعية حول دراسة علاقة الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه، وعلاقة ذاك المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى، وتهتم بدراسة ميادين نشاط الإنسان وتفاعلاته وعلاقته بالبيئة والمشكلات الناتجة عن تلك التفاعلات (عدوان، 2009)، وتكمن أهمية كتب الدراسات الاجتماعية في كونها تمثل مصدراً رئيساً للتعلم الاجتماعي والتربية الاجتماعية من خلال إثارة اهتمام المتعلمين بالمشكلات الاجتماعية ومدى تأثيرهم ومشاركتهم في مواجهة مشكلات المجتمع، كما تسهم في تنمية التفكير العلمي لديهم وتساعدهم في فهم التعميمات التي تقوم على الاستدلال والفرضيات العلمية، ومعرفة الواقع بالنسبة للعالم، والعمل على تحسين ذلك الواقع وتطويره (عبد الرحمن، 2012)، كما إن لها دوراً فعالاً في تربية الإنسان في المجتمع عن طريق تنمية قدراته على فهم المفاهيم والمعلومات والتعميمات في ميادين العلوم الاجتماعية التي توجد في حياته اليومية (الشراري، 2003)، وتسهم في تنمية وعي الفرد بحتمية التغيير الاجتماعي في ضوء التغيرات العالمية التي نشهدها اليوم، وإعداده لتقبل هذه التغييرات وتشجيعه على أن يكون عنصراً فعالاً في صنع التغيير بما يحقق النفع له وللمجتمع الذي يعيش فيه (الزيادات وقطاوي، 2010).

3.3.2 دور النظام التربوي في تهيئة الطلبة نحو الاقتصاد المعرفي:

يلعب النظام التربوي دوراً حاسماً في تهيئة الطلبة نحو الاقتصاد المعرفي من خلال توفير الفرص والتحفيزات والمعارف التي تساعد على فهم وتطوير مهارات وأسس النموذج الاقتصادي، كما يلعب النظام التربوي دوراً في تهيئة الطلبة نحو الاقتصاد المعرفي من خلال تقديم معرفة قوية وشاملة حول التكنولوجيا والعلوم والابتكار وتضمين برامج تعليمية تشجع على التفكير النقدي والإبداع، ومن خلال تطوير مهارات الحلول الإبداعية لديهم، وتنمية روح المبادرة بينهم، وتعزيز قدراتهم على التعلم الذاتي والبحث المستقل، وتوفير معلومات حول احتياجات سوق العمل وتنمية مهاراتهم بناء عليها.

ويؤدي تطوير التعليم في ظل الاقتصاد المعرفي إلى تهيئة جيل متعلم قادر على التعامل مع متطلبات عصر الاقتصاد المعرفي (حمزة، 2014)، الذي أصبح فيه التركيز الأساسي في العملية التعليمية منصباً على إتاحة الفرص أمام الطلبة للمشاركة في العملية التعليمية، والاعتماد على الذات في التعامل مع وسائل الاتصالات والتكنولوجيا وكيفية توظيفها في العملية التعليمية (العليمات، 2015)، وانتقل دور الطالب من المشاهد المتلقي والمستمع إلى المشارك المنفذ والمخطط في العملية التعليمية، وأصبح اليوم الطالب هو محور العملية التعليمية التي فرضت عليه توفر مجموعة من المهارات اللازمة لتحقيق التعلم الفعال (الهاشمي والعزاوي، 2009).

وحتى نرى الأدوار الفاعلة للنظام التربوي من أجل تهيئة الطلبة وإعدادهم لمجتمع الاقتصاد المعرفي، لابدّ من تنمية قدراتهم للتعامل مع المعلومات والمعارف والمفاهيم والاكتشاف والبحث العلمي والإنتاج الإبداعي والابتكاري للمعرفة (السيابي، 2014). الذي يتحقق في ضوئه "اقتصاد التعلم" إذ تعتمد الاستفادة من الاقتصاد المعرفي على مدى تحوله إلى اقتصاد تعلم، ولا يقتصر مفهوم التعلم هنا على الحصول على المعرفة، بل يتجاوز ذلك ليعنى باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا للتواصل مع الآخرين لنشر الابتكار والإبداع والتجديد، بحيث يكون الفرد في اقتصاد التعلم قادراً على تكوين ثروة تتناسب مع قدرته على التعلم ومشاركة الابتكار والإبداع مع الآخرين (البطارسة، 2005)، الأمر الذي يرتبط بمجموعة المعارف والمهارات والخبرات التي يتطلبها العمل وتهيئة الطالب وإعداده له، وذلك ضمن إطار من المرونة بشكل يسمح له بالتكيف مع المتغيرات حتى يستطيع تغيير عمله إذا اقتضت ظروف الحياة (العمري، 2013).

ومن أبرز أدوار النظام التربوي في تهيئة الطلبة نحو الاقتصاد المعرفي تمكينهم من إتقان المعارف والمهارات اللازمة لعصر الاقتصاد المعرفي (القرارعة، 2013)، وتنمية قدراتهم على الاكتشاف والبحث العلمي والإنتاج الإبداعي للمعرفة وتوظيفها، واكتشاف قدراتهم ورعايتهم وتوجيهها لتطوير أنفسهم وخدمة الآخرين (الصافي وآخرون، 2010)، وتوظيف المعارف اللازمة لتوائم سوق العمل من خلال تدريبهم ليكونوا على استعداد تام لأداء مهام جديدة، وإعدادهم لمهن غير ثابتة ودائمة في سوق العمل، وتكييف استراتيجيات التعليم والأهداف بما يتناسب مع تغييرات سوق العمل، والتركيز على المعرفة الإجرائية بصورة أكبر من المعرفة التقريرية (القرني، 2009).

4.3.2 دور المعلم كمساهم في تعزيز متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي:

يعتبر دور المعلم دوراً حاسماً في تعزيز متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، إذ يستطيع تحفيز الطلبة وإلهامهم لاكتشاف أهمية التكنولوجيا والابتكار وتأثيرهما على المستقبل، كما إن لديه القدرة على توفير بيئة تعليمية تشجع على التفكير النقدي وتنمية مهارات البحث، ويمكن للمعلم تعزيز قدرات الطلبة على التعلم الذاتي والاستقلالية، وتشجيع الطلبة على التفكير الريادي وتنمية روح المبادرة، وتشجيع التعلم التعاوني، وتوعيتهم بأهمية المساهمة في حل التحديات البيئية والاجتماعية من خلال التكنولوجيا.

وللمعلم دور مختلف ضمن سياق التعلم الجديد في ضوء الاقتصاد المعرفي، من حيث تعلم مهارات جديدة والتحول إلى معلمين مدى الحياة لأنفسهم للسير مع المعارف الجديدة وما تحتويه من أفكار وأساليب تدريسية وتكنولوجيا حديثة (سلمان، 2009)، وينظر إلى المعلمين على أنهم عمال للمعرفة، وتقع على عاتقهم مسؤولية نقل المعرفة والمعلومات إلى الأجيال القادمة، من خلال قدرتهم على إتقان طرق التدريس مع التغييرات في المحتوى الدراسي وتطوير أساليبهم التدريسية (Clarkm et al, 2012). وأصبح الدور الجديد للمعلمين في ضوء الاقتصاد المعرفي أن يكونوا مديرين للمعرفة، وقادرين على تحديد قدرات الطلبة المختلفة والمتنوعة، وقادرين على تطويرها باستمرار، وأن تتناسب معارفهم مع التغيرات السريعة في المجتمع، وأن يكونوا قادرين على التعامل مع هذه التغييرات (Bonal& Rambla, 2003).

تتحقق متطلبات التحول التربوي نحو مجتمع المعرفة من خلال التأكد من أن المعلمين لديهم مهارات الاقتصاد المعرفي المختلفة كمهارات الاتصال المختلفة، والتدرب على التفكير العلمي

واكتساب مهارته، وتنمية الاتجاهات الإيجابية لديهم نحو التعلم الذاتي (محمد، 2015)، وتحول دور المعلمين من ملقن للمعلومات والمعارف إلى ميسر ومسهل لعملية التعلم (Salem, 2014).

5.3.2 كفايات مدير المدرسة في ضوء الاقتصاد المعرفي:

إن دور مدير المدرسة التقليدية هو تيسير الأعمال الإدارية واليومية، وعمله مقصور على حفظ النظام وتنفيذ المعلومات، أما في مدرسة المستقبل، فينظر إلى المدير على أنه قائد تربوي يُعنى بوضع الرؤية الاستشرافية لمدرسته، فيضع الأهداف ويخطط لبلوغها بروح الفريق (العامري، 2017).

لقد أصبح مفهوم مدرسة المستقبل مرتبطاً بمفهوم التنمية الشاملة المعتمدة على جودة إعداد بنائها التربوي والتعليمي مع التركيز على المهارات الأساسية والعصرية والعقلية بما يخدم الجانب التربوي (جمال، 2021) وأصبح مدير مدرسة المستقبل يسعى لاكتساب مهارات متطورة تدفعه لحضور ندوات وورشات في مجال العمل الإداري، والقدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة في المدارس، واتباع أحدث الأساليب الإدارية لإنجاز المهام ، وأن يتمتع بمهارات الاتصال والتواصل الفعال مع المعلمين والطلاب، واستثمار قدرة العاملين، ووضع سياسة للتدريب المستمر وتزويد العاملين بما هو مطلوب من أجل تحقيق الجودة الشاملة (خليل، 2021).

وفي تصور مقترح لتطوير مهارات مديري المدارس في ضوء إدارة المعرفة، ذكر (محمود، 2017) ستة مجالات منها:

أولاً: تنمية المديرين مهارات المعلمين الخاصة بالمعرفة.
ثانياً: استخدام المديرين تكنولوجيا المعلومات.
ثالثاً: استخدام المديرين أساليب جديدة في تقييم المعلمين.
رابعاً: حصول المديرين على دورات في إدارة المعرفة قبل توليهم مهام الإدارة.
وذكر العامري (2017) دور المدير في ظل الاقتصاد المعرفي بعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات الحديثة التي خلصت إلى أن دور المدير هو:

- قائد فريق عمل يعمل بمبدأ المشاركة ويتمتع بالمرونة والشفافية.
- مدرب مؤهل يوفر فرص النمو المهني لجميع العاملين في المدرسة.

- مخطط قادر على وضع خطط تربوية وتقويمها.
- صانع المناخ الأسري من خلال تنمية العلاقات الإنسانية.
- قادر على حل المشكلات، واعتماد مبدأ العدالة.
- مشرف مقيم يعمل باستمرار على رفع مستوى المعلمين وتحسين أدائهم.

6.3.2 الاقتصاد المعرفي والتعليم في فلسطين:

يمثل التعليم ركناً أساسياً في حياة الأمم والشعوب، وفلسطين عريقة بتاريخها الحضاري العلمي وتراثها الثقافي، فالجميع يعلم أن المجتمع الفلسطيني يواجه تحديات كبيرة في مجال التعليم (وكالة وفا الإخبارية، 2021). وعلى الرغم من أن فلسطين تعاني وضعاً خاصاً وفريداً من نوعه، فهي لا تزال تخضع للاحتلال، وبهذا الوضع يصبح التخطيط خاضعاً للعديد من العوامل الخارجة عن السيطرة ويجعله مقيداً بأي ارتباطات مع دول أخرى تساعدها في اتجاهات تنموية سليمة (أبو الحمص، 2006)، إلا إن الاقتصاد الفلسطيني يمتلك رأس مال بشري وقوة عاملة ، بالإضافة إلى رغبة فلسطينية في إنشاء وتطوير مؤسسات يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي (رضوان وإسكافي، 2021).

على هذا تعمل وزارة التربية والتعليم ضمن خطط استراتيجية واضحة، سقفها أهداف التنمية المستديمة 2030، وبالتحديد الهدف الرابع "**ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز التعلم مدى الحياة**" وهو ويندرج في إطار أهداف أخرى من أهداف التنمية المستديمة المتعلقة بالصحة والنمو والعمالة. وفي الواقع، فإن التعليم يعجل التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية.

ونظرا لأهمية التعليم في إعداد المواطن والمجتمع للمنافسة إقليمياً وعالمياً لمواجهة التحديات، كالتعامل مع الثورة المعلوماتية والاتصالاتية وتضاعف المعارف بشكل مطرد، وما يحمله المستقبل من تغيرات في المجالات الاقتصادية والتنموية، فإن قدرة النظام التربوي على مواكبة التغيرات تتجلى في قدرته على بناء الإنسان وتأهيله بشكل شامل يضمن حصوله على المعارف الحديثة والمستجدة وإتقانه المهارات الحياتية والتقنية واكتسابه القيم الإنسانية (وزارة التربية والتعليم، 2021-2023).

7.3.2 تجارب دول أجنبية في الاقتصاد المعرفي في النظام التربوي:

أخذت بعض الدول المتقدمة كأميركا مسار الاقتصاد المعرفي، إذ أحدثت النظم الجديدة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغيرات إيجابية ملموسة على المجتمع الأميركي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، فقد أوجد الاقتصاد المعرفي بيئة محفزة للعامل تعمل على إنماء قدراته ومهاراته المختلفة بحيث يكون أكثر حضوراً وفاعلية من ذي قبل.

أولت الولايات المتحدة الأميركية اهتماماً كبيراً بالتعليم بمختلف مراحله ووضعته على رأس أولوياتها وخصصت له نسبة معتبرة من الناتج الإجمالي، كما افتتحت عددا كبيرا من الجامعات والمعاهد العلمية والتقنية، الأمر الذي أتاح لها التربع على عرش الدول في إنتاج البحوث الجديدة، كما أنها سجلت نسبة كبيرة في تغطية الإنترنت على مستوى العالم (وسيلة، 2020).

وتعد ماليزيا من الدول الإسلامية التي أثبتت قوتها الاقتصادية على مستوى العالم بفضل سياستها التي آلت لتطوير القدرات البشرية من خلال التربية والتعليم، وتأسيس معاهد البحث العلمي، وافتتاح مؤسسات تدريب مهنية ليرتفع إجمال الناتج القومي إلى 84.6 مليار دولار عام 2007 بزيادة 6% عن العام 2006، لذلك تعتبر التجربة الماليزية ذات أهمية كبيرة في بناء اقتصاد المعرفة (المخاطرية، 2017).

أما الهند التي كانت تعتبر ضمن قائمة الدول الفقيرة، إذ يعيش 30% من مواطنيها على أقل من دولار واحد في اليوم، فقد أصبحت دولة غنية بذكاء شعبها، إذ مكّنها استقطابها لصناعة تقنية المعلومات من أن تصبح في العام 2003، المصدر الرئيس للبرمجيات لمعظم بلدان العالم، خاصة الدول المتقدمة، إذ بلغت صادراتها نحو 62% إلى الولايات المتحدة الأميركية، و30% إلى أوروبا (البياتي، 2020).

أما التجربة اليابانية في حقبة الثمانينيات فتعد من أهم تجارب الاقتصاد المعرفي التي اعتمدت على التكنولوجيا والعلوم، وأسهمت في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي لليابان، الأمر الذي دفع الحكومة اليابانية لاحتواء القطاعات الإنتاجية وزيادة الإنفاق عليها، والعمل بمبدأ الوظائف والتنقلات المبنية على المعلومات (الشمري والليثي، 2008).

تبنت فرنسا كذلك مشروع الاقتصاد المعرفي المعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات منذ الثمانينيات، وأصبح العمل على ذلك المشروع إجبارياً عام (2000) في المرحلة الابتدائية عندما تبين الأثر الإيجابي للمشروع على تلك المرحلة، كما أنشأت الحكومة مدارس تجريبية تعتمد على

المعرفة وتحويل المواطنين من مستهلكين للتكنولوجيا إلى منتجين، فأمدت المدارس بشبكات إنترنت، وأعدت برامج لتقييم أثر المشروع المبني على التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات على التعليم (Youssef, 2002).

8.3.2 تجارب الدول العربية في الاقتصاد المعرفي:

تشير دراسات عربية ودولية إلى أن منطقة الخليج العربي شهدت تطوراً ملحوظاً في صناعة المعرفة والتكنولوجيا وريادة الأعمال جعلتها على قدر كبير من التنافسية والابتكار وسهمت في نجاح خططها التنموية، وقد سجل الإنفاق على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ارتفاعاً كبيراً يقدر بـــ 180 مليار دولار، وتنفرد دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً، بامتلاكها خريطة طريق محددة ورؤى استراتيجية واضحة لتحقيق إنجازات نوعية شاملة للاستغناء عن الموارد النفطية مستقبلاً (البياتي، 2020).

كما أن المملكة العربية السعودية تستخدم أساليب التعليم الإلكتروني في جامعة الملك عبد العزيز منذ فترة طويلة من خلال توظيف تقنية المعلومات في التعليم بجميع المراحل، حيث تمتلك أكبر تجمع أكاديمي لمصادر المعلومات في العالم العربي، تضم أكثر من 310 ألف مرجع علمي، تغطي مختلف التخصصات الأكاديمية، وتقوم بالتحديث المستمر لهذا المحتوى؛ مما يحقق تراكماً معرفياً ضخماً على المدى البعيد، كما أن المملكة العربية السعودية وقعت على عقد تنفيذ مرحلة تأسيسية للتعليم عن بعد في العام 2006 مع شركة ميترو الماليزية.

أما في الأردن فقد أطلقت مبادرة التعليم الإلكتروني في العام 2002 كجزء من مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي الذي يهدف إلى توفير التعليم الإلكتروني على مستوى المدارس والجامعات وبمسارين متوازيين، وقد حقق الأردن إنجازات مهمة على هذا الصعيد بالتعاون مع شركة سيسكو.

وفي مصر أيضاً تم التوسع في التعليم الإلكتروني التنمية المعلمين مهنياً، إذ قامت الحكومة المصرية بإنشاء مواقع إلكترونية متميزة على شبكة الإنترنت بالصوت والصورة، وتقوم الخطة المصرية على التقنيات الحديثة في المجال التربوي باستخدام شبكات المعلومات والحاسوب في المراحل التعليمية (منشي ،2019).

4.2 المحور الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة

اشتمل هذا الفصل على دراسات عدة تتعلق بهذه الدراسة التي تبحث موضوع درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس، وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الموضوع، فإن موضوع التحول نحو اقتصاد المعرفة سيحافظ على دوره البارز لما له من أهمية في المؤسسات التربوية، وعليه قامت الباحثة بالاطلاع على مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية، ساعدتها في إثراء الدراسة، وتم تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين: دراسات عربية ودراسات أجنبية، تعرض وفق تسلسل زمني من الحديث إلى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

1.4.2 الدراسات العربية:

هدفت دراسة الزهراني (2022) التي أجريت في المملكة العربية السعودية إلى البحث في أثر تدريس الفيزياء باستخدام نموذج التعلم التوليدي في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طالبات المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، واتبعت الباحثة المنهج التجريبي القائم على التصميم شبه التجريبي، واستخدمت الاستبانة كأداة للبحث، وطبقت الدراسة على (68) طالبة من طالبات الصف الثاني الثانوي في جدة، بواقع (34) طالبة للمجموعة التجريبية تم تدريسهن باستخدام نموذج التعلم التوليدي، و(34) طالبة للمجموعة الضابطة درسن بالطريقة التقليدية، وتوصلت إلى أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات طالبات المجموعتين التجريبية والضابطة في التطبيق البعدي لمقياس مهارات الاقتصاد المعرفي لصالح طالبات المجموعة التجريبية، وإن حجم تأثير نموذج التعلم التوليدي كان كبيراً على مهارات الاقتصاد المعرفي.

وأجرى عبد الحميد (2021) دراسة هدفت إلى وضع تصور مقترح لاستثمار رأس المال الفكري في الجامعات المصرية في ظل التحول العالمي إلى اقتصاد المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتضمنت خطوات عدة شملت الإطار النظري للبحث ومتطلبات الاستثمار في التعليم الجامعي ومكونات الاقتصاد المعرفي وفوائده ومؤشراته. وفي ضوء الإطار النظري تم التوصل إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري يتطلب المسؤولية المشتركة بين القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني، وأن نشر المعرفة في الوسط التعليمي يلعب دوراً مهماً في تنمية رأس المال الفكري.

أما دراسة البياتي (2021)، فهدفت إلى التعرف إلى واقع التحول نحو مجتمع المعرفة لتنمية المجتمعات العربية والاستفادة منها في التنمية المستديمة، وكانت دولة الإمارات نموذجاً لتلك الدراسة، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن، وخلصت الدراسة إلى وجود فجوة كبيرة بين الدول العربية والدول المتقدمة في مجال بناء المجتمعات المعرفية، وفي إيجاد اقتصاد تنموي فعال وبيئة تعليمية قائمة على الابتكار والإبداع، إلا أن الدراسة أظهرت جهوداً كبيرة تقوم بها دول الخليج، خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء اقتصاد معرفي، والاستثمار في مجال المعرفة والذكاء الصناعي، يمكن أن تكون كلها حافزاً لباقي الدول العربية ومنطلقاً للعبور للمستقبل.

أما الغامدي (2020) فهدفت دراسته إلى الكشف عن درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية اقتصاد المعرفة كما يراها قادة المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية، واتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي، وطبق استبانة على عينة قوامها (28) قائد مدرسة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وتوصلت إلى أن ممارسة معلم المرحلة الثانوية أدواره في عصر اقتصاد المعرفة كان بدرجة متوسطة، وجاءت ممارسة معلم المرحلة الثانوية دورهم التعليمي في عصر اقتصاد المعرفي في مقدمة المحاور المتحققة، تليها ممارسة دورهم الاجتماعي، وتمثلت أكبر الجوانب في ممارسة معلمي المرحلة الثانوية بمدينة الطائف أدوارهم التعليمية في عصر اقتصاد المعرفة في تعزيز القيم والاتجاهات الإيجابية في التعليم والتعلم، أما أقل الجوانب المتحققة فهي إعداد وتصميم مواقع إلكترونية تعليمية تسهل عملية التعلم، أما الأدوار الاجتماعية للمعلمين فأكبر الجوانب كانت تعزيز الإحساس بالانتماء للدين والوطن لدى الطلاب، أما أقل الجوانب في الأدوار الاجتماعية، فتمثلت في التواصل مع أولياء أمور الطلاب لبحث سبل تطوير تعلم أبنائهم، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة، تعزى لاختلاف "المؤهل العلمي، الخبرة في القيادة المدرسية".

أما دراسة رسن (2019)، فهدفت إلى التعرف إلى درجة ممارسة مدرسي الاجتماعيات كفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في العراق، واتبع الباحث المنهج الوصفي، وطبقت الدراسة على عينة قوامها (62) مشرفاً ومشرفة من المشرفين الاختصاصيين العاملين بالمديريات

العامة لتربية محافظة بغداد، وتم بناء استبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن درجة ممارسة مدرسي الاجتماعيات كفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المشرفين جاءت بدرجة مقبولة.

وأجرى عبد الله (2019) دراسة للكشف عن الاتجاهات الحديثة في توظيف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال اقتصاديات المعرفة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق هدفها، ووجدت الدراسة أن ثمة اتجاهات حديثة في توظيف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال اقتصاديات المعرفة كالاتجاه نحو الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية الخدمية والتغيير المخطط له في أهداف البحوث وعملياتها وتسويق البحوث العلمية وإدارة المعرفة، وأخيراً إدارة الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المتطلبات التي يمكن من خلالها توظيف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال الاقتصاد المعرفي، التي من أهمها نشر الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وتجريبهم على النشر الإلكتروني لنتاجاتهم العلمية في ضوء اقتصاديات المعرفة وتشجيعهم على إجراء البحوث التعاقدية التي تتمتع بميزانية مرصودة ومدة زمنية متفق عليها ونتائج قابلة للتطبيق.

أما دراسة بدرانة وآخرون (2018) فهدفت إلى التعرف إلى درجة تطبيق معلمي ومعلمات المرحلة الأساسية كفايات تطبيق الاقتصاد المعرفي في الأردن من وجهة نظر المعلمين أنفسهم وعلاقتها ببعض المتغيرات، وطبقت الدراسة على عينة قوامها (410) معلمين ومعلمات من معلمي المرحلة الأساسية في المدارس الحكومية في مدينة إربد، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن تطبيق معلمي ومعلمات التعليم الأساسي كفايات الاقتصاد المعرفي جاء بدرجة متوسطة، وأن هناك فروقاً إحصائيةً في درجة تطبيق كفايات الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات نوع المدرسة، التخصص، المؤهل العلمي لصالح المدارس الحكومية والتخصصات العلمية والدراسات العليا على التوالي، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزي إلى متغيري الخبرة والجنس.

وأجرى الخوشناي والربيعي (2018) دراسة هدفت إلى التعرف إلى درجة ممارسة معلمي التربية كفايات الاقتصاد المعرفي في العراق من وجهة نظر مديري المدارس، وطبقت الدراسة على عينة قوامها (62) مدير/ة مدرسة في العراق، وتم بناء استبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن درجة امتلاك معلمي كلية التربية كفايات الاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة متوسطة، وجاء ترتيب مجالات

الكفايات على التوالي كالآتي: (مجال الاتصال والتفاعل مع الطلبة، مجال القيادة والإدارة، المجال الشخصي، مجال التوجيه والإرشاد المهني، المجال الأكاديمي، مجال التقويم والاختبارات، مجال الإبداع والابتكار، مجال التطوير الذاتي المهني، وأخيراً مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وعدم وجود فروق دالة إحصائيا لدرجة ممارسة المعلمين كفايات الاقتصاد المعرفي تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، بينما توجد فروق دالة إحصائيا لدرجة ممارسة المعلمين كفايات الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير الخبرة ولصالح تقدير المشرفين التربويين ذوي الخبرة الحديثة.

وقام الصمادي (2017) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى مدى امتلاك معلمي المرحلة الثانوية الكفايات التدريسية في الأردن في ضوء مرتكزات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم، واتبع الباحث المنهج الوصفي، وطبقت الدراسة على عينة قوامها (305) معلمين/ات من معلمي مدارس المرحلة الثانوية في محافظة جرش، وأظهرت النتائج أن امتلاك معلمي المرحلة الثانوية الكفايات التدريسية في ضوء مرتكزات الاقتصاد المعرفي جاء بدرجة متوسطة، وجاءت الكفايات على التوالي: الكفايات الأدائية، كفايات النمو المهني.

وهدفت دراسة الذيابي (2016) إلى التعرف إلى مدى توافر كفايات إدارة المعرفة لدى مديري المدارس الابتدائية بمحافظة الطائف في المملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف الدراسة، وتمثل مجتمع البحث في مديري المدارس الابتدائية في المحافظة، وعددهم (113) مديراً، واشتملت عينة الدراسة على مجتمع البحث نظراً لصغر حجمه، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم التحقق من صدقها عن طريق مجموعة من المحكمين، وتناولت الاستبانة أبعاداً عدة منها: الكفايات المعرفية وبعد الكفايات الإدارية والبعد الإنساني، وأظهرت نتائج الدراسة أن كفايات إدارة المعرفة لدى مديري المدارس الابتدائية في المحافظة جاءت بدرجة مرتفعة من وجهة نظرهم، حيث جاءت الكفايات الإنسانية في الترتيب الأول، تليها الكفايات المعرفية، وثم الكفايات الأدائية، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابات مديري المدارس الابتدائية بمحافظة الطائف لمدى توافر كفايات إدارة المعرفة لديهم تعزى إلى اختلاف سنوات الخبرة في القيادة المدرسية، إلا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات

استجابات مديري المدارس الابتدائية في المحافظة حول مدى توافر كفايات إدارة المعرفة لديهم تعزى إلى اختلاف الحصول على دورات القيادة الفصلية.

أما دراسة الشويحات (2016) فهدفت إلى التعرف إلى درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة وتطبيقها لدى معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في مدينة جرش الأردنية، ومعرفة إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة وتطبيقها، تم استخدام المنهج الوصفي واختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة حيث تضمنت (545) معلماً ومعلمة، وطورت الباحثة استبانة خاصة بالدراسة، تكونت من (61) فقرة موزعة على خمسة مجالات، وأظهرت النتائج أن درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة كانت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.88)، في حين كان تطبيقها بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.4)، وأظهرت النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية بين فهم مبادئ اقتصاد المعرفة ودرجة تطبيقها تعود لصالح درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة.

وهدفت دراسة هزايمة (2016) إلى معرفة ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية في محافظة إربد الأردنية، خاصة بعد تنفيذ برنامج التحول نحو الاقتصاد المعرفي الذي تبنته وزارة التربية والتعليم الأردنية، واستخدمت المنهج الوصفي، ولتحقيق هدف البحث تم تطوير استبانة تكونت من (32) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: الإصلاح والتنظيم الإداري، المناهج، الطفولة المبكرة وتكنولوجيا المعلومات. وتحقق الباحث من صدقها عن طريق مجموعة من المحكمين، ومن ثباتها عن طريق تطبيقها على عينة استطلاعية تكونت من (10) مديرين، وجاءت استجابة المديرين مرتفعة في مجالات الإصلاح والتنظيم الإداري، والمناهج، والطفولة المبكرة، بينما كانت بدرجة متوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين وجهات نظر مديري المدارس لمتغير النوع والمؤهل العلمي والمديرية.

وأجرى البوسعيدي (2011) دراسة هدفت إلى التعرف إلى واقع الكفايات الإدارية لدى مديري مدارس التعليم الأساسي في ضوء متطلبات مدرسة المستقبل في سلطنة عُمان من وجهة نظرهم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استبانة مكونة من (42) فقرة موزعة على سبعة مجالات هي: مجال كفايات تخطيطية، ومجال الكفايات التنظيمية، ومجال

الكفايات الإشرافية، ومجال كفايات الاتصال، ومجال الكفايات الرقابية، ومجال كفايات اتخاذ القرار، ومجال الكفايات التقويمية، وتم التحقق من صدقها عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين، والتحقق من ثباتها عن طريق استخدام معادلة كرونباخ ألفا حيث كان قيمة معامل ألفا لجميع الفقرات (0.09)، وتكونت عينة الدراسة من (156) من مديري مدارس التعليم الأساسي من ثلاث مناطق تعليمية، وتوصلت إلى أن واقع الكفايات الإدارية لدى مديري مدارس التعليم الأساسي في ضوء مدرسة المستقبل في السلطنة من وجهة نظرهم تتراوح بين درجة مرتفعة إلى درجة متوسطة، وإلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لتقديرات أفراد العينة تعزى لمتغير النوع في جميع مجالات الدراسة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لتقديرات أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح الدبلوم العالي فأعلى.

وجاءت دراسة حجازي وكنعان (2009) للكشف عن درجة امتلاك مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظات إربد الأردنية الكفايات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المعلمين والمديرين، ولتحقيق هدف الدراسة، استخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، وأعدت الباحثة استبانة تكونت من (83) فقرة حول الكفايات اللازمة لمديري المدارس الثانوية الحكومية في مجالات: الكفايات الإدارية، الكفاية الفنية والإشرافية، التوجيه، الإرشاد التربوي، كفايات تدريب وتنمية العاملين، العلاقات الإنسانية، توزعت على خمسة مجالات، وشملت عينة الدراسة (86) مديراً و(1616) معلماً ومعلمة، وأظهرت النتائج أن درجة امتلاك مديري المدارس الثانوية الحكومية الكفايات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة جاءت بدرجة متوسطة، وأظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة تعزى لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة للمديرين في مجال العلاقات الإنسانية، وكانت الفروق لصالح فئة المؤهل العلمي (دراسات عليا) وفئة الخبرة 5-10 سنوات فأكثر.

بينما هدفت دراسة الكعبي والشنطاوي (2008) إلى الكشف عن كفايات المدارس النموذجية والمدارس العامة في مدارس دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر معلميهم، ولتحقيق هدفها بنيت استبانة مكونة من 50 فقرة تم التحقق من صدقها وثباتها ووزعت على خمسة مجالات هي : التخطيط والاتصال والإشراف والتقويم والمتابعة واستخدام التكنولوجيا، وتكون مجتمعها من

جميع معلمي ومعلمات إمارة أبو ظبي البالغ عددهم 6230 معلماً ومعلمة، يعمل (1598) منهم في المدارس النموذجية و(4632) منهم في المدارس العامة، قد تم اختيار عينة عشوائية شكلت 10% من مجموع المجتمع، وبلغت العينة (623) معلماً ومعلمة في الدراسة، وكشفت النتائج عن امتلاك مديري المدارس النموذجية والعامة الكفايات اللازمة لعملهم وبدرجة كبيرة مع وجود أفضلية في امتلاك الكفايات لمديري المدارس النموذجية، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات معلمي المدارس النموذجية على الأداة ككل وعلى مجالات الدراسة تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة نفسها في متوسطات تقديرات المعلمين حول الكفايات الإدارية تعزى لنوع المدرسة وعلى الأداة ككل.

وهدفت دراسة الشريدة والطويل (2007) إلى بناء برنامج تدريبي لتطوير كفايات مديري المدارس الثانوية المهنية الأردنية في ظل إصلاح التعليم نحو اقتصاد المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي التطويري وتكون مجتمعها من مديري ومديرات المدارس المهنية الأردنية البالغ عددهم (194) مديراً ومديرة في العام الدراسي 2006-2007 وبهدف جمع المعلومات استخدمت استبانة مكونة من (57) فقرة تضمنت مجالات: التخطيط والتنظيم والقيادة والتقويم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم المهني وتوصلت إلى العديد من النتائج منها أن المتوسط الحسابي لدرجة امتلاك مديري المدارس الثانوية الكفايات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة بلغ (3.91) من 5 درجات أي بدرجة مرتفعة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة امتلاك المديرين كفايات تعزى لمتغير الجنس والمؤهل العلمي والخبرة.

2.4.2 الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة كوستر (Koster, 2023) إلى التحقق مما إذا كان التحول نحو اقتصاد المعرفة (على سبيل المثال، الاعتماد المتزايد على المعرفة في إنتاج السلع والخدمات) يرتبط بممارسات عمل المنظمات (التي تهدف إلى توفير الاستقلالية والاستثمارات في التدريب واستخدام الموارد البشرية (تكنولوجيا)، وجمعت البيانات من مصادر مختلفة لإجراء التحليلات. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين الكثافة المعرفية للاقتصاد واستخدام ممارسات العمل المكثفة للمعرفة. وتعد

هذه إحدى الأوراق الأولى التي تختبر ما إذا كانت كثافة المعرفة على المستوى الوطني مرتبطة بممارسات عمل المنظمات.

أما دراسة (Pu, et, al, 2022) فبينت كيف برز دور اقتصاد المعرفة في التأثير على جائحة كوفيد-19 مع توفير العديد من الفرص لقطاع التعلم الإلكتروني العالمي أو صناعة التعليم عبر الإنترنت. وكان سلوك تبادل المعرفة مدفوعاً بشكل كبير بمنصات المشاركة المختلفة المتعلقة بنموذج جديد لتنويع التعليم والتعلم. ومع ذلك، فإن الدراسة هدفت إلى توسيع نطاق الفهم ودراسة الارتباطات التجريبية ذات الصلة بتعميق التعليم عبر الإنترنت من أجل التنمية المستديمة، وجمعت الدراسة وجهات النظر من قيمة المستهلك، والتبادل الاجتماعي للهوية الاجتماعية، وسلوك القيمة والموقف، لشرح سلوك الاستهلاك المستديم في صناعة التعليم عبر الإنترنت الصينية وبالتالي، فحصت العلاقة بين العوامل في هذه الدراسة إحصائياً وقدمت نموذج SCBOEI باعتباره رؤية نظرية جديدة لطريقة سلوكيات الاستهلاك المستديم في صناعة التعليم عبر الإنترنت الصينية. وتناولت الدراسة الآثار الإدارية المترتبة على الممارسين والحكومة والجامعات والأسواق باستخدام النهج الكمي، وجمعت نحو 559 استبياناً صالحاً من مؤسسات التعليم العالي الصينية. وشملت مشاركين من أربعة متغيرات ضابطة (العمر، مستوى التعليم، دخل الأسرة، الجنس) وستة متغيرات كامنة. وتم تطبيق طريقة التمهيد للتحقق من صحة العوامل الوسيطة وعلاقاتها المتفاعلة. وكشفت النتائج عن مجموعة من النظريات النفسية الكلاسيكية ذات الصلة تتناسب مع SCBOEI في التعليم العالي من قيمة المستهلك، والعوامل السياقية، والهوية الاجتماعية، ومواقف الاستهلاك المستديم، ومشاركة المستهلك لتفسير SCBOEI، وأن الدور الوسيط للهوية، ومواقف الاستهلاك المستديم، وإشراك المستهلكين أمر مثير للقلق للغاية. وأن القيمة والعوامل السياقية تؤثر بشكل مباشر على SCBOEIمن خلال الهوية ومواقف الاستهلاك المستديم ومشاركة المستهلكين.

وهدفت دراسة (Abazi, 2021) إلى البحث في السمات النموذجية لطلاب الإدارة والأعمال في كوسوفا وما إذا كانوا مستعدين لاقتصاد المعرفة. مع الأخذ في الاعتبار أن التعليم هو المحرك الرئيس لاقتصاد المعرفة وأن مجالات الأعمال والإدارة تتأثر بشكل كبير بإدخال اقتصاد المعرفة، واستخدمت الاستبانة كأداة استبانة إلكترونية وزعت على الطلبة، وأظهرت النتائج أن الطلبة مزودون بالمعرفة والثقة بالنفس والقدرات اللازمة للنجاح في هذا العالم المترابط وما يتعلق

بالمهارات والقدرات اللازمة للنجاح في اقتصاد المعرفة، كما أن الطلاب يدركون أهمية التعلم مدى الحياة، ومهارات الاتصال الكتابية والشفوية، والعمل الجماعي والإبداع.

وهدفت دراسة ثيلين (Thelen, 2019) إلى سرد خبرات ألمانيا والسويد وهولندا في التحول إلى اقتصاد المعرفة، وأشارت إلى أن اقتصادات هذه الدول تواجه مجموعة من التحديات المشتركة في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة الجديد الذي يتسم بالابتكار التكنولوجي السريع، وما يرتبط به مع التركيز على التعليم العالم، وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن هناك العديد من المحاولات الفردية من هذه الدول للتحول إلى اقتصاد المعرفة، وناقشت الدراسة التوجهات المختلفة التي انتهجتها هذه الدول في اقتصاديات السوق المشتركة بهدف التحول إلى اقتصاد المعرفة، كما ناقشت الاختلاف في تنظيم المهنة والعمل، وفي المؤسسات من حيث هيكل تفاعلها مع بعضها البعض ومع الدولة، التي كانت من نتائجها تحالفات ائتلافية مختلفة أدت بالدول إلى مسارات متباينة نحو اقتصاد المعرفة اليوم.

وأشارت دراسة (Durazzi, 2018) إلى أن الانتقال الناجح إلى اقتصاد المعرفة يعتمد على مهارات عالية المستوى، مما يخلق ضغطاً غير مسبوقاً على الأنظمة الجامعية لتزويد أسواق العمل القائمة على المعرفة بالمهارات اللازمة، وكان سؤال البحث ما هي ديناميكيات الاقتصاد السياسي الكامنة وراء الأنماط الوطنية لتكوين المهارات العالية، واقترحت إطاراً يفسر المسارات الوطنية المتميزة لتكوين المهارات العالية ضمن الاتجاه المتقارب للتوسع في التعليم العالي، وحددت متغيرين حاسمين لنظرية العلاقة بين أنظمة التعليم العالي وأسواق العمل القائمة على المعرفة ودرجة المنافسة بين الجامعات عبر أنظمة التعليم العالي المختلفة، واستخدم منهج دراسة الحالة لكل من (بريطانيا وألمانيا وكوريا الجنوبية) ولم يتم ذكر معلومات محددة حول حجم العينة المستخدمة في الدراسة، وكانت الأداة عبارة عن استخدام الإحصاءات وتحليل العمليات المنهجية لفهم الديناميات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على تكوين المهارات العالية، وتوصلت إلى استنتاجات تشير إلى أن نجاح الانتقال إلى اقتصاد المعرفة يتوقف على عوامل سياسية واقتصادية، وتحديداً نوع الاقتصاد المعرفي في البلد ودرجة المنافسة بين الجامعات وأن هذه العوامل تلعب دوراً حاسماً في تحديد مسارات التغيير في التعليم العالي وتأثيرها على تكوين المهارات العالية في اقتصاد المعرفة.

وهدفت دراسة (Pandey, 2012) التعرف إلى مدى توظيف مهارات الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية لعينة قوامها (217) معلماً ومعلمة في فرنسا، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تطبيق استبانة كأداة للبحث، وأظهرت النتائج وجود مهارات الاقتصاد المعرفي لدى أفراد العينة بدرجة منخفضة، ووجود فروق دالة إحصائياً في مستوى تطبيق مهارات الاقتصاد المعرفي يعزى إلى متغير الجنس لصالح المعلمات، وأكدت النتائج الدور الفعال للاقتصاد المعرفي في تحسين تحصيل الطلبة الدراسي.

أما دراسة (Gorji & Alipourian, 2011) فقدمت أداة بسيطة لقياس اقتصاد المعرفة، وهي منهجية تقييم المعرفة (KAM)، وهي أداة قياس صممت لتسهيل التحول إلى اقتصاد المعرفة، وكان معهد البنك الدولي قد صممها لمساعدة البلدان على تحديد المشاكل والفرص التي قد تواجهها، والمجالات التي قد تحتاج إلى تركيز اهتمام السياسات أو المستقبل. وكان منهج الدراسة عبارة عن تطوير نموذج مفاهيمي للتأكيد على هذه العلاقة، ولم يتم ذكر معلومات محددة حول حجم العينة المستخدمة في الدراسة، وكانت الأداة عبارة عن استخدام تحليل مفاهيمي لفهم العلاقة بين تطوير التعليم العالي التسويقي وتصميم الاقتصاد القائم على المعرفة. وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات تشير إلى وجود علاقة ثنائية قوية بين تطوير التعليم العالي التسويقي وتصميم الاقتصاد القائم على المعرفة. يُظهر هذا التفاعل التكامل بين مبادئ التسويق وفلسفة الاقتصاد القائم على المعرفة. وأشارت الدراسة إلى أن التقنيات والمفاهيم المستخدمة في التسويق يمكن أن تسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتحسين التفاعل بين الاقتصاد والمجتمع. ويمكن أن يكون هذا النموذج المفاهيمي مفيداً لفهم التداخلات بين التعليم العالي التسويقي والاقتصاد القائم على المعرفة وكيفية تعزيز التعاون بين هذين المجالين.

وناقشت دراسة (Ghilic-Micu, 2011) التحديات والصعوبات التي تواجه الجامعات في الوقت الحاضر، خاصةً في سياق الاقتصاد القائم على المعرفة، وسلطت الضوء على الحاجة إلى التغيير الثقافي والاستراتيجي والتشغيلي في هذه الجامعات. وتمثل المنهج في دراسة استكشافية وتحليلية تهدف إلى فهم التحديات التي تواجه الجامعات في سياق الاقتصاد القائم على المعرفة، وركزت الدراسة على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في تعزيز التعليم العالي وأنشطة البحث، واستخدمت الأمثلة والحالات العملية لتوضيح كيفية تنفيذ التكنولوجيا وتأثيرها على

الجامعات. واستخدمت المنصة SharePoint 2010 كأداة تكنولوجية لتحسين الإدارة الأكاديمية وتحقيق مواءمة المحتوى وأساليب التدريس والبحث والتطوير مع معايير الاتحاد الأوروبي. وتقوم المنصة بدمج المعرفة وإدارة العمليات وتوجيه البنية الهيكلية نحو الخدمات والحلول السحابية. وكانت العينة تتعامل مع قسمين من أقسام (AES أكاديمية الدراسات الاقتصادية) ودراسات درجة الماجستير في اقتصاديات الكمبيوتر، وتستند النتائج إلى تحليل دقيق لاتجاهات التكنولوجيا ومخرجات الجامعات في دول الاتحاد الأوروبي. وأظهرت نتائج الدراسة كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) أن تلعب دوراً حاسماً في تعزيز التعليم العالي والابتكار، كما أظهرت أنه يمكن للاستخدام الفعال للمعرفة وإدارة العمليات والبنى التحتية التكنولوجية أن يسهم في تعزيز قدرة الجامعات على التكيف مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة.

كما أكدت دراسة (Agapie, et. al, 2011) أنه في المستقبل القريب، يعد نقل المعرفة بين الأجيال أحد التحديات الرئيسة التي يواجهها الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث هناك قوة تحفيزية داخلية تدعم نقل المعرفة. يجب أن يتبع نقل المعرفة من الأفراد إلى الجماعات والمنظمات خلق المعرفة من أجل تحويل الفرد إلى معرفة تنظيمية، على طول البعد المعرفي لنموذج ديناميكيات المعرفة لنوناكا. علاوة على ذلك، تعمل المنظمات كثيفة المعرفة على زيادة تدفق المعرفة عبر مختلف الطبقات العمرية والأقسام المختلفة، مما يقلل في الوقت نفسه من فقدان المعرفة في الشركة البيئة الأكاديمية وهي بطبيعتها مجال متعدد الطبقات أو هيكل وظيفي متداخل. يصبح نقل المعرفة بين الأجيال القوة الدافعة الرئيسة لأي جامعة، في حين أن فهم ديناميكياتها مهم لتحسين الحياة الأكاديمية. وهدفت الدراسة أيضاً إلى عرض بعض نتائج الأبحاث في مجال نقل المعرفة بين الأجيال في البيئة الأكاديمية للاقتصاد القائم على المعرفة، واعتمدت منهجاً نوعياً وكمياً لفهم عملية نقل المعرفة بين الأجيال في البيئة الأكاديمية. واستخدمت الأساليب التحليلية لعمليات التسلسل الهرمي (AHP) كجزء من التحليل الكمي للبيانات، أما الأداة فاستخدمت عمليات التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) كأداة لتحليل تفضيلات أعضاء هيئة التدريس واتجاهاتهم نحو التعاون والمنافسة والابتكار كأولويات رئيسة في الأنشطة الأكاديمية، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كليات الاقتصاد والأعمال في الجامعات الرومانية الرئيسة، وجمعت البيانات من عينة من أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات، وأظهرت النتائج أهمية نقل المعرفة بين الأجيال في البيئة

الأكاديمية وكيف يمكن أن تسهم هذه العملية في تعزيز التعاون والمنافسة والابتكار في البحوث الأكاديمية، وأشارت إلى أن نقل المعرفة يؤدي إلى عمليات التعلم على المستويين الفردي والتنظيمي، مما يسهم في تطوير القدرات والمهارات وزيادة الإنتاج البحثي.

وأشارت دراسة (Warhurst, 2008) إلى أن تنمية اقتصاد المعرفة هي سياسة مشتركة على جميع المستويات الحكومية في الاقتصادات المتقدمة، وتعترف هذه الدراسة بنقاط الضعف الكامنة في هذه السياسة، لكن بناءً على تحليل نقدي للاحتياجات من المهارات وتكوين المهارات في هذا الاقتصاد، فإنها توضح كيف يمكن تحقيق هذه السياسة بشكل أفضل إذا تم اتباعها، واتبعت منهجية الدراسة تطبيق المنهج التحليلي النقدي لفهم السياسات الحكومية المتعلقة بتنمية اقتصاد المعرفة في الاقتصادات المتقدمة، واعتمدت الدراسة على تحليل المستندات والبيانات ذات الصلة بالسياسات والاقتصاد والتعليم العالي. وقد كانت الأداة عبارة عن تحليل الوثائق والبيانات الثانوية من تقارير حكومية ومؤشرات اقتصادية وتقارير بحثية. أما العينة المستخدمة في الدراسة فكانت سياسات تنمية اقتصاد المعرفة في الاقتصادات المتقدمة بشكل عام، ولا تعتمد على عينة محددة من الأفراد أو المؤسسات، وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك انتقالاً نحو التركيز على مهارات التفكير في سياسات تنمية اقتصاد المعرفة، كما أشارت إلى أن هذا النهج قد يؤدي إلى إنتاج فائض من الخريجين الذين يمتلكون مهارات مشابهة، وعرضت الدراسة تحليلات أخرى تشدد على الحاجة إلى مجموعة متنوعة من المهارات في سوق العمل وكيفية تشكيل هذه المهارات من خلال تدخلات أخرى من الحكومة والمؤسسات الأخرى مثل الأسر والنقابات العمالية.

وتناولت دراسة (Jørgensen, 2007) الدعوة الحاسمة للارتقاء بالإنتاج ذي القيمة المضافة الأكبر في شركات البلدان النامية في ضوء المنافسة العالمية المتزايدة، وأكدت أن هذا الارتقاء يتطلب تحولاً في التركيز من الاستثمار في التكنولوجيا إلى الاستثمار في الأفراد والمعرفة والتعلم في هذا الخط من التفكير، والهدف هو اقتراح نموذج لتحليل التقدم المحرز في تحسين المعرفة في البلدان النامية كنتيجة لإدارة رأس المال البشري والاجتماعي والتنظيمي. وفي هذا الجانب، تناولت الدراسة الممارسات والاستراتيجيات ذات الصلة في سياق شركات البلدان النامية، والتحديات التي تؤثر على الشركات والمؤسسات في هذه العملية، والمستوى المناسب وطريقة التحليل. وكانت المنهجية منهجية بحثية تألفت من تحليل ممارسات واستراتيجيات تحسين المعرفة في شركات البلدان

النامية، واستخدمت أسلوباً تحليلياً لفهم كيفية تحسين المعرفة في هذه الشركات. أما الأداة فشملت استبيانات، مقابلات، وتقييماً للممارسات والاستراتيجيات المستخدمة في الشركات. وتكونت العينة من شركات في البلدان النامية أو مناطق معينة، وخلصت النتائج إلى أن إدماج المعرفة في الممارسات الاجتماعية والمؤسسية في بعض الأنماط التنظيمية والأهداف الإدارية يعمل بشكل أفضل من غيره لتعزيز تنمية المعرفة. ولذلك من المهم توفير إطار مفاهيمي وتحليلي لفهم تأثير ممارسات الموارد البشرية على مختلف نتائج المعرفة وتحديد الممارسات الفعالة بشكل خاص في ما يتعلق بتوجيه عمليات المعرفة في الاتجاهات المرغوبة ضمن سياقات محددة.

وهدفت دراسة ييمتيو (Yim -Teo, 2004) إلى التعرف إلى دور الاقتصاد المعرفي في إعادة هيكلة مناهج التعليم الصناعي في سنغافورة، ومعرفة أنماط التدريس المستخدمة هناك من وجهة نظر المعلمين والخبراء التربويين، وكان المنهج الوصفي هو منهج الدراسة، وطبقت على عينة قوامها (80) معلماً ومعلمة، و(22) خبيراً تربوياً عبر استخدام الملاحظة والمقابلة كأدوات بحث، وأظهرت النتائج اقتناع المعلمين بضرورة استخدام أساليب جديدة في التعليم تقوم على اكتساب الطلبة المهارات الاجتماعية والصناعية والمنهجية بدلاً من التعليم القائم على الفصل بين التعليم النظري والتعليم العملي.

وهدفت دراسة بونال ورامبلا (Bonal & Ramble, 2003) إلى التعرف إلى دور المعلم في تكوين مجتمع تربوي في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي، وطبقت الدراسة على عينة من معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في أربع مدارس في أمريكا اللاتينية، واستخدمت بطاقة الملاحظة والمقابلة كأدوات بحث، وأوضحت نتائجها أن المعلمين كانوا يقاومون التغيير والاندماج في الاقتصاد المعرفي بسبب عدم وضوح فكرة الاقتصاد المعرفي لديهم، وقد ردّ ذلك إلى عدم توضيح طبيعة الدور الجديد المطلوب من المعلم، مما نتج عنه عدم قدرة المعلمين على استخدام أي من مهارات واستراتيجيات التدريس الحديثة، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على القيام بالأدوار المطلوبة منهم في ضوء الاقتصاد المعرفي، خاصة في الصفوف الكبيرة التي يكون فيها عدد الطلبة أكثر من 25 طالباً.

3.4.2 ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية:

يبدو من الدراسات السابقة، أن الباحثين سعوا إلى توضيح أهمية الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التغيير نحو إدارة الجودة الشاملة والإبداع المرجو في ظل عالم يتسارع فيه التغيير بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي، والثورة الكبيرة في مجال الاتصالات والمعلومات. ويبدو أن موضوع الاقتصاد المعرفي قد لفت انتباه الباحثين في السنوات الأخيرة، فعملوا جادين على تعزيز دور العمليات الإدارية في تطوير العملية التعليمية بمختلف جوانبها، مما يساعد المديرين على تحقيق التميز في أدائهم الإداري، وهذا بدوره يسهم في تعزيز دور المعلم الناجح في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة.

اتسم اهتمام الباحثين في هذا المجال بالتنوع، حيث شمل مجموعة واسعة من مجالات الاقتصاد المعرفي التي تؤثر بشكل إيجابي على مخرجات المؤسسات التربوية بشكل عام، كما في البياتي (2021) الذي سعى للتعرف إلى واقع التحول نحو مجتمع المعرفة لتنمية المجتمعات العربية والاستفادة منها في التنمية المستديمة وكانت دولة الإمارات نموذجا لتلك الدراسة، وجاءت دراسة عبد الله (2019) للكشف عن الاتجاهات الحديثة في توظيف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات في مجال اقتصاديات المعرفة. أما دراسة الشويحات (2016) فهدفت إلى التعرف إلى درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة وتطبيقها لدى معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في مدينة جرش الأردنية، وتوصلت دراسة حجازي وكنعان (2009) إلى الكشف عن درجة امتلاك مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظات إربد الأردنية الكفايات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المعلمين والمديرين، في حين أكدت دراسة (Durazzi, 2018) إلى أن الانتقال الناجح إلى اقتصاد المعرفة يعتمد على مهارات عالية المستوى. وخرجت دراسة (Ghilic-Micu, 2011) بمجموعة توصيات منها ضرورة الاستخدام الفعال للمعرفة وإدارة العمليات والبنى التحتية التكنولوجية التي تسهم في تعزيز قدرة الجامعات على التكيف مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة.

أولاً: الإفادة من الدراسات السابقة:

وفرت الدراسات السابقة – العربية والأجنبية – إطاراً أدبياً تربوياً لمتغيرات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس، وقد أفاد اطّلاع الباحثة على الدراسات السابقة في التعرف إلى درجة تطبيق مديري المدارس كفايات الاقتصاد المعرفي التي استخدمها الباحثون في دراساتهم، وفي بناء أداة الدراسة، وفي اختيار عينة الدراسة، والتحليل الإحصائي المناسب وفق أسئلة الدراسة. كما ساعدت الدراسات السابقة الباحثة في بناء الأدب النظري والاهتداء إلى مصادر ومراجع وبحوث ودراسات لم تطّلع عليها سابقاً، مما زاد في مستوى وعيها بالموضوع. كدراسة البياتي (2021)، ودراسة هزايمة (2016)، ودراسة الشريدة والطويل (2007)، ودراسة (Durazzi, 2018)، ودراسة (Pandey, 2012).

ثانياً: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

1- أشارت مُعظم الدراسات السابقة إلى أن هناك تفاوتاً في درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي، الأمر الذي يَنعكس على أداء العاملين في المدارس.
2- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها موضوع الاقتصاد المعرفي، إلا إنها اختلفت في الهدف، ومجتمع الدراسة، وعينتها.
3- اتفقت الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة في توظيفها المنهج الوصفي التحليلي.
4- تباينت الدراسات السابقة في أهدافها تبعاً لاختلاف وجهات نظر الباحثين إلى المشكلة.
5- اشتركت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في الاعتماد على الاستبانة كأداة لتحقيق أهدافها كونها الأنسب لطبيعة بحث الدراسة، لكنها اختلفت معها في استخدام المقابلة كأداة ثانية.
6- تشابهت الدراسة مع الدراسات السابقة في إجراءاتها من حيث العينة وطريقة اختيارها، والأداة وكيفية بنائها، وصدقها وثباتها.
7- يتضح من عَرض الدراسات السابقة وجود اختلاف في النتائج في امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي، في المدارس الحكومية في محافظة القدس، في ما يَتعلق بالمتغيرات، كَمُتغير الجِنس، والمؤهل العلمي، والخِبرة، وغيرها.
8- ركزت هذه الدراسة على الدراسات التي تناولت كفايات الاقتصاد المعرفي لمدير المدرسة من كفايات قيادية وتدريب مهني ومهارات الاتصال ومهارات التقويم، كدراسة حوشاني

والربيعي (2018)، وذيابي (2016)، وهزايمة (2016)، وبوسعيدي (2011) والكعبي (2008).

9- استفادت هذه الدراسة من التوصيات الواردة في الدراسات السابقة، عبر التركيز على بعض جوانب الدراسة التي لم تغطها الدراسات السابقة، ومن خبرات السابقين في بعض المواضيع والجوانب.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة – في حدود علم الباحثة- في أنها أول دراسة تتناول موضوع درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي (تطبيقا على مدارس التربية والتعليم في محافظة القدس) وهو موضوع لم يتم تناوله سابقاً بالدراسة، ويمثل إضافة جديدة إلى المكتبة المحلية والعربية، يمكن أن يفيد الباحثين والممارسين في مجال التربية والتعليم بشكل عام.

2- تُعد هذه الدراسة – في حدود علم الباحثة- الأولى من نوعها التي تبحث امتلاك المديرين لكفايات الاقتصاد المعرفي في السياق الفلسطيني، وهو مدارس التربية والتعليم في محافظة القدس في فلسطين.

3- ركزت الدراسة على موضوع يجمع بين إدارة المعرفة واقتصاداتها والتخطيط والتطوير والإدارة الحديثة التي هي اليوم بحاجة إلى الاقتصاد المعرفي، خاصة بعد جائحة كورونا COVID-19 التي فرضت أنماطاً أخرى من التعليم، ليَستطيع مُجاراةَ عَصرِ المُعلوماتية والمَعرفة وفق أَحدث المُستويات العالمية، التي لا يمكن التعامل معها إلا من خلال الإدارة الفاعلة، كما يعدّ موضوع الدراسة من المواضيع المهمة التي تخص المجتمع الفلسطيني في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 منهجية الدراسة

2.3 مجتمع الدراسة

3.3 عينة الدراسة

4.3 وصف متغيرات الدراسة

5.3 أداتا الدراسة

6.3 صدق أداتي الدراسة

7.3 ثبات أداتي الدراسة

8.3 إجراءات تنفيذ الدراسة

9.3 متغيرات الدراسة

10.3 المعالجة الإحصائية

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للمنهجية التي اتبعتها الباحِثة في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك: تعريف مَنهج الدراسة، ووصف مُجتمع الدراسة، وتحديد العينة، وإعداد أداتي الدراسة (الاستبانة والمقابلة)، والتأكد من صدقهما وثباتهما، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة نتائج الدراسة، وتحليلها، وفي ما يلي وصف هذه الإجراءات:

3. 1 منهجية الدراسة

من أَجل تحقيق أَهداف الدراسة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس أو وضعيتهم، أو عدد من الأشـــياء، أو سلسلة من الأحداث، أو منظومة فكرية، أو أي نوع آخر من الظواهر أو القضايا، أو المشكلات التي يرغب الباحث فـــي دراستها، لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها وضبطها أو التحكم فيها وإخضاعها للدراسات الدقيقة بالفحص والتحليل. (حريزي، وغربي، 2013: 26).

وقد استخدمت الباحثة هذا المنهج نظراً لملاءمته أغراض الدراسة، وتحقيق أهدافها، وذلك لمعرفة درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين.

3. 2 مُجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومديري المدارس الحكومية في محافظة القدس، في العام الدراسي 2024/2023م، المُوزعين على مديريتين: مديرية القدس الشريف ومديرية ضواحي القدس، البالغ عددهم (125) مديراً ومديرةً، و(2446) معلماً ومعلمة، بواقع (1057) معلماً ومعلمة في مديرية القدس الشريف، و(1389) معلماً ومعلمة في مديرية ضواحي القدس، يعملون في (125) مدرسة: تقع (51) مدرسة منها في مديرية القدس الشريف، و(74) مدرسة في مديرية

ضواحي القدس، وذلك حَسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في العام 2023/2022م.

3. 3 عَينة الدراسة من المعلمين

اشتملت عينة الدراسة على (335) معلماً ومعلمة من المدارس الحكومية في محافظة القدس، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من أفراد مجتمع الدراسة، ليشكلوا ما نسبته (13.7%) من مجتمع الدراسة، وكذلك على (24) مديرا ومديرة. ويبين الجدول رقم (1.3) توزيعَ أفرادِ العينةِ من المعلمين الذين تم تحليلُ استجاباتِهم حسبَ متغيراتهم الديموغرافية.

3. 4 وَصف مُتغيرات أَفراد عينة الدراسة من المعلمين

يبين الجدول (1.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس أن (نسبة 33.4% للذكور، ونسبة 66.6% للإناث). ويبين متغير المديرية أن (نسبة 34.3% للقدس الشريف، ونسبة 65.7% لضواحي القدس). ويبين متغير المؤهل العلمي أن (نسبة 10.7% لأقل من بكالوريوس، ونسبة 45.4% لبكالوريوس، ونسبة 43.9% للدراسات العليا). ويبين متغير عدد سنوات الخبرة أن (نسبة 13.7% لأقل من 5 سنوات، ونسبة 40.6% من 5- 10 سنوات، ونسبة 45.7% لأكثر من 10 سنوات).

جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة من المعلمين حسب متغيرات الدراسة.

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	112	33.4
	أنثى	223	66.6
	المجموع	**335**	**%100**
المديرية	القدس الشريف	115	34.3
	ضواحي القدس	220	65.7
	المجموع	**335**	**%100**
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	36	10.7
	بكالوريوس	152	45.4
	دراسات عُليا	147	43.9
	المجموع	**335**	**%100**

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	46	13.7
	من 5–10 سنوات	136	40.6
	أكثر من 10 سنوات	153	45.7
	المجموع	**335**	**%100**

5.3 أداتا الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة أداتين، هما الاستبانة والمقابلة.

1.5.3. بناء الأداتين

أولاً: أداة الاستبانة: بعد الاطلاع على الأدب التربوي، طوّرت الباحثة أداة الدراسة (الاستبانة) الخاصة بمعرفة درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من خلال الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة، مثل دراسة كوستر (Koster, 2023) ودراسة عبد الحميد (2021)، ودراسة البياتي (2021)، ودراسة الغامدي (2020)، ودراسة ثيلين (Thelen, 2019)، ودراسة الصمادي (2017)، ودراسة حجازي وكنعان (2009)، وبوساطتها جمعت المعلومات عن درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس وفق متغيرات الدراسة. وقد تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من قسمين، هما:

القسم الأول: تضمن المعلومات المتعلقة بالبيانات الشخصية الخاصة بالمبحوثين، وهي: (الجنس، والمديرية، والمُؤهِّل العِلمي، وعدد سنوات الخبرة).

القسم الثاني: تضمن (49) فقرة للاستبانة بصورتها الأولية تناولت درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات، وتكونت من خمسة مجالات على النحو الآتي:

المجال الأول: المهارات القيادية.

المجال الثاني: مهارات التطوير المهني.

المجال الثالث: مهارات إشرافية.

المجال الرابع: مهارات الاتصال والتكنولوجيا.

المجال الخامس: مهارات التقويم والمتابعة.

ستكون الاستجابةِ عليها وفق تدرج مقياس (Likert) الخماسي، وهو: درجةٌ كبيرة جداً، ودرجةٌ كبيرة، ودرجةٌ متوسطةٌ، ودرجةٌ قليلة، ودرجةٌ قليلة جداً. أُعطِيتْ الاستجاباتُ اللفظيةُ قِيَماً رقميةً هي: 5، 4، 3، 2، 1 على الترتيبِ.

وتم استخدام المعادلة الآتية للحكم على النتائج ومعرفة درجة التقدير:

$$\frac{\text{الحد الأعلى للمقياس (5) - الحد الأدنى للمقياس (1)}}{(3)}$$

$$\frac{1-5}{3} = 1.33$$

ومن ثم إضافة (1.33) إلى جواب نهاية كل فئة.

فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (1- 2.33) فإن التقدير يكون بدرجة منخفضة.

وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (2.34- 3.67) فإن التقدير يكون بدرجة متوسطة.

أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (3.68 – 5) فإن التقدير يكون بدرجة مرتفعة.

6.3 صدق الأَداة

قامت الباحثة بفحص صدق أَداة الدراسة الأولى: (استبانة كفايات الاقتصاد المعرفي) بطريقتين:

1- صدق المحكمين:

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم اعتماد صدق المحتوى، بعرضها على مجموعة من المحكمين، بواقع (11) محكماً ومحكمةً من أعضاءِ هيئةِ التدريسِ في الجامعاتِ الفلسطينيةِ والأردنية، وذوي الخبرةِ في الإدارةِ التربويةِ والبحثِ العلمي وممثلين من وزارات التربية والتعليم الفلسطينية والأردنية والكويتية، ملحق (2) وقد طلب منهم تقييم درجة ملاءمة فقرات الاستبانة لما وضعت

لقياسه، وانتمائها إلى المجال الذي أدرجت فيه سواء بالحذف، أو اقتراح التعديل المناسب، أو دمج، أو مدى وضوح الفقرات وسلامتها لغوياً، وتوضيح بعض العبارات التي يعتقدون أنها غير مناسبة من وجهة نظرهم، وقد أجمع المحكمون على صحة عدد كبير من الفقرات، واقترحوا بعض التعديلات في صياغة الفقرات التي تم تعديلها بالفعل، ملحق رقم (3)، وكانت آراء المحكمين تمثل صدق محتوى الأداة، وتم الأخذ بالتعديلات التي أجمع عليها (80%) من المحكمين على الأقل، حيث تمت إعادة صياغة بعض الفقرات مثل (3، 5، 11) من المجال الأول، والفقرة (4) من المجال الثاني، والفقرات مثل (2، 7، 9) من المجال الرابع وإضافة فقرة (1) على المجال الأول، وإضافة متغير المديرية على متغيرات الدراسة الديمغرافية، ومن ثم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية، بحيث أصبحت مكونة من (50) فقرة بصورتها النهائية بعد التحكيم، كما هو مبين في الملحق رقم (3)، لتشمل:

القسم الأول: تضمن المعلومات المتعلقة بالبيانات الشخصية الخاصة بالمبحوثين، وهي:

1_ الجنس وله فئتان: ذكر وأنثى.

2_ المديرية ولها مستويان: القدس الشريف وضواحي القدس.

3_المُؤهِّل العِلمي وله ثلاثة مستويات: أقل من بكالوريوس، بكالوريوس، دراسات عُليا.

4_ عدد سنوات الخبرة ولها ثلاثة مستويات: أقل من 5 سنوات، من 5- 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات.

القسم الثاني: تضمن (50) فقرة تناولت درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات، تدور حول خمسة مجالات هي:

المجال الأول: المهارات القيادية.

المجال الثاني: مهارات التطوير المهني.

المجال الثالث: مهارات إشرافية.

المجال الرابع: مهارات الاتصال والتكنولوجيا.

المجال الخامس: مهارات التقويم والمتابعة.

2-صدق الاتساق الداخلي للأداة الأولى (الاستبانة):

للتحقق من صدق بناء أداة الاستبانة، استخدم معامل ارتباط بيرسون لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي إليه، وقورنت بالمعيار المعتمد لقبول الفقرة حسب ما جاء اسويرو (Asuero. et al, 2006)، وتعدّ قيمة معامل الارتباط ضعيفة، إذا كانت أقل من (.30)، وتعدّ متوسطة، إذا تراوحت بين ($0.3 \leq$ معامل الارتباط ≤ 0.70)، وتعتبر قوية إذا زادت على (70)، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة، وهذا يدل على أن هناك اتساقاً داخلياً بين الفقرات، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.417**	0.000	18	0.658**	0.000	35	0.630**	0.000
2	0.583**	0.000	19	0.734**	0.000	36	0.660**	0.000
3	0.697**	0.000	20	0.532**	0.000	37	0.565**	0.000
4	0.723**	0.000	21	0.453**	0.000	38	0.345**	0.000
5	0.750**	0.000	22	0.635**	0.000	39	0.573**	0.000
6	0.740**	0.000	23	0.630**	0.000	40	0.369**	0.000
7	0.663**	0.000	24	0.718**	0.000	41	0.574**	0.000
8	0.724**	0.000	25	0.794**	0.000	42	0.678**	0.000
9	0.795**	0.000	26	0.673**	0.000	43	0.207**	0.000
10	0.772**	0.000	27	0.721**	0.000	44	0.393**	0.000
11	0.691**	0.000	28	0.751**	0.000	45	0.419**	0.000
12	0.411**	0.000	29	0.848**	0.000	46	0.354**	0.000
13	0.817**	0.000	30	0.808**	0.000	47	0.603**	0.000
14	0.521**	0.000	31	0.772**	0.000	48	0.243**	0.000
15	0.728**	0.000	32	0.742**	0.000	49	0.659**	0.000
16	0.634**	0.000	33	0.685**	0.000	50	0.215**	0.000
17	0.547**	0.000	34	0.651**	0.000			

**** دالة إحصائية عند 0.001 * دالة إحصائية عند 0.050**

3.7 ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على النتائج نفسها في حال جرى استخدام الأداة نفسها مرة ثانية، على المجموعة نفسها في الظروف نفسها في وقت لاحق، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة جرى حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach' alpha)، من خلال حساب ثبات الدرجة

الكلية لمعامل الثبات، ومجالات الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وكانت الدرجة الكلية لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات (0.952)، وهذه النتيجة تشير إلى تمتع هذه الأداة بثبات يفي بأغراض الدراسة، ويبين الجدول (3.3) معاملات الثبات لمجالات الدراسة، وهي كالآتي:

جدول (3.3): نتائج معامل الثبات للمجالات والأداة ككل

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات
المهارات القيادية	**13**	**0.936**
مهارات التطوير المهني	**6**	**0.857**
مهارات إشرافية	**10**	**0.920**
مهارات الاتصال والتكنولوجيا	**11**	**0.768**
مهارات التقويم والمتابعة	**10**	**0.837**
الدرجة الكلية	**50**	**0.952**

ثانيا: أداة المقابلة: قامت الباحثة ببناء أداة المقابلة بالاستعانة بالأدب التربوي والدراسات السابقة، إضافة إلى رؤيتها لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس، وجاءت أداة المقابلة لتعزيز نتائج الأداة الأولى (الاستبانة)، وتكونت من سؤال رئيس يرتبط بشكل مباشر بعنوان الدراسة، وتتفرع منه أسئلة فرعية، حيث استخدمت المقابلات الفردية مع المشاركين للكشف عن درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس، وقد تم تطوير أسئلة المقابلات بالاستعانة بالأدب التربوي، المتعلق بموضوع الدراسة، وللتحقق من صدق أسئلة المقابلة ومدى ملاءمتها، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من الخبراء في الإدارة التربوية التربية وعددهم (11)، حيث كان عددها (4) أسئلة، وبعد ملاحظة آراء المحكمين تم تعديلها، لتقتصر على (3)، انظر الملحق (3)، وذلك بصورتها النهائية، وقامت الباحثة بإجراء المقابلات مع مجموعة من مديري/ات المدارس الحكومية في محافظة القدس، وقد تم اختيار المشاركين/ات بناء على معايير: (الجنس، والمديرية، والمُؤهِّل العِلمي، وعدد سنوات الخبرة) وعددهم (24) مشاركا/ة من مديري/ات المدارس، حيث تم توثيقها بطريقتين: الأولى

بالتسجيل الصوتي بعد موافقتهم، والثانية، بتدوين إجابات المشاركين، وتفريغها وترميزها، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج.

3. 8 إجراءات الدراسة

لإجراء هذه الدراسة قامت الباحثة بالخطوات الآتية:

1- جمع البيانات من العديد من المصادر كالكتب، والدراسات السابقة، والنشرات التي تتصل بموضوع الدراسة لبناء أداة الدراسة (الاستبانة بشقيها).
2- تحديد مجتمع الدراسة وحجم العينة وكيفيّة اختيارها.
3- تطوير أداتي الدراسة (الاستبانة والمقابلة) لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس والتحقق من صدقهما وثباتهما.
4- الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات ذات العلاقة لتسهيل مهمّة إجراء الدراسة (كتاب تسهيل مهمة من جامعة القدس إلى مركز البحث والتطوير/ وزارة التربية والتعليم الفلسطينية)، ملحق رقم (4)، للحصول على كتاب تسهيل مهمة يُسمح للباحثة بموجبه توزيع الاستبانة على مدارس محافظة القدس ملحق رقم (5)، وملحق رقم (6).
5- حصر مجتمع الدراسة.
6- اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة من المديرين والمعلمين.
7- اختيار عدد من المشاركين/ات للمقابلة بناء على المعايير المحددة، وعددهم (24) مديرا ومديرة.
8- طبقت الباحثة أداتي الدراسة على أفراد عينة الدراسة، وبعد أن اكتملت عملية تجميع الاستبانات وإجراء المقابلات من أفراد العينة، بعد إجابتهم عنها بطريقة صحيحة.
9- إعطاء الاستبانات أرقاماً متسلسلة، لتفريغ بياناتها على الحاسوب، لإجراء التحليل الإحصائي المناسب لأسئلة الدراسة وفرضياتها، باستخدام المعالج الإحصائي (SPSS) ..
10- استخراج النتائج.
11- تقديم التوصيات في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها.

9.3 متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات المستقلة (الوسيطة):

تضمنت الدراسة المتغيرات المستقلة الآتية:

الجنس وله فئتان: ذكر وأنثى.

المديرية ولها مستويان: القدس الشريف وضواحي القدس.

المُؤهّل العِلمي وله ثلاثة مستويات: أقل من بكالوريوس، بكالوريوس، دراسات عُليا.

سنوات الخبرة ولها ثلاثة مستويات: أقل من 5 سنوات، من 5– 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات.

ثانياً: المتغير التابع

تقديرات أفراد عينة الدراسة درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين.

3. 10 المعالجة الإحصائية:

استخدم برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، (Statistical Package For Social Sciences). واستخرجت المعالجات الإحصائية اللازمة وهي:

1. معادلة كرونباخ ألفا Cronbach' alpha؛ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.
2. التكرارات والنسب المئوية للإجابات عن أسئلة المقابلة، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات ومجالات الأداة الأولى (الاستبانة) والدرجة الكلية.
3. استخدم اختبار (ت) (Independent Sample t-test) لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية، وذلك حسب المتغير ذي المستويين مثل الجنس، والمديرية.
4. استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية حسب المتغير ذي المستويات الثلاثة فأكثر، مثل سنوات الخبرة، والمُؤهّل العِلمي.

5. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation)؛ لمعرفة دلالة العلاقة بين الفقرات والمجال التابعة له.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

1.4 تمهيد

2.4 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

1.2.2.4 نتائج فحص الفرضية الصفرية الأولى

2.2.2.4 نتائج فحص الفرضية الصفرية الثانية

3.2.2.4 نتائج فحص الفرضية الصفرية الثالثة

4.2.2.4 نتائج فحص الفرضية الصفرية الرابعة

3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث.

نتائج الدراسة:

4 . 1 تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو "**درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين**" وبيان دور متغيرات الدراسة على تقديرات أفراد العينة، وتبع ذلك مباشرة الإشارة إلى نوع المعالجات الإحصائية المستخدمة وتحليل البيانات، ثم جدولتها، ووضعها تحت عناوين مناسبة، تعقبها تعليقات على أبرز النتائج؛ بعد عرض النتائج المرتبطة بكل سؤال أو فرضية على حدة.

ولتحديد درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات، فقد اعتُمدت المتوسطات الحسابية لاستجاباتهم.

كما قامت الباحثة بتفريغ نتائج أسئلة المقابلة وعرضها وفقاً لتسلسل أسئلتها وإجابات المبحوثين عن هذه الأسئلة، ثم عرضت خلاصة لكل سؤال من هذه الأسئلة من خلال النسب والتكرارات الخاصة باستجابة أفراد العينة عن السؤال الذي تم تحويل إجاباته إلى فقرات.

4. 1 نتائج أداة الدراسة الأولى: الاستبانة:

1.1.4 نتائج سؤال الدراسة الأول:

ما درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات الاستبانة التي تعبر عن درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات.

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
1	المهارات القيادية	3.56	0.691	متوسطة	71.2
2	مهارات التطوير المهني	3.46	0.756	متوسطة	69.4
3	مهارات إشرافية	3.35	0.712	متوسطة	67.1
4	مهارات الاتصال والتكنولوجيا	3.30	0.521	متوسطة	66.1
5	مهارات التقويم والمتابعة	3.08	0.555	متوسطة	61.7
	الدرجة الكلية	**3.35**	**0.508**	**متوسطة**	**67.1**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.35) والانحراف المعياري (0.508) وهذا يدل على أن درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات جاءت بدرجة متوسطة، وبنسبة مئوية (67.1%). وقد حصل مجال المهارات القيادية على أعلى متوسط حسابي ومقداره (3.56)، يليه مجال مهارات التطوير المهني بمتوسط حسابي (3.46)، ومن ثم مجال مهارات إشرافية بمتوسط حسابي (3.35)، ومن ثم مجال مهارات الاتصال والتكنولوجيا بمتوسط حسابي (3.30)، يليه مجال مهارات التقويم والمتابعة بمتوسط حسابي (3.08) وجاء بدرجة متوسطة.

هذا بخصوص المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد **عينة** الدراسة، ولتعميم النتائج على **مجتمع الدراسة**، وهو هدف الدراسات المسحية، أخذت الباحثة ما يعرف بالتقدير النقطي، ويعني تقدير مَعلمة المجتمع بقيمة نأخذها من إحصاء العينة (أبو سمرة والطيطي، 2019). وعلى اعتبار أن العينة ممثلة للمجتمع، يمكن القول إن المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة من المعلمين لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات نفسه المتوسط الحسابي المحسوب من العينة، وهو (3.35) وبتقدير متوسط.

أما بخصوص مجالات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات، فقد قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات هذه المجالات، التي تبينها الجداول اللاحقة.

المجال الأول – المهارات القيادية:

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات عن فقرات هذا المجال، كما هي موضّحة في الجّدول (2.4):

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال المهارات القياديّة مرتَّبةً تنازليّاً حسب المتوسّطات الحسابيّة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
7	يفوض مدير/ة المدرسة بعض الصلاحيات لفريق العمل حسب إمكاناتهم.	3.69	1.075	عالية	73.8
13	يعمل مع الفريق في إطار روح المبادرة والإبداع.	3.67	0.873	متوسطة	73.4
1	يوفر نظام معلومات متجدداً لغايات التخطيط.	3.65	0.809	متوسطة	73.0
2	يعد خطة تطويرية وفق أهداف ورؤية مستقبلية واضحة.	3.60	0.880	متوسطة	72.0
8	يحدد البدائل المحتملة في خطته تأهباً لأي ظرف طارئ.	3.60	0.995	متوسطة	72.0
5	يشجع المسؤولية الفردية والجماعية لتحقيق الأهداف.	3.59	0.956	متوسطة	71.8
9	يتابع سير الأنشطة لإجراء التعديلات المناسبة.	3.59	0.824	متوسطة	71.8
11	يعمل على جدولة الأنشطة وفق جدول زمني محدد.	3.59	0.952	متوسطة	71.8
4	يتعامل مع التهديدات كفرص للتحسين والنمو.	3.57	0.932	متوسطة	71.4
12	يتوجه نحو اللامركزية والعمل كفريق.	3.52	0.922	متوسطة	70.4
10	يهتم بتنمية قدرات العاملين المهنية في ضوء حاجاتهم.	3.50	0.963	متوسطة	70.0
6	يمتلك مهارات التكيف والمرونة في العمل.	3.49	0.829	متوسطة	69.8
3	يحدد الأنشطة والإجراءات التي توائم الأهداف المنشودة.	3.24	0.906	متوسطة	64.8
	الدرجة الكلية	**3.56**	**0.691**	متوسطة	**71.2**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال المهارات القيادية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.56) وانحراف معياري (0.691) وهذا يدل على أن مجال المهارات القيادية جاء بدرجة متوسطة، وبنسبة مئوية (71.2%).

كما تشير النتائج في الجدول رقم (2.4) إلى أن فقرة واحدة جاءت بدرجة عالية و(12) فقرة جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة "يفوض بعض الصلاحيات لفريق العمل حسب إمكاناتهم" على أعلى متوسط حسابي (3.69)، تليها فقرة "يعمل مع الفريق في إطار روح المبادرة والإبداع" بمتوسط حسابي (3.67). وحصلت الفقرة "يحدد الأنشطة والإجراءات التي توائم الأهداف المنشودة" على أقل متوسط حسابي (3.24)، تسبقها الفقرة "يمتلك مهارات التكيف والمرونة في العمل" بمتوسط حسابي (3.49).

المجال الثاني – مهارات التطوير المهني:

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات عن فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول (3.4):

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مهارات التطوير المهني مرتَّبةً تنازليّاً حسب المتوسّطات الحسابيّة:

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
1	يواكب مدير/ة المدرسة المستجدات التربوية ويتابع أحدث ما ينشر من معارف ومهارات في ما يتعلق بالقيادة التربوية.	3.60	0.873	متوسطة	72.0
5	يقدم فرصا للمعلمين للمشاركة في برامج تدريبية تصقل مهاراتهم الأكاديمية والثقافية والذاتية وتطورها.	3.54	1.037	متوسطة	70.8
6	يوفر بيئة تساعد العاملين على التميّز والإبداع.	3.48	1.040	متوسطة	69.6
2	يشجع تبادل المعلومات والخبرات مع المعلمين.	3.42	1.047	متوسطة	68.4
4	يشجع على تأهيل العاملين بشكل مستمر.	3.41	0.950	متوسطة	68.2
3	يطبق مبدأ التعلم مدى الحياة لتنمية الذات وتطوير العمل.	3.35	0.989	متوسطة	67.0
	الدرجة الكلية	**3.46**	**0.756**	متوسطة	**69.4**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مهارات التطوير المهني أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.46) وانحراف معياري (0.756) وهذا يدل على أن مجال مهارات التطوير المهني جاء بدرجة متوسطة، وبنسبة مئوية (69.4%).

كما تشير النتائج في الجدول رقم (3.4) إلى أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة "يواكب مدير/ة المدرسة المستجدات التربوية ويتابع أحدث ما ينشر من معارف ومهارات في ما يتعلق بالقيادة التربوية" على أعلى متوسط حسابي (3.60)، تليها فقرة "يقدم فرصا للمعلمين للمشاركة في برامج تدريبية تصقل مهاراتهم الأكاديمية والثقافية والذاتية وتطورها" بمتوسط حسابي (3.54). وحصلت الفقرة "يطبق مبدأ التعلم مدى الحياة لتنمية الذات وتطوير العمل" على أقل متوسط حسابي (3.35)، تسبقها الفقرة "يشجع على تأهيل العاملين بشكل مستمر" بمتوسط حسابي (3.41).

المجال الثالث- مهارات إشرافية:

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات عن فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول (4.4):

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مهارات إشرافية مرتَّبة تنازليّاً حسب المتوسّطات الحسابيّة:

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
4	يستخدم أدوات علمية لقياس جودة العمل في المدرسة.	3.60	0.958	متوسطة	72.0
10	يسهم في تحفيز الإبداع لكل من المعلمين والطلبة.	3.53	1.118	متوسطة	70.6
9	يحرص على إعداد برامج تناسب الطلبة المتميزين.	3.46	0.904	متوسطة	69.2
3	يساعد المعلم على انتقاء استراتيجيات تعليمية تناسب الموقف التعليمي.	3.43	0.862	متوسطة	68.6
6	ينظم ورش عمل لمناقشة الاتجاهات الحديثة في عملية التعليم والتعلم.	3.34	1.059	متوسطة	66.8

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
5	يتابع تنفيذ خطط المعلمين العلاجية.	3.31	1.027	**متوسطة**	66.2
8	ينظم برامج موجهة للاستفادة من مؤسسات المجتمع المحلي في تحسين التعلم والتعليم.	3.28	0.886	**متوسطة**	65.6
2	يقدر جهود العاملين ويعمل على تعزيزهم.	3.26	0.844	**متوسطة**	65.2
7	يكتشف قدرات الأفراد واتجاهاتهم نحو التغيير ويدعمها.	3.24	0.743	**متوسطة**	64.8
1	يعتمد مدير/ة المدرسة أسلوب الإرشاد والتوجيه بدلا من إعطاء الأوامر والتعليمات المباشرة.	3.12	0.882	**متوسطة**	62.4
	الدرجة الكلية	**3.35**	**0.712**	**متوسطة**	**67.1**

يلاحظ من الجدول أعلاه الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مهارات إشرافية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.35) وانحراف معياري (0.721) وهذا يدل على أن مجال مهارات إشرافية جاء بدرجة متوسطة، وبنسبة مئوية (67.1%).

كما تشير النتائج في الجدول رقم (4.4) إلى أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة يستخدم أدوات علمية لقياس جودة العمل في المدرسة" على أعلى متوسط حسابي (3.60)، تليها فقرة "يسهم في تحفيز الإبداع لكل من المعلمين والطلبة" بمتوسط حسابي (3.53). وحصلت الفقرة "يعتمد مدير/ة المدرسة أسلوب الإرشاد والتوجيه بدلا من إعطاء الأوامر والتعليمات المباشرة" على أقل متوسط حسابي (3.12)، تسبقها الفقرة "يكتشف قدرات الأفراد واتجاهاتهم نحو التغيير ويدعمها" بمتوسط حسابي (3.24).

المجال الرابع – مهارات الاتصال والتكنولوجيا:

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات عن فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول (5.4):

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مهارات الاتصال والتكنولوجيا مرتَّبةً تنازليّاً حسب المتوسّطات الحسابيّة:

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
4	يشارك في حوسبة نتائج الطلبة ومن ثم تحليلها.	3.59	0.978	**متوسطة**	71.8
2	يشجع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد الأبحاث والتقارير العلمية.	3.56	1.033	**متوسطة**	71.2
5	يستخدم تكنولوجيا المعلومات لتقييم أداء العاملين.	3.48	0.990	**متوسطة**	69.6
3	يستثمر برامج التعلم عن بعد في عقد لقاءات تربوية هادفة مع فريق العمل.	3.47	0.953	**متوسطة**	69.4
6	يُحسن اختيار أدوات البحث عند استخدام الإنترنت لمصلحة العملية التعليمية.	3.41	1.063	**متوسطة**	68.2
1	يستند مدير/ة المدرسة إلى قاعدة بيانات تنظم بيانات المدرسة.	3.35	1.222	**متوسطة**	67.0
9	يوجه المعلمين إلى استخدام الوسائل التعليمية التي تعتمد على التكنولوجيا.	3.26	0.944	**متوسطة**	65.2
10	يشجع الأفراد على الوصول إلى المعلومات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.	3.18	0.859	**متوسطة**	63.6
11	يوفر شبكة إنترنت وحواسيب تلائم أعداد الطلبة والمعلمين.	3.12	0.898	**متوسطة**	62.4
8	يشجع الطلبة على استخدام التكنولوجيا لتوليد المعرفة.	2.99	0.726	**متوسطة**	59.8
7	يسعى لتطبيق كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا.	2.97	0.654	**متوسطة**	59.4
	الدرجة الكلية	**3.30**	**0.521**	**متوسطة**	**66.1**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مهارات الاتصال والتكنولوجيا أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.30) وانحراف معياري (0.521) وهذا يدل على أن مجال مهارات الاتصال والتكنولوجيا جاء بدرجة متوسطة، وبنسبة مئوية (66.1%).

كما تشير النتائج في الجدول رقم (5.4) إلى أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة "يشارك في حوسبة نتائج الطلبة ومن ثم تحليلها" على أعلى متوسط حسابي (3.59)، تليها فقرة "يشجع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد الأبحاث والتقارير العلمية" بمتوسط حسابي (3.56). وحصلت الفقرة "يسعى لتطبيق كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا" على أقل متوسط حسابي (2.97)، تسبقها الفقرة "يشجع الطلبة على استخدام التكنولوجيا لتوليد المعرفة" بمتوسط حسابي (2.99).

المجال الخامس – مهارات التقويم والمتابعة:

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات عن فقرات هذا المجال، كما هي موضحة في الجدول (6.4):

جدول (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مهارات التقويم والمتابعة مرتَّبةً تنازليّاً حسب المتوسّطات الحسابيّة:

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
5	يبني أدوات التقويم التي تراعي الحاجات الفردية.	3.15	1.009	**متوسطة**	63.0
7	يُقيم الدورات التي يتلقاها العاملون داخل المدرسة أو خارجها.	3.13	0.866	**متوسطة**	62.6
2	يتابع تحقيق الأهداف المرسومة مسبقاً مع العاملين.	3.11	0.762	**متوسطة**	62.2
4	يزود أعضاء هيئة التدريس بمستويات الأداء الواجب توافرها خلال العملية التعليمية.	3.11	0.979	**متوسطة**	62.2
6	يُطلع العاملين على أدوات التقويم.	3.11	0.945	**متوسطة**	62.2
9	يبني خططا علاجية وفق نتائج التقويم.	3.09	0.873	**متوسطة**	61.8
3	يمارس عملية التقويم بناء على معايير معتمدة واضحة.	3.07	0.827	**متوسطة**	61.4
8	يحلل النتائج المختلفة لتحسين العملية التربوية.	3.06	0.902	**متوسطة**	61.2
10	يقدم تغذية راجعة فورية لفريق العمل حول مدى التقدم.	3.02	0.887	**متوسطة**	60.4
1	يمارس مدير/ة المدرسة التقويم الذاتي والمستمر في المدرسة.	3.00	0.597	**متوسطة**	60.0
	الدرجة الكلية	**3.08**	**0.555**	**متوسطة**	**61.7**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال مهارات التقويم والمتابعة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.08) وانحراف معياري (0.555) وهذا يدل على أن مجال مهارات التقويم والمتابعة جاء بدرجة متوسطة، وبنسبة مئوية (61.7%).

كما تشير النتائج في الجدول رقم (6.4) إلى أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة "يبني أدوات التقويم التي تراعي الحاجات الفردية" على أعلى متوسط حسابي (3.15)، تليها فقرة "يُقيم الدورات التي يتلقاها العاملون داخل المدرسة أو خارجها" بمتوسط حسابي (3.13). وحصلت الفقرة "يمارس مدير/ة المدرسة التقويم الذاتي والمستمر في المدرسة" على أقل متوسط حسابي (3.00)، تسبقها الفقرة "يقدم تغذية راجعة فورية لفريق العمل حول مدى التقدم" بمتوسط حسابي (3.02).

2.2.4 نتائج السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى إلى متغيرات (الجنس، المديرية، المُؤهّل العِلمي، عدد سنوات الخِبرة)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله إلى الفرضيات الصفرية الآتية:

نتائج الفرضية الصفرية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى).

تم فحص الفرضية الأولى بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير الجنس.

جدول (7.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة"t"	مستوى الدلالة
المهارات القيادية	ذكر	112	3.6099	0.64115	0.935	0.350
	أنثى	223	3.5350	0.71488		
مهارات التطوير المهني	ذكر	112	3.5134	0.73356	0.775	0.439
	أنثى	223	3.4454	0.76875		
مهارات إشرافية	ذكر	112	3.3982	0.65278	0.755	0.451
	أنثى	223	3.3359	0.74160		
مهارات الاتصال والتكنولوجيا	ذكر	112	3.3742	0.47052	1.671	0.096
	أنثى	223	3.2735	0.54306		
مهارات التقويم والمتابعة	ذكر	112	3.0920	0.48158	0.216	0.829
	أنثى	223	3.0780	0.58956		
الدرجة الكلية	ذكر	112	3.4005	0.45501	1.105	0.270
	أنثى	223	3.3355	0.53247		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1.105)، ومستوى الدلالة (0.270)، أي أنه لا توجد فروق في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير الجنس، وكذلك للمجالات، وبذلك تم قبول الفرضية الأولى.

نتائج الفرضية الصفرية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المديرية (القدس الشريف، ضواحي القدس).

تم فحص الفرضية الثانية بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفـراد عينـة الدراسة في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصـاد المعرفـي فـي محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المديرية.

جدول (8.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المديرية

المجال	المديرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة"t"	مستوى الدلالة
المهارات القيادية	القدس الشريف	115	3.5211	0.84579	0.746	0.456
	ضواحي القدس	220	3.5804	0.59558		
مهارات التطوير المهني	القدس الشريف	115	3.4957	0.87372	0.480	0.631
	ضواحي القدس	220	3.4538	0.68950		
مهارات إشرافية	القدس الشريف	115	3.3730	0.80430	0.303	0.762
	ضواحي القدس	220	3.3482	0.66170		
مهارات الاتصال والتكنولوجيا	القدس الشريف	115	3.2490	0.55989	1.479	0.140
	ضواحي القدس	220	3.3376	0.49872		
مهارات التقويم والمتابعة	القدس الشريف	115	3.1078	0.50734	0.599	0.550
	ضواحي القدس	220	3.0695	0.57919		
الدرجة الكلية	القدس الشريف	115	3.3459	0.59506	0.295	0.768
	ضواحي القدس	220	3.3632	0.45756		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.295)، ومستوى الدلالـة (0.768)، أي أنه لا توجد فروق في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايـات الاقتصـاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المديرية، وكذلك للمجالات، وبذلك تم قبول الفرضية الثانية.

نتائج الفرضية الصفريّة الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المُؤهّل العِلمي (أقل من بكالوريوس، بكالوريوس، دراسات عليا).

تم فحص الفرضية الثالثة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المهارات القيادية	أقل من بكالوريوس	36	3.4850	0.59919
	بكالوريوس	152	3.5223	0.79998
	دراسات عليا	147	3.6175	0.58166
مهارات التطوير المهني	أقل من بكالوريوس	36	3.4583	0.70528
	بكالوريوس	152	3.4594	0.82256
	دراسات عليا	147	3.4796	0.70059
مهارات إشرافية	أقل من بكالوريوس	36	3.1556	0.57343
	بكالوريوس	152	3.3822	0.81062
	دراسات عليا	147	3.3796	0.62657
مهارات الاتصال والتكنولوجيا	أقل من بكالوريوس	36	3.3106	0.47131
	بكالوريوس	152	3.2787	0.59015
	دراسات عليا	147	3.3358	0.45475
مهارات التقويم والمتابعة	أقل من بكالوريوس	36	3.0833	0.49310
	بكالوريوس	152	3.0322	0.61726
	دراسات عليا	147	3.1347	0.49720
الدرجة الكلية	أقل من بكالوريوس	36	3.2972	0.39780
	بكالوريوس	152	3.3351	0.60158
	دراسات عليا	147	3.3948	0.41909

يلاحظ من الجدول رقم (9.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (10.4):

جدول (10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المهارات القيادية	بين المجموعات	0.904	2	0.452	0.947	0.389
	داخل المجموعات	158.596	332	0.478		
	المجموع	159.501	334			
مهارات التطوير المهني	بين المجموعات	0.034	2	0.017	0.030	0.971
	داخل المجموعات	191.237	332	0.576		
	المجموع	191.271	334			
مهارات إشرافية	بين المجموعات	1.633	2	0.816	1.613	0.201
	داخل المجموعات	168.050	332	0.506		
	المجموع	169.682	334			
مهارات الاتصال والتكنولوجيا	بين المجموعات	0.244	2	0.122	0.447	0.640
	داخل المجموعات	90.556	332	0.273		
	المجموع	90.800	334			
مهارات التقويم والمتابعة	بين المجموعات	0.784	2	0.392	1.275	0.281
	داخل المجموعات	102.135	332	0.308		
	المجموع	102.920	334			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.412	2	0.206	0.796	0.452
	داخل المجموعات	85.828	332	0.259		
	المجموع	86.240	334			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.796) ومستوى الدلالة (0.452) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في متوسطات درجة امتلاك مديري

المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وكذلك للمجالات، وبذلك تم قبول الفرضية الثالثة.

نتائج الفرضية الصفريّة الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير عدد سنوات الخِبرة (أقل من 5 سنوات، من (5- 10) سنوات، أكثر من 10 سنوات).

تم فحص الفرضية الرابعة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع التعليم المهني والتقني في مدارس التربية والتعليم في محافظة القدس تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

جدول (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

المجال	عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المهارات القيادية	أقل من 5 سنوات	46	3.5184	0.63046
	من 5-10 سنوات	136	3.5498	0.69433
	أكثر من 10 سنوات	153	3.5817	0.70880
مهارات التطوير المهني	أقل من 5 سنوات	46	3.4855	0.78081
	من 5-10 سنوات	136	3.3958	0.76898
	أكثر من 10 سنوات	153	3.5272	0.73783
مهارات إشرافية	أقل من 5 سنوات	46	3.3522	0.69338
	من 5-10 سنوات	136	3.3346	0.69649
	أكثر من 10 سنوات	153	3.3778	0.73639
مهارات الاتصال والتكنولوجيا	أقل من 5 سنوات	46	3.2213	0.51055
	من 5-10 سنوات	136	3.3155	0.49964
	أكثر من 10 سنوات	153	3.3256	0.54392
مهارات التقويم والمتابعة	أقل من 5 سنوات	46	3.1783	0.49031
	من 5-10 سنوات	136	3.1132	0.52842
	أكثر من 10 سنوات	153	3.0268	0.59261

المجال	عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	46	3.3478	0.44463
	من 5–10 سنوات	136	3.3494	0.48700
	أكثر من 10 سنوات	153	3.3671	0.54591

يلاحظ من الجدول رقم (11.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (12.4):

جدول (12.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المهارات القيادية	بين المجموعات	0.166	2	0.083	0.173	0.841
	داخل المجموعات	159.335	332	0.480		
	المجموع	159.501	334			
مهارات التطوير المهني	بين المجموعات	1.259	2	0.630	1.100	0.334
	داخل المجموعات	190.012	332	0.572		
	المجموع	191.271	334			
مهارات إشرافية	بين المجموعات	0.136	2	0.068	0.133	0.876
	داخل المجموعات	169.547	332	0.511		
	المجموع	169.682	334			
مهارات الاتصال والتكنولوجيا	بين المجموعات	0.400	2	0.200	0.735	0.480
	داخل المجموعات	90.400	332	0.272		
	المجموع	90.800	334			
مهارات التقويم والمتابعة	بين المجموعات	1.025	2	0.513	1.670	0.190
	داخل المجموعات	101.895	332	0.307		
	المجموع	102.920	334			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.027	2	0.014	0.052	0.949
	داخل المجموعات	86.213	332	0.260		
	المجموع	86.240	334			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.052) ومستوى الدلالة (0.949) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، وكذلك للمجالات، وبذلك تم قبول الفرضية الرابعة.

3.4 نتائج أداة الدراسة الثانية: المقابلة

1.3.4 نتائج سؤال الدراسة الثالث:

كيف يمكن أن يطبق مديرو المدارس الثانوية الحكومية في محافظة القدس كفايات الاقتصاد المعرفي، من وجهة نظرهم؟

قامت الباحثة بالإجابة عن الأسئلة الفرعية من خلال تلخيص إجابات (24) مديرا ومديرة: وهي كما يلي:

السؤال الفرعي الأول: من وجهة نظرك كمدير مدرسة، ما هي السُبل الفضلى لتفعيل مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي في مدارس محافظة القدس؟

قامت الباحثة بحساب الأعداد والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول السُبل الفضلى لتفعيل مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي في مدارس محافظة القدس، وهي كما يلي:

جدول (13.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السُبل الفضلى لتفعيل مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي في مدارس محافظة القدس

الإجابة	العدد/التكرار	النسبة المئوية
تطوير المناهج الدراسية: من خلال العمل على إعادة صياغة المناهج الدراسية لتشمل مفاهيم الاقتصاد المعرفي وتطبيقاتها بطريقة تناسب فهم الطلاب واحتياجاتهم.	11	16.9
العمل على بناء شراكات استراتيجية من خلال التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لتوفير فرص تدريب للطلبة وتطوير مهاراتهم، وتبادل الخبرات، وتعزيز الابتكار.	9	13.8
تطوير بيئة تعليمية مُحفّزة وآمنة وداعمة تُشجّع الطلاب على التعلم الذاتي والتعاون،	8	12.3

وتُتيح لهم التعبير عن آرائهم بحرية.		
تنظيم حملات توعوية لأولياء الأمور حول أهمية الاقتصاد المعرفي ودورهم في دعم العملية التعليمية، وإشراك أفراد المجتمع المحلي في العملية التعليمية من خلال تنظيم الأنشطة والفعاليات المتعلقة بتعزيز الاقتصاد المعرفي في المدارس.	8	12.3
تشكيل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية فريق عمل متخصصا يضمّ خبراء من مختلف المجالات التعليمية والتكنولوجية لوضع خطة واضحة للنهوض بالاقتصاد المعرفي، ومتابعة تنفيذها وتقييمها بشكل دوري.	7	10.8
إجراء تقييم دوري لأداء الطلاب في مجال الاقتصاد المعرفي لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير.	6	9.2
الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية والعمل على توفير أحدث التقنيات التعليمية للطلاب والمعلمين، وتطوير البنية التحتية الرقمية في المدارس.	5	7.7
توفير وزارة التربية والتعليم برامج تدريبية مُكثّفة للمعلمين لتنمية مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا وتطبيق أساليب التدريس الحديثة، إضافة إلى تحسين فهمهم للاقتصاد المعرفي وكيفية تطبيقه في الصف الدراسي.	4	6.2
تنظيم زيارات طلابية ميدانية إلى الشركات والمؤسسات المحلية لفهم كيفية تطبيق الاقتصاد المعرفي على أرض الواقع.	4	6.2
عقد مسابقات لتشجيع الطلاب على البحث والاستكشاف في مجال الاقتصاد المعرفي من خلال مشاريع مدرسية وأنشطة لا صفية.	3	4.6

يبين الجدول السابق أن الإجابة "تطوير المناهج الدراسية: من خلال العمل على إعادة صياغة المناهج الدراسية لتشمل مفاهيم الاقتصاد المعرفي وتطبيقاتها بطريقة تناسب فهم الطلاب واحتياجاتهم" حصلت على أعلى نسبة مئوية (16.9%)، تليها الإجابة "العمل على بناء شراكات استراتيجية من خلال التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لتوفير فرص تدريب للطلبة وتطوير مهاراتهم، وتبادل الخبرات، وتعزيز الابتكار" بنسبة مئوية (13.8%)، ومن ثم الإجابة "تطوير بيئة تعليمية مُحفّزة وآمنة وداعمة تُشجّع الطلاب على التعلم الذاتي والتعاون، وتُتيح لهم التعبير عن آرائهم بحرية" والإجابة "تنظيم حملات توعوية لأولياء الأمور حول أهمية الاقتصاد المعرفي ودورهم في دعم العملية التعليمية، وإشراك أفراد المجتمع المحلي في العملية التعليمية من خلال تنظيم الأنشطة والفعاليات المتعلقة بتعزيز الاقتصاد المعرفي

في المدارس" بنسبة مئوية (12.3%)، تليها الإجابة "تشكيل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية فريق عمل متخصصاً يضمّ خبراء من مختلف المجالات التعليمية والتكنولوجية لوضع خطة واضحة للنهوض بالاقتصاد المعرفي، ومتابعة تنفيذها وتقييمها بشكل دوري" بنسبة مئوية (10.8%)، ومن ثم الإجابة "إجراء تقييم دوري لأداء الطلاب في مجال الاقتصاد المعرفي لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير" بنسبة مئوية (9.2%). تليها الإجابة "الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية والعمل على توفير أحدث التقنيات التعليمية للطلاب والمعلمين، وتطوير البنية التحتية الرقمية في المدارس" بنسبة مئوية (7.7%)، تليها الإجابة "توفير وزارة التربية والتعليم برامج تدريبية مُكثّفة للمعلمين لتنمية مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا وتطبيق أساليب التدريس الحديثة، إضافة إلى تحسين فهمهم للاقتصاد المعرفي وكيفية تطبيقه في الصف الدراسي" والإجابة " تنظيم زيارات طلابية ميدانية إلى الشركات والمؤسسات المحلية لفهم كيفية تطبيق الاقتصاد المعرفي على أرض الواقع بنسبة مئوية (6.2%)، تليها الإجابة "عقد مسابقات لتشجيع الطلاب على البحث والاستكشاف في مجال الاقتصاد المعرفي من خلال مشاريع مدرسية وأنشطة لا صفية" بنسبة مئوية (4.6%).

السؤال الفرعي الثاني: ما هي المهارات الأساسية التي يجب أن يمتلكها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتمكينهم من تطبيق كفايات الاقتصاد المعرفي؟

قامت الباحثة بحساب الأعداد والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المهارات الأساسية التي يجب أن يمتلكها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتمكينهم من تطبيق كفايات الاقتصاد المعرفي، وهي كما يلي:

جدول (14.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهارات الأساسية التي يجب أن يمتلكها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتمكينهم من تطبيق كفايات الاقتصاد المعرفي

الإجابة	العدد/ التكرار	النسبة المئوية
مهارات التواصل الفعّال مع المعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي، باستخدام قنوات التواصل الإلكترونية المختلفة، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والتوجيه مع فريق العمل.	11	17.5
مهارات البحث والتحليل: من خلال جمع المعلومات وتحليلها من مصادر موثوقة، بما في	9	14.3

ذلك استخدام البيانات والتحليلات والذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرار وتطوير العملية التعليمية.		
المهارات التقنية: من خلال إتقان أدوات التعليم الإلكتروني وتطبيقاتها في العملية التعليمية، مثل منصات التعلم الإلكتروني وأدوات التقييم الإلكتروني، وتطوير المحتوى التعليمي الرقمي.	8	12.7
تطبيق مهارات الاقتصاد المعرفي في المدرسة من خلال: تشجيع الطلاب على التفكير النقدي والإبداعي، وتطوير مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار، إضافة إلى تعزيز مهارات البحث والتحليل، وتشجيعهم على استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل لمواكبة متطلبات العصر، وتطوير مهارات الطلاب العملية لتهيئتهم للانخراط في سوق العمل بفعالية.	6	9.5
الالتزام بتحقيق الجودة في التعليم والتعلم والاستمرار في تقييم أداء المدرسة وتحسينه بشكل مستمر.	6	9.5
القدرة على وضع رؤية واضحة واستراتيجية للمدرسة تتضمن الأهداف الطويلة الأمد وخطط العمل لتحقيقها.	5	7.9
القدرة على إدارة الميزانية المدرسية بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى إدارة الكوادر البشرية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المرجوة.	5	7.9
القدرة على تحفيز فريق العمل في المدرسة نحو تحقيق الأهداف وتطوير الموارد البشرية.	4	6.3
القدرة على التكيف مع التغييرات الحاصلة في المجتمع، وتطبيق استراتيجيات تحفيزية لتعزيز التغيير الإيجابي.	4	6.3
القدرة على تخطيط الأنشطة والموارد وتنظيمها بشكل فعّال لضمان سير العملية التعليمية بسلاسة.	3	4.8
القدرة على التفكير خارج الصندوق واقتراح حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه المدرسة.	2	3.2

يبين الجدول السابق أن الإجابة "مهارات التواصل الفعّال مع المعلمين وأولياء الأمـــور والمجتمـــع المحلي، باستخدام قنوات التواصل الإلكترونية المختلفة، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والتوجيه مع فريق العمل" حصلت على أعلى نسبة مئوية (17.5%)، تليها الإجابة "مهارات البحث والتحليل: من خلال جمع المعلومات وتحليلها من مصادر موثوقة، بما في ذلك اســتخدام البيانـــات والتحلـــيلات والذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرار وتطوير العملية التعليمية" بنسبة مئوية (14.3%)، ومن ثم

الإجابة "المهارات التقنية: من خلال إتقان أدوات التعليم الإلكتروني وتطبيقاتها في العملية التعليمية، مثل منصات التعلم الإلكتروني وأدوات التقييم الإلكتروني، وتطوير المحتوى التعليمي الرقمي" بنسبة مئوية (12.7%)، تليها الإجابة "تطبيق مهارات الاقتصاد المعرفي في المدرسة من خلال: تشجيع الطلاب على التفكير النقدي والإبداعي، وتطوير مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار، إضافة إلى تعزيز مهارات البحث والتحليل، وتشجيعهم على استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل لمواكبة متطلبات العصر، وتطوير مهارات الطلاب العملية لتهيئتهم للانخراط في سوق العمل بفعالية" والإجابة "الالتزام بتحقيق الجودة في التعليم والتعلم والاستمرار في تقييم أداء المدرسة وتحسينه بشكل مستمر" بنسبة مئوية (9.5%)، ومن ثم الإجابة "القدرة على وضع رؤية واضحة واستراتيجية للمدرسة تتضمن الأهداف الطويلة الأمد وخطط العمل لتحقيقها" والإجابة "القدرة على إدارة الميزانية المدرسية بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى إدارة الكوادر البشرية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المرجوة" بنسبة مئوية (7.9%)، ومن ثم الإجابة "القدرة على تحفيز فريق العمل في المدرسة نحو تحقيق الأهداف وتطوير الموارد البشرية" والإجابة "القدرة على التكيف مع التغييرات الحاصلة في المجتمع، وتطبيق استراتيجيات تحفيزية لتعزيز التغيير الإيجابي" بنسبة مئوية (6.3%)، ومن ثم الإجابة "القدرة على تخطيط الأنشطة والموارد وتنظيمها بشكل فعّال لضمان سير العملية التعليمية بسلاسة" بنسبة مئوية (4.8%)، تليها الإجابة "القدرة على التفكير خارج الصندوق واقتراح حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه المدرسة" بنسبة مئوية (3.2%).

السؤال الفرعي الثالث: ما هي السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي؟

قامت الباحثة بحساب الأعداد والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي، وهي كما يلي:

جدول (15.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي

الإجابة	العدد/ التكرار	النسبة المئوية
صياغة رؤية شاملة تُحدد أهدافا محددة لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي في المدرسة قابلة للقياس، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع المحلي في محافظة القدس، وربطها بأهداف التنمية المستديمة على المستوى الوطني والعالمي.	8	16.7
تشجيع روح الابتكار لدى المعلمين والطلاب وتوفير البيئة المناسبة لتطوير الأفكار الجديدة.	7	14.6
وضع خطة عمل قابلة للتنفيذ تتضمن برامج وفعاليات محددة لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي مع تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذها، وربطها مع الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية.	6	12.5
استثمار الموارد المتاحة بأفضل صورة ممكنة وتوجيهها نحو دعم مشاريع البحث والابتكار داخل المدرسة.	6	12.5
تشجيع التفكير النقدي والتحليلي: ينبغي على المدير تشجيع الطلاب على التفكير النقدي والتحليلي في ما يخص الاقتصاد المعرفي وكيفية تطبيقه في حل المشكلات الحقيقية.	6	12.5
دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في تعزيز التعلم القائم على المعرفة.	5	10.4
التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية لإتاحة الفرصة للطلاب للمشاركة في البرامج البحثية والأنشطة الأكاديمية.	4	8.3
توفير البنية التحتية اللازمة لاستخدام التكنولوجيا في المدرسة، مثل غرف الحاسوب وشبكة الإنترنت، وتوفير الصيانة الدورية للأجهزة.	3	6.3
توجيه التعليم نحو الاقتصاد المعرفي: من خلال تعزيز المهارات المتعلقة بالاقتصاد المعرفي.	3	6.3

يبين الجدول السابق أن الإجابة "صياغة رؤية شاملة تُحدد أهدافا محددة لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي في المدرسة قابلة للقياس، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع المحلي في محافظة القدس، وربطها بأهداف التنمية المستديمة على المستوى الوطني والعالمي" حصلت على أعلى نسبة

مئوية (16.7%)، تليها الإجابة "تشجيع روح الابتكار لدى المعلمين والطلاب وتوفير البيئة المناسبة لتطوير الأفكار الجديدة" بنسبة مئوية (14.6%)، ومن ثم الإجابة "وضع خطة عمل قابلة للتنفيذ تتضمن برامج وفعاليات محددة لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي مع تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذها، وربطها مع الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية" والإجابة "استثمار الموارد المتاحة بأفضل صورة ممكنة وتوجيهها نحو دعم مشاريع البحث والابتكار داخل المدرسة" والإجابة "تشجيع التفكير النقدي والتحليلي: ينبغي على المدير تشجيع الطلاب على التفكير النقدي والتحليلي في ما يخص الاقتصاد المعرفي وكيفية تطبيقه في حل المشكلات الحقيقية" بنسبة مئوية (12.5%)، تليها الإجابة "دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في تعزيز التعلم القائم على المعرفة" بنسبة مئوية (10.4%)، ومن ثم الإجابة "التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية لإتاحة الفرصة للطلاب للمشاركة في البرامج البحثية والأنشطة الأكاديمية" بنسبة (8.3%)، تليها الإجابة "توفير البنية التحتية اللازمة لاستخدام التكنولوجيا في المدرسة، مثل غرف الحاسوب وشبكة الإنترنت، وتوفير الصيانة الدورية للأجهزة" والإجابة "توجيه التعليم نحو الاقتصاد المعرفي: من خلال تعزيز المهارات المتعلقة بالاقتصاد المعرفي" بنسبة مئوية (6.3%).

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

مناقشة نتائج فحص الفرضية الصفرية الأولى

مناقشة نتائج فحص الفرضية الصفرية الثانية

مناقشة نتائج فحص الفرضية الصفرية الثالثة

مناقشة نتائج فحص الفرضية الصفرية الرابعة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

التوصيات

الفصل الخامس:

مناقشة النتائج والتوصيات:

تناول هذا الفصل عرضاً لمناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع ربطها بأسئلتها وفرضياتها، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق بناءً على هذه النتائج.

1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات؟

أظهرت نتائج سؤال الدراسة الأول – الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس – كما تَحدّد في أداة الدراسة – أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.35) وانحراف معياري (0.508)، وهذا يدل على أن درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات جاءت بدرجة متوسطة، وقد حصل مجال المهارات القيادية على أعلى متوسط حسابي ومقداره (3.56)، يليه مجال مهارات التطوير المهني بمتوسط حسابي (3.46)، ومن ثم مجال مهارات إشرافية بمتوسط حسابي (3.35)، ومن ثم مجال مهارات الاتصال والتكنولوجيا بمتوسط حسابي (3.30)، يليه مجال مهارات التقويم والمتابعة بمتوسط حسابي (3.08) وجميعها جاءت بدرجة متوسطة.

وربما تفسر هذه الدرجة المتوسطة بأن المدارس موضع الدراسة تفتقر إلى خطط واضحة قابلة للتطوير تمكّن مديريها من امتلاك كفايات الاقتصاد المعرفي وآليات تطبيقها، كما يفسر ذلك أيضاً بوجود ضعف في البنى التحتية في المدارس وهو أمر تطلّبه كفايات الاقتصاد المعرفي، ومن بينها غرف الحاسوب وشبكة الإنترنت وتوفير الصيانة الدورية للأجهزة، يضاف إلى ذلك تركيز العملية التعليمية التعلمية على الطرق والممارسات التقليدية في التعامل مع الواقع المدرسي، مما يُعيق تبني ممارسات الاقتصاد المعرفي وامتلاك كفاياته، إلى جانب ضعف مهارات التكنولوجيا الحديثة لدى

المعلمين والمديرين والطلبة أو عدم توظيفها التوظيف الصحيح إن وجدت، علاوة على وجود تباينات في مستوى فهم المديرين للمفاهيم الاقتصادية بشكل عام وإلمامهم بها كونها بعيدة عن مجالات تخصصهم.

وهذ ما أشار إليه بعض أفراد عينة المقابلة عند سؤالهم عن سبل تحسين درجة امتلاك مديري المدارس كفايات الاقتصاد المعرفي. حيث أشاروا إلى ضرورة الانتقال من الممارسات التقليدية في التدريس والإدارة كالتركيز على الحفظ والتلقين إلى التركيز على التعلم الذاتي ومهارات التفكير الناقد وأسلوب حل المشكلة وتوظيف التكنولوجيا، والتعامل مع المعرفة وإدارتها بطرق حديثة، وتساءل أحد المديرين: "كيف يمكن لنا تطبيق كفايات ليس لدينا القدرة على تطبيقها؟ ذلك أن الدورات التي حضرناها لم تتناول هذه الكفايات والمضامين وكيفية تطبيقها.

وقد اتّفقت هذه الدراسة في نتائجها مع دراسة الشويحات (2016)، واختلفت مع دراسة هزايمة (2016) التي جاءت نتائجها بدرجة مرتفعة.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة

1.1.5 المجال الأول: المهارات القيادية:

تشير النتائج الخاصة بالمتوسطات الحسابية لمجال (المهارات القيادية) إلى أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.56) وانحراف معياري (0.691) وهي **درجة متوسطة**؛ فقد حصلت الفقرة "يفوض بعض الصلاحيات لفريق العمل حسب إمكاناتهم" على أعلى متوسط حسابي (3.69)، تليها الفقرة "يعمل مع الفريق في إطار روح المبادرة والإبداع" بمتوسط حسابي (3.67). وحصلت الفقرة "يحدد الأنشطة والإجراءات التي توائم الأهداف المنشودة" على أقل متوسط حسابي (3.24)، تسبقها الفقرة "يمتلك مهارات التكيف والمرونة في العمل" بمتوسط حسابي (3.49).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المديرين غير متمكنين من المهارات القيادية اللازمة للتعامل مع الاقتصاد المعرفي، مثل مهارات حلّ المشكلات، والتفكير الاستراتيجي، وإدارة التغيير، ولا يطبقونها بشكل فعال في سياق عملهم، إضافة إلى حاجتهم إلى مزيد من التدريب والتطوير في مجال المهارات القيادية، وقد يعزى ذلك إلى عدم وجود برامج تدريبية كافية من وزارة التربية والتعليم لمديري المدارس في مجال المهارات القيادية، إضافة إلى أن الوزارة قد لا تجري تقييمات

منتظمة للمهارات القيادية للمديرين، يضاف إلى ذلك ضعف المديرين في مواءمة الأنشطة مع الأهداف المنشودة نتيجة أن غالبية الأنشطة المطبقة في المدارس تأتي استجابة لتعليمات وزارة التربية والتعليم وغالباً ما تكون موسمية أو وطنية وليست نابعة من احتياجات المدرسة الخاصة، الأمر الذي يصعّب على المديرين مواءمتها مع أهداف مدارسهم واحتياجاتها. واختلفت الدراسة في نتائجها مع دراسة (Durazzi, 2018)، ودراسة الشريدة والطويل (2007).

2.1.5 المجال الثاني: مهارات التطوير المهني:

يتبين من النتائج أن المتوسطات الحسابية لمجال (مهارات التطوير المهني) جاءت **متوسطة** بشكل عام بمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (0.756)، فقد حازت فقرة "يواكب مدير/ة المدرسة المستجدات التربوية ويتابع أحدث ما ينشر من معارف ومهارات في ما يتعلق بالقيادة التربوية" على أعلى متوسط حسابي (3.60)، تليها فقرة "يقدم فرصا للمعلمين للمشاركة في برامج تدريبية تصقل مهاراتهم الأكاديمية والثقافية والذاتية وتطورها "بمتوسط حسابي (3.54). وحصلت الفقرة "يطبق مبدأ التعلم مدى الحياة لتنمية الذات وتطوير العمل" على أقل متوسط حسابي (3.35)، تسبقها الفقرة "يشجع على تأهيل العاملين بشكل مستمر" بمتوسط حسابي (3.41).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى قلة اهتمام وزارة التربية والتعليم ومديرياتها بتقييم مبدأ التعلم مدى الحياة لتنمية الذات لدى المديرين، الأمر الذي يخلق لديهم شعوراً بأن تنمية الذات مجال مرتبط بحياة المدير الخاصة وليس ذا علاقة بتطوره المهني، الأمر الذي ينسحب بدوره على ضعف اهتمام المديرين بتأهيل العاملين في مدارسهم بشكل مستمر، يضاف إلى ذلك نقص برامج التدريب والتطوير المهني الموجهة لمديري المدارس في مجال تنمية الذات والاقتصاد المعرفي، وقلة الموارد المالية المخصصة للتطوير المهني، إضافة إلى قلة إدراك مديري المدارس أهمية الاقتصاد المعرفي وتأثيره على مهارات التطوير المهني، ونقص الدورات التدريبية أو البرامج التعليمية التي تستهدف تعزيز فهمهم ومهاراتهم في هذا المجال. ونتيجة هذا المحور تتفق مع نتائج دراسة الخوشناي والربيعي (2018).

3.1.5 المجال الثالث: مهارات إشرافية:

أما في ما يتعلق بالمجال الثالث مهارات إشرافية، فقد جاء الواقع بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.35) وانحراف معياري (0.721)، وحصلت الفقرة "يستخدم أدوات علمية لقياس جودة العمل في المدرسة" على أعلى متوسط حسابي (3.60)، تليها فقرة "يسهم في تحفيز الإبداع لكل من المعلمين والطلبة" بمتوسط حسابي (3.53). وحصلت الفقرة "يعتمد مدير/ة المدرسة أسلوب الإرشاد والتوجيه بدلاً من إعطاء الأوامر والتعليمات المباشرة" على أقل متوسط حسابي (3.12)، تسبقها الفقرة "يكتشف قدرات الأفراد واتجاهاتهم نحو التغيير ويدعمها" بمتوسط حسابي (3.24).

وتعزو الباحثة ما سبق إلى أن الضغوط التي يتعرض لها مديرو المدارس من جهات مختلفة تحد من قدرتهم على تطبيق المهارات الإشرافية بشكل فعّال، وتحول دون تمكنهم من اكتشاف قدرات الأفراد، الأمر الذي يجعل من دعم هذه الاتجاهات ترفاً لا مكان له في الواقع التعليمي، ومع ذلك يلاحظ أن هناك ميلاً لدى المديرين – وإن لم يكن بالشكل الكافي – لاعتماد أسلوب الإرشاد والتوجيه بدل إعطاء الأوامر المباشرة، وهذا يعود بدوره إلى عدم إلمام بعض المعلمين بالمهام الملقاة على عاتقهم أو محاولة البعض الآخر التهرب من مسؤولياتهم، إلى جانب تركيز المديرين على الاهتمام بالمهام الإدارية الروتينية في مدارس محافظة القدس على حساب المهارات الإشرافية، وهذا يؤكد احتياج مديري المدارس في هذه المحافظة إلى برامج تدريبية أو ورش عمل لتعزيز مهاراتهم في مجال الإشراف على الاقتصاد المعرفي وفي الوقت نفسه تخفيف المهام الإدارية الملقاة على عاتقهم لتمكينهم من توجيه جهدهم إلى الجوانب الإشرافية والداعمة. وهذه النتائج اختلفت مع دراسة رسن (2019)، وتتفق إلى حد كبير مع دراسة الغامدي (2020).

4.1.5 المجال الرابع: مهارات الاتصال والتكنولوجيا:

يتضح من النتائج أن المتوسطات الحسابية لمجال (مهارات الاتصال والتكنولوجيا) جاءت بدرجة متوسطة، حيث حصلت الفقرة "يشارك في حوسبة نتائج الطلبة ومن ثم تحليلها" على أعلى متوسط حسابي (3.59)، تليها فقرة "يشجع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد الأبحاث والتقارير العلمية" بمتوسط حسابي (3.56). وحصلت الفقرة "يسعى لتطبيق كل ما هو جديد

في مجال التكنولوجيا" على أقل متوسط حسابي (2.97)، تسبقها الفقرة "يشجع الطلبة على استخدام التكنولوجيا لتوليد المعرفة" بمتوسط حسابي (2.99).

وربما يشير حصول مديري المدارس الحكومية في محافظة القدس على درجة متوسطة في فقرات مجال مهارات الاتصال والتكنولوجيا إلى وجود فجوة بين المهارات المطلوبة في ظل الاقتصاد المعرفي ومستوى امتلاك المديرين هذه المهارات، وقد يعود ذلك أيضا إلى طبيعة المنهاج غير المحوسب المزدحم بالمادة الدراسية التقليدية، الأمر الذي لا يشجع المدير على الاهتمام بالمستجدات التقنية أو توجيه الطلبة إلى استخدام التكنولوجيا لتوليد المعرفة، إلى جانب اعتماد المدير غالباً على سكرتير المدرسة أو معلم التكنولوجيا في القضايا ذات العلاقة بوسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يولد لدى المدير نوعاً من الاتكالية.

ونتيجة هذه الدراسة تتفق مع نتائج دراسة الغامدي (2020)، ودراسة البياتي (2021).

5.1.5 المجال الخامس: مهارات التقويم والمتابعة:

يتبين من النتائج أن المتوسطات الحسابية لمجال (مهارات التقويم والمتابعة) جاءت **متوسطة** بشكل عام بمتوسط حسابي (3.08) وانحراف معياري (0.555)، فقد حازت فقرة "يبني أدوات التقويم التي تراعي الحاجات الفردية" أعلى متوسط حسابي (3.15)، تليها فقرة يُقيم الدورات التي يتلقاها العاملون داخل المدرسة أو خارجها " بمتوسط حسابي (3.13). وحصلت الفقرة "يمارس مدير/ة المدرسة التقويم الذاتي والمستمر في المدرسة" على أقل متوسط حسابي (3.00)، تسبقها الفقرة "يقدم تغذية راجعة فورية لفريق العمل حول مدى التقدم" بمتوسط حسابي (3.02).

وتعزى هذه النتيجة إلى أن مديري المدارس لديهم بعض المهارات في التقويم والمتابعة، لكنها ليست بالمستوى المطلوب، كونهم لا يحصلون على فرص كافية لتطوير مهاراتهم في مجال التقويم والمتابعة، الأمر الذي ينعكس سلباً على ما يقدمونه من تغذية راجعة إلى فريق العمل، وهذا يؤكد الحاجة إلى تحسين المعرفة والمهارات وبيئة التواصل، وبما أن المستوى متوسط فإن هناك فرصاً لتحسين نوعية عمليات التقويم داخل المدارس، مما يؤكد ضرورة تقديم برامج تدريبية وتطويرية لمديري المدارس في هذه المهارات الأساسية، ويمكن للتدريب المستمر وورش العمل أن تساعد في تعزيز قدرات المديرين في مجالات التقويم والمتابعة، علاوة على أن ضعف مهارات المديرين

التقنية تسهم في عدم استفادتهم من الخيارات الواسعة التي تتيحها التكنولوجيا لتقويم الطلبة ومتابعتهم. ونتيجة هذا المحور تتفق مع نتائج دراسة بدارنة وآخرين (2018).

2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

والذي ونصه: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى إلى متغيرات (الجنس، المديرية، المُؤهّل العِلمي، عدد سنوات الخِبرة)؟**

لتفسير نتائج سؤال الدراسة الثاني تم تفسير الفرضيات الصفرية:

وقد تم فحص السؤال من خلال مناقشة نتائج فحص فرضيات الدراسة الصفرية على النحو الآتي:

1.2.5 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الصفرية الأولى:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)"؟

أظهرت نتائج الفرضية الأولى عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير الجنس، وكذلك للمجالات، وبذلك تم قبول الفرضية الأولى.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الجنس لم يكن عاملاً مؤثراً في تقدير درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، وقد ترجع هذه النتيجة إلى ترسخ مفاهيم المساواة بين الجنسين في اختيار المديرين والمديرات وتقييمهم والمهام الموكلة إليهم، وخضوعهم للأنظمة والقوانين نفسها، وتشابه طريقة عمل مديري المدارس وممارساتهم القيادية.

وقد اختلفت هذه النتائج مع دراسة حجازي وكنعان (2009)، ودراسة (Pandey, 2012) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، واتفقت نتائجها مع دراسة البوسعيدي (2011).

2.2.5 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الصفرية الثانية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المديرية (القدس الشريف، ضواحي القدس)".

أظهرت نتائج الفرضية الثانية أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المديرية، وكذلك للمجالات، وبذلك تم قبول الفرضية الثانية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المدارس في المديريتين تخضع للأنظمة والتعليمات نفسها الصادرة من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، إلى جانب وجودها في حيز جغرافي واحد، مما يعني أن هناك تشابهاً كبيراً في بيئة العمل بين المديريتين، الأمر الذي ينعكس على ممارسات مديري المدارس ومهاراتهم في مجال الاقتصاد المعرفي، إضافة إلى التشابه في التحديات التي تواجهها المدارس في المديريتين، مما يدفع مديريها إلى التركيز على المهارات والكفايات نفسها، وخضوع المديرين في المديريتين إلى برامج تدريبية قد لا تكون كافية لتطوير كفاياتهم بشكل فعال في مجال الاقتصاد المعرفي، إلى جانب سيادة ثقافة عمل متشابهة في المديريتين، مما يؤثر على سلوكيات مديري المدارس وطريقة تعاملهم مع مختلف القضايا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاقتصاد المعرفي، وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Warhurst, 2008)، ودراسة هزايمة (2016) التي أظهرت عدم وجود فروق تعزى لمتغير المديرية.

3.2.5 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الصفرية الثالثة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المُؤهّل العِلمي (أقل من بكالوريوس، بكالوريوس، دراسات عليا)".

أظهرت نتائج الفرضية الثالثة عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من

وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المُؤهل العِلمي، وكذلك للمجالات، وبذلك تم قبول الفرضية الثالثة.

ترجع الباحثة هذا إلى أن المعلمين يخضعون للنظام التعليمي نفسه بغض النظر عن مؤهلاتهم، حيث يتم تطبيق قوانين وأنظمة محددة. يمكن أن يُنسب هذا التطابق في الإجابة إلى أن مديري المدارس في محافظة القدس يعملون في بيئة تربوية وأكاديمية واحدة، ويمارسون مهامهم التعليمية والتربوية في إطار مناخ تنظيمي واحد، يخضعون فيه للقوانين والتعليمات نفسها بغض النظر عن المؤهلات العلمية التي يحملونها، الأمر الذي يحد من قدرتهم على تطويع مؤهلاتهم العلمية لخدمة العملية التعليمية التعلمية. وهذه النتيجة تختلف مع دراسة البوسعيدي (2011)، التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لتقديرات أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح الدبلوم العالي فأعلى.

4.2.5 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الصفرية الرابعة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير عدد سنوات الخِبرة (أقل من 5 سنوات، من (5- 10) سنوات، أكثر من 10 سنوات)".

أظهرت نتائج الفرضية الرابعة عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير عدد سنوات الخِبرة، وكذلك للمجالات، وبذلك تم قبول الفرضية الرابعة.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المديرين يحملون ثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه ويتأثرون به، إضافة إلى ما أسلفنا حول تطبيق المدارس المنهاج الدراسي بطريقة أقرب إلى النمط التقليدي بصرف النظر عن عدد سنوات الخبرة كونها تعمل في ظروف بيئية وإدارية وتربوية وفكرية متشابهة، ويمكن تفسير ذلك أيضاً بتلقي مديري المدارس الحكومية في محافظة القدس التدريب نفسه

في ما يتعلق بكفايات الاقتصاد المعرفي، مما قد يؤدي إلى ممارسات متشابهة بصرف النظر عن سنوات الخبرة.

واختلفت نتائج الدراسة مع دراسة الخوشناي والربيعي (2018)، التي أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائيا لدرجة ممارسة المعلمين كفايات الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير الخبرة ولصالح تقدير المشرفين التربويين ذوي الخبرة الحديثة.

3.5 مناقشة وتفسير نتائج السؤال الثالث (أسئلة المقابلة):

يهدف السؤال الحالي إلى الكشف عن كيف يمكن أن يطبق مديرو المدارس الثانوية الحكومية في محافظة القدس كفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم، ونناقش أدناه نتائج المقابلة، وتفسيرها:

كيف يمكن أن يطبق مديرو المدارس الثانوية الحكومية في محافظة القدس كفايات الاقتصاد المعرفي، من وجهة نظرهم؟

لتفسير نتائج سؤال الدراسة الثالث تم تفسير الأسئلة الفرعية الآتية:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: من وجهة نظرك كمدير مدرسة، ما هي السُبل الفضلى لتفعيل مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي في مدارس محافظة القدس؟

من خلال المقابلة التي تمت مع أفراد عيّنة الدراسة تبين أن الإجابة تطوير المناهج الدراسية: من خلال العمل على إعادة صياغة المناهج الدراسية لتشمل مفاهيم الاقتصاد المعرفي وتطبيقاتها بطريقة تناسب فهم الطلاب واحتياجاتهم" حصلت على أعلى نسبة مئوية (16.9%)، تليها الإجابة "العمل على بناء شراكات استراتيجية من خلال التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لتوفير فرص تدريب للطلبة وتطوير مهاراتهم، وتبادل الخبرات، وتعزيز الابتكار" بنسبة مئوية (13.8%)، والأقل تكراراً الإجابة "توفير وزارة التربية والتعليم برامج تدريبية مُكثّفة للمعلمين لتنمية مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا وتطبيق أساليب التدريس الحديثة، إضافة إلى تحسين فهمهم للاقتصاد المعرفي وكيفية تطبيقه في الصف الدراسي" والإجابة "تنظيم زيارات طلابية ميدانية إلى الشركات والمؤسسات المحلية لفهم كيفية تطبيق الاقتصاد المعرفي على أرض الواقع بنسبة مئوية (6.2%)، تليها الإجابة "عقد مسابقات لتشجيع الطلاب على البحث

والاستكشاف في مجال الاقتصاد المعرفي من خلال مشاريع مدرسية وأنشطة لا صفية" بنسبة مئوية (4.6%).

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن لكل مدير خلفية تعليمية مختلفة وتدريباً في مجالات مختلفة. قد يكون بعضهم متخصصاً في التعليم وآخرون في الإدارة أو التطوير التعليمي، وقد يكون لدى كل مدير رؤية مختلفة حول كيفية تحسين تطبيق الاقتصاد المعرفي. يمكن أن تختلف الأولويات والمقاربات بناءً على رؤية المدير للتعليم والأهداف التعليمية، إضافة إلى اختلاف المدارس في محافظة القدس من حيث حجمها وموقعها ومواردها، مما قد يؤثر على قدرتها على تطبيق الاقتصاد المعرفي. قد يكون من السهل على المدارس الكبيرة ذات الموارد الوفيرة تطبيق استراتيجيات الاقتصاد المعرفي أكثر من المدارس الصغيرة ذات الموارد المحدودة. قد تؤثر هذه العوامل على كيفية تطبيق استراتيجيات الاقتصاد المعرفي، وقد يعزى ذلك أيضا إلى امتلاك كل مدير مدرسة خبرات وتجارب مختلفة في تطبيق الاقتصاد المعرفي، مما قد يؤدي إلى تنوع أجوبتهم. قد يكون بعض المديرين أكثر خبرة في استخدام التكنولوجيا، بينما قد يكون البعض الآخر أكثر خبرة في تعزيز مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب، إضافة إلى افتقار بعض المدارس إلى خطة استراتيجية واضحة لتطبيق الاقتصاد المعرفي. قد يؤدي ذلك إلى عدم اتساق الجهود أو إلى عدم قياس النتائج بشكل فعال.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما هي المهارات الأساسية التي يجب أن يمتلكها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتمكينهم من تطبيق كفايات الاقتصاد المعرفي؟

من خلال التحليل والاستماع إلى الإجابات أثناء إجراء المقابلة تبين أن الإجابة "مهارات التواصل الفعّال مع المعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي، باستخدام قنوات التواصل الإلكترونية المختلفة، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والتوجيه مع فريق العمل" حصلت على أعلى نسبة مئوية (17.5%)، تليها الإجابة "مهارات البحث والتحليل: من خلال جمع المعلومات وتحليلها من مصادر موثوقة، بما في ذلك استخدام البيانات والتحليلات والذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرار وتطوير العملية التعليمية" بنسبة مئوية (14.3%)، ومن ثم الإجابة "المهارات التقنية: من خلال إتقان أدوات التعليم الإلكتروني وتطبيقاتها في العملية التعليمية، مثل منصات التعلم الإلكتروني وأدوات التقييم الإلكتروني، وتطوير المحتوى التعليمي الرقمي" بنسبة مئوية (12.7%)، بينما حصلت الإجابة

"القدرة على تحفيز فريق العمل في المدرسة نحو تحقيق الأهداف وتطوير الموارد البشرية" والإجابة "القدرة على التكيف مع التغييرات الحاصلة في المجتمع، وتطبيق استراتيجيات تحفيزية لتعزيز التغيير الإيجابي" بنسبة مئوية (6.3%) لكل منهما، ومن ثم الإجابة "القدرة على تخطيط الأنشطة والموارد وتنظيمها بشكل فعّال لضمان سير العملية التعليمية بسلاسة" بنسبة مئوية (4.8%)، تليها الإجابة "القدرة على التفكير خارج الصندوق واقتراح حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه المدرسة" بنسبة مئوية (3.2%). ويعزى ذلك إلى أن المدارس في محافظة القدس تواجه تحديات فريدة في مجال التعليم، لا سيما في سياق الاقتصاد المعرفي الناشئ. حيث تقع مسؤولية تحويل المدارس إلى بيئات داعمة للابتكار والتعلم المستمر على عاتق مديري المدارس، الذين يلعبون دوراً محورياً في تنفيذ برامج وسياسات تدعم مهارات القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى امتلاك مديري المدارس خبرات وتجارب تعليمية ومهنية مختلفة، مما يؤثر على تصوراتهم للمهارات الأساسية للنجاح في إدارة المدرسة، إضافة إلى عدم توفر معايير محددة وواضحة تحدد المهارات الأساسية لدى مديري المدارس في سياق الاقتصاد المعرفي، مما يُفضي إلى اختلافات في التقييمات، وقد يفسر ذلك أيضا بحصول مديري المدارس على معلوماتهم من مصادر متنوعة، وتضارب التعريفات الخاصة بالاقتصاد المعرفي، مما قد يُؤدي إلى اختلافات في وجهات النظر حول مفهوم الاقتصاد المعرفي وكفاياته.

مناقشة وتفسير النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: ما هي السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي؟

من خلال الاستماع إلى إجابات مديري المدارس – أفراد العينة – تبين أن الإجابة "صياغة رؤية شاملة تُحدد أهدافا محددة لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي في المدرسة قابلة للقياس، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع المحلي في محافظة القدس، وربطها بأهداف التنمية المستديمة على المستوى الوطني والعالمي" حصلت على أعلى نسبة مئوية (16.7%)، تليها الإجابة "تشجيع روح الابتكار لدى المعلمين والطلاب وتوفير البيئة المناسبة لتطوير الأفكار الجديدة" بنسبة مئوية (14.6%)، ومن ثم الإجابة "وضع خطة عمل قابلة للتنفيذ تتضمن برامج وفعاليات محددة لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي مع تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذها، وربطها مع الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بينما حصلت الإجابة "التعاون مع الجامعات

والمؤسسات البحثية لإتاحة الفرصة للطلاب للمشاركة في البرامج البحثية والأنشطة الأكاديمية" على نسبة (8.3%)، تليها الإجابة "توفير البنية التحتية اللازمة لاستخدام التكنولوجيا في المدرسة، مثل غرف الحاسوب وشبكة الإنترنت، وتوفير الصيانة الدورية للأجهزة" والإجابة "توجيه التعليم نحو الاقتصاد المعرفي: من خلال تعزيز المهارات المتعلقة بالاقتصاد المعرفي" بنسبة مئوية (6.3%). على أقل نسبة تكرارات. ويفسر وجود تباين ملحوظ في آراء مديري المدارس الحكومية في محافظة القدس حول السلوكيات التي يجب أن يتبنوها لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي. ويرجع ذلك إلى إظهار مديري المدارس فهماً متفاوتاً لمفهوم الاقتصاد المعرفي، مما ينعكس على تصوراتهم للسلوكيات المُحفزة، وقد تختلف خبرات مديري المدارس في مجال تعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي، مما يُؤثّر على آرائهم حول السلوكيات الأكثر فاعلية، إضافة إلى وجود اختلاف في إدراك مفهوم الاقتصاد المعرفي من شخص إلى آخر فبعض المديرين قد يركز على تطوير مهارات التفكير النقدي والابتكار، في حين يمكن أن يركز آخرون على تعزيز التفاعل بين الطلاب والمعلمين والمجتمع المحلي، ويمكن أن يفسر ذلك بأن خلفيات وتجارب المديرين تؤثر على تصوراتهم لكيفية تعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي، فقد يكون لدى بعضهم خبرة في تطبيق استراتيجيات تحفيزية ناجحة، في حين يمكن أن يعتمد آخرون على مقاربات أكاديمية أكثر تقليدية، إضافة إلى أن المدارس الحكومية في محافظة القدس تواجه تحديات سياسية وإدارية خاصة، مما يؤثر على توجهات المديرين واستجاباتهم.

3.5 التوصيات

في ضوءِ النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسةِ، توصي الباحثة بما يأتي:

- سن قوانين محلية تواكب الملكية الفكرية في مجال الاقتصاد المعرفي وإنشاء بيئة حاضنة لتسويق الأصول الفكرية وتحصيل العوائد من تراخيصها واستغلالها.
- تطوير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية المناهج الدراسية بطريقة تربط أنشطتها بمفهوم التنمية الشاملة بحيث يتمكن المعلم من إدماج التكنولوجيات الحديثة في الأنشطة الطلابية، بما يخدم الجانب التربوي.
- إعداد وزارة التربية والتعليم الفلسطينية خطة قابلة للتنفيذ والمتابعة والتقويم تتضمن برامج واضحة لتعزيز مفهوم الاقتصاد المعرفي في مدارسها وربطه مع خطتها الاستراتيجية.
- إنشاء الوزارات ذات العلاقة نظاماً فعالاً من حاضنات الأعمال والروابط الاستثمارية بين المدارس والجامعات والشركات المحلية لاستيعاب ابتكارات الطلبة وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- اقتراح مسابقات وجوائز خاصة بكل فئة من فئات المديرين والمعلمين والطلبة المبادرين والمبدعين في مجالي الاقتصاد المعرفي وتنمية الذات.
- توظيف البيئة الإعلامية الرسمية والجديدة في تعريف الطلبة بالاقتصـــاد المعرفي، وتسليط الضوء على النجاحات المتحققة في معالجة المشكلات أو النهوض بالتنمية الاقتصادية، ورفع الوعي بأهميّة الاقتصاد المعرفي وأثره في تحقيق الرفاهيّة الاقتصاديّة.
- تنظيم وزارة التربية والتعليم برامج تدريبية مستمرة لمديري المدارس في ما يتعلق بالمستجدات في مجال الاقتصاد المعرفي وأهميته في التعليم، تتضمن مفاهيم مثل أساليب إدارة الأفراد، وإدارة الموارد المالية، والاقتصاد التعليمي.
- العمل على تطوير وسائل اتصال فعّالة مع المعلمين تسهم في حفز المعلمين على بذل كل ما لديهم من جهد للقيام بأدوارهم على أكمل وجه.
- تعزيز مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة العملية التعليمية في المدارس الحكومية في محافظة القدس.
- تنظيم لقاءات دورية بين مديري المدارس لتبادل الخبرات والتجارب في مجال الاقتصاد المعرفي.

- إجراء دراسات مشابهة في مديريات أخرى أو على مستوى الوطن في موضوع الاقتصاد المعرفي.
- توفير بيئة مدرسية وبنية تحتية في المدارس تدعم تطبيق كفايات ومضامين الاقتصاد المعرفي.
- إخضاع مديري المدارس والمعلمين في محافظة القدس لدورات تدريبية تركز على التفكير الإبداعي وتطوير مهارات التواصل الإنساني، وفهم ومواجهة التحديات الماثلة أمام عملية التعليم بشكل مبتكر، خاصة في التعامل مع الطلاب بطرق فعّالة ومتفردة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أبو الحمص ، نعيم (2006). **نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد معرفي نتافسي في الأراضي الفلسطينية** ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية.

الأسرج، حسين (2017). **اقتصاد المعرفة: الفرص والمخاطر للاقتصاد العربي**، الناشر Hussein Elasrag

الأشوح، زينب (2018). **الاقتصاد الاسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أبو حجلة، ربا. (2014). أثر برنامج تعليمي في العلوم قائم على اقتصاد المعرفة في اكتساب المفاهيم العلمية وعمليات العلم، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عمان العربية.

أبو سرحان، عفاف (2008). **اقتصاد المعرفة**، رسالة المكتبة، مج 43، ع 3-4، جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية، الأردن.

أبو شنب، عماد. حرب، يسرى. أبو البصل، وجدان. (2011) . **الخدمات الالكترونية**، دار الكتاب الثقافي.

أبو سمرة، محمود، الطيطي، محمد (2019) **مناهج البحث العلمي- من التبيين الى التمكين**. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

أبو لبدة، نادية. (2007). ملامح التطوير في كتاب العلوم للصف الثامن الأساسي في الأردن في ضوء الاقتصاد المعرفي والصعوبات التي تواجه تدريسه، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك.

بابكر، سامر (2021). **اقتصاد المعرفة**، سلسلة كتيبات تعريفية، ع 13، صندوق النقد العربي.

بدرانة، مهدي محمد، والمومني، حازم عيسى، والحمد، نايف فدعوس، والحراحشة، فواز ياسين. (2018). درجة تطبيق معلمي المرحلة الأساسية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المعلمين، **مؤتة للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 33 (6)، 83-120.

البراك، أمل. (2011). درجة فاعلية البرنامج الأردني لتطوير المدرسة من وجهة نظر المعلمين في مدارس البادية والوسطى، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة مؤتة.

البرجاوي ، مولاي .(2018).**المقاربة التطبيقية لديداكتيك الجغرافيا في ضوء بيداغوجيا الكفايات** ، دار المعتز للنشر.

البستجني، محمود. (2011). تقويم البرنامج التدريبي للإطار العام للمناهج والتقويم المبني على الاقتصاد المعرفي في محافظة الكرك – الأردن حسب نموذج بلوغ الأهداف لتايلر، **مجلة كلية التربية بالإسماعيلية**، 21، 87–156.

البطارسة، منيرة. (2005). **بناء برنامج تدريبي قائم على كفايات الاقتصاد المعرفي للتنمية المهنية لمعلمات الاقتصاد المنزلي في الأردن**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا.

بوران، سمية (2016). **إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة**، مركز الكتاب الأكاديمي.

البوسعيدي، حمد بن عبد الله بن محمد. وأبو النجا، طارق عبد المنعم (2011). **الكفايات الإدارية لدى مديري مدارس التعليم الأساسي في ضوء مدرسة المستقبل في سلطنة عمان**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مؤتة، الكرك.

بو لصباع، رياض. (2013). التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة – الجزائر–اليمن، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

البياتي، ياس خضير،(2020). واقع التحول نحو مجتمع المعرفة لتنمية المجتمعات العربية: التجربة الإماراتية نموذجًا " دراسة نظرية تحليلية ". **المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، ع 13، 1–40.

تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003). **الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. منقول بتاريخ 2024\2\14.

التميمي، عواد جاسم محمد. (2005). **الكفايات: دليل العاملين في ميدان التربية والتعليم**، جمهورية العراق، وزارة التربية.

جمال، محمد . (2021). **آفاق الدراسات المستقبلية في التعليم : ملامح مدرسة المستقبل** ، مؤسسة وكالة الصحافة العربية.

الجنابي، إحسان حميد عبد، واللامي، عمار وبدان عنيد. (2022). مهارات الاقتصاد المعرفي لدى مدرسي مادة علم الأحياء للمرحلة الإعدادية، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، ع (30)، 371-392.

الجنابي ، صاحب . (2019) . **استراتيجيات القيادة والإشراف** ، دار اليازوجي.

جعفر، على (2017). الاقتصاد المعرفي، **مجلة نسق**، ع 16، الجامعة المستنصرية، كلية التربية.

جويلي، عبد الباقي. (2012). المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية، بحث منشور، **مجلة دراسات تربوية في القرن الحادي والعشرين**، بيروت.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017). **النتائج النهائية للتعداد.** تقرير السكان، محافظة القدس، فلسطين.

حجازي، سوزان محمد. وكنعان، عيد (2009). **درجة امتلاك مديري المدارس الثانوية الحكومية للكفايات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المعلمين والمديرين** (رسالة ماجستير غير منشورة)، اليرموك، إربد.

حسب النبي، محمد سعيد. (2015). تصور مقترح لمهارات معلمي المدارس الذكية في التعليم العام، **دراسات تربوية واجتماعية**، جامعة حلوان – كلية التربية، 21 (1)، 147-174.

الحصان، أماني. (2010). **نموذج تطويري مقترح لتوجهات بحوث التربية العملية في كلية التربية في ضوء منظومة مجتمع الاقتصاد المعرفي**، جامعة عين شمس بكلية التربية، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، دار المنظومة، 188-242.

حفيان، عبد الوهاب. (2020). **الموارد البشرية في ظل اقتصاديات المعرفة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.

حمد، خالد (2017). **اقتصاد المعرفة في الواقع وتحديات المستقبل**. دار نور للنشر.

حريزي، موسى وغربي، صبرينة. (2013). دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية وموضوعاتها في البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. (13)، 23-34.

حمزة، محمد. (2014). مدى مراعاة محتوى منهاج الرياضيات للاتجاهات التربوية الحديثة التي اشتملها مشروع تطوير الطالبات نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE) من وجهة نظر معلمي المدارس الحكومية في الأردن، **مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والنفسية**، 22 (1)، 55-80.

حيدر، عبد اللطيف. (2004). الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، **مجلة كلية التربية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ع (21)، 1-44.

خضر، فخري. (2006). **طرائق تدريس الدراسات الاجتماعية**، دار المسيرة، عمان: الأردن.

الخضيري، محسن أحمد. (2001). **اقتصاد المعرفة**، القاهرة: مجموعة النيل العربية.

الخطيب، محمود، والزعبي، علي. (2009). دراسة تقويمية لمناهج الرياضيات المطورة وفق الاقتصاد المعرفي (ERFKE) والمقرر تدريسها لطلبة صفوف المرحلة الأساسية (الرابع، الثامن، العاشر في الأردن). **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، 1 (33)، 639-688.

خليل، ياسر. (2021) . **الجدارات القيادية بمؤسسات التربية والتعليم الفني والتقني** ، دار إضافة للنشر والتوزيع.

الخناق، سناء. (2005). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات إدارة المعرفة، **الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة**، جامعة بسكرة، 12-13 نوفمبر.

الخوشناي، جيان. يحيى، بلال سليم. والربيعي، إسماعيل حميد. (2018). **درجة ممارسة مدرسي ومدرسات الاجتماعيات لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مديري المدارس**، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ع (2)، 9-46.

دار الكتاب الثقافي. (1984). الإدارة الجامعية -دراسات حديثة ،دار الكتاب الثقافي.

الدهشان، أحمد (2023). **التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة في ضوء بعض التجارب الدولية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

الذيابي، فيصل جعيدان، ومحمد شحات الخطيب (2016). **مدى توافر كفايات إدارة المعرفة لدى مديري المدارس الابتدائية بمحافظة الطائف**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

رسن، أحمد نعمه. (2019). درجة ممارسة مدرسي الاجتماعيات لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم، **مجلة كلية التربية الأساسية**، 104 (25)، 1079-1100.

الرشيدي، فواز. والسرحان، خالد (2019). دليل إداري مقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، مج 16، ع 4.

رضوان، رائد، واسكافي، فريال (2021). مدى اسهام التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي ، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية** ، ع 24 ، بيروت، لبنان

رمضان، عصام جابر. (2015). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية والنفسية**، 11 (2)، 219-237.

الزيادات، ماهر، وقطاوي، محمد. (2010). **الدراسات الاجتماعية طبيعتها وطرائق تعليمها وتعلمها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الزيادات، محمود عواد. (2008). **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

الزهراني، هناء عطية أحمد. (2022). **أثر تدريس الفيزياء باستخدام نموذج التعلم التوليدي في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طالبات المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية**، المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات بالوطن العربي خلال الفترة 10-12 رجب الموافق 11-12 فبراير 2022، 85-101.

سلطان، عبد العزيز. (2013). الانترنت في التعليم مشروع المدرسة الالكترونية، **رسالة الخليج العربي**، 17 (23).

السعدي، أديب قاسم شندي، وعساف، حيدر حسين. (2023). قياس أثر مؤشرات الاقتصاد المعرفي على دليل التنمية البشرية في بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق لمدة 2020-2010. **مجلة الدراسات المستدامة**، مج 5، ع 1، 1445-1462

سلاوتي، حنان. وبصري، ريمة. (2018) . أهمية الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر. **المجلة المصرية لعلوم المعلومات**، مج 5، ع2، 289-318.

سلطان، محمد. (2016). تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة: آليات الاندماج ومتطلبات النمو المعرفي، **المنتدى الإعلامي السنوي السابع**. الرياض.

سلمان، جمال. (2009). **اقتصاد المعرفة.** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

السلمي، على (2014). **الإدارة في عصر العولمة والمعرفة**، ط1، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.

السماك ، محمد (2011). **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق** دار اليازوجي ، عمان ، الأردن .

السيابي، طالب. (2014). دراسة قياسية لقطاع التعليم والتدريب في سلطنة عمان كمؤشر لتنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد مبني على المعرفة خلال الفترة (1987–2008م). **معهد الإدارة العامة**، س 36، ع139، 121–144.

شاهين، محمد (2018). **الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي**، دار حمير للنشر.

الشراري، ذياب. (2003). اتجاهات المعلمين والمشرفين التربويين نحو تكامل المواد الاجتماعية في المرحلة الابتدائية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الملك سعود، السعودية.

شتاتحة ، عائشة. (2022).**الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري** ، دار اليازوجي.

الشريدة، نهاد عبد العزيز عقاب، والطويل، هاني عبد الرحمن صالح (2007). **بناء برنامج تدريبي لتطوير كفايات مديري المدارس الثانوية المهنية في ظل إصلاح التعليم نحو اقتصاد المعرفة في الأردن** (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان.

شقفة، سعيد توفيق سعيد. (2013). مهارات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى كتب العلوم للمرحلة الأساسية العليا ومدى اكتساب طلبة الصف العاشر لها، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، الجامعة الإسلامية، غزة.

شعت، رشاد . (2021) . حقيقة خروج فلسطين من الترتيب العالمي في مجال جودة التعليم ، **وكالة وفا الاخبارية** ، تم الاقتباس بتاريخ 14\2\2024 .

شعيرة ، خالد و غباري ، ثائر .(2011). **اقتصاديات التربية والتعليم : رؤى معاصرة** ، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي.

الشمري، هاشم، والليثي، ناديا. (2008). **الاقتصاد المعرفي**، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان الأردن.

الشويحات، صفاء (2016). درجة فهم مبادئ اقتصاد المعرفة وتطبيقها لدى معلمي مدارس المرحلة الثانوية الحكومية في محافظة جرش في الأردن، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)** ،30(10).

الشيخ، خالد (2015). الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **(رسالة ماجستير منشورة)**، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

الشيخ، خالد ياسين. (2016). الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **ورقة بحثية**، قسم الهندسة المعلوماتية، جامعة دمشق.

الشيميشري ، أحمد . (2022). **إدارة الأعمال : سياساتها ، ومفاهيمها ، وتطبيقاتها المعاصرة** ، العبيكان للنشر.

العامري ، محمد .(2017) . قضايا معاصرة في الإدارة التربوية ، ط 1 ، دار المعتز للنشر ، الأردن.

الصافي، عبد الحكيم، وقارة، سليم، ودبور، عبد اللطيف. (2010). **تعليم الأطفال في عصر الاقتصاد المعرفي**. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الصمادي، هشام محمد. (2017). مدى امتلاك معلمي المرحلة الثانوية للكفايات التدريسية في ضوء مرتكزات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم، **مجلة العلوم التربوية**، (3)، يوليو، 439-465.

الطيطي، محمد. (2002). **الدراسات الاجتماعية: طبيعتها، أهدافها، طرائق تدريسها**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

عبد الله. أحمد سمير فوزي. (2019). الاتجاهات الحديثة في توظيف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال اقتصاديات المعرفة، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، ع (182)، 891-1001.

عبد الرحمن، عيد الصحيين. (2012). تصميم أنموذج لمحتوى كتب التربية الاجتماعية والوطنية للمرحلة الأساسية في الأردن في ضوء مفاهيم وقيم التربية العالمية والعلمية والتكنولوجية، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، 8 (4)، 329-344.

عبد الحميد، أسماء عبد الله نصر (2021). تصور مقترح لاستثمار رأس المال الفكري في الجامعات المصرية في ظل التحول العالمي نحو اقتصاد المعرفة، **المجلة التربوية**، ج 1، 713-767

عبد المنعم، هبة وقعلول، سفيان (2019). **اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية**، صندوق النقد العربي.

عطية، فاطمة (2021). أثر **الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة الأداء لرأس المال البشري**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج 22، ع 2، جامعة القاهرة.

عبد المنعم، صابر. (2018). **اتجاهات ونماذج حديثة في التعليم والتعلم**، دار الفكر العربي، القاهرة.

عبد النبي، صابر عبد المنعم محمد. (2021). تنمية مهارات التعليم والتعلم القائم على اقتصاد المعرفة: المدارس الذكية نموذجاً. **العلوم التربوية**، 29 (عدد خاص)، 141-180.

عدوان، أحمد. (2009). تقويم منهاج الجغرافيا في ضوء أهداف التربية البيئية للصف العاشر من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة.

عفونة، بسام عبد الهادي. (2012). **التعليم المبني على اقتصاد المعرفة**، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان.

العليمات، علي. (2015). درجة امتلاك معلمي العلوم لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المديرين والمشرفين التربويين في البادية الشمالية والشرقية بالأردن، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**، 13 (1)، 11-31.

عمار ، حامد (1998). **دراسات في التربية والثقافة : مقالات في التنمية البشرية العربية** ، ط1 ، مكتبة الدار العربية للكتاب.

العمري، جمال (2013). **مدى وعي طلبة الجامعات الأردنية الرسمية للمهارات الحياتية في ضوء الاقتصاد المعرفي**. مختبر تطوير الدراسات النفسية والتربوية، 10، 103 128

العنزي، علي. (2016). مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة، **ورقة بحثية مقدمة للمنتدى الاعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال**: الاعلام والاقتصاد. جامعة الملك سعود.

العنزي، نوال (2015). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي في كتب رياضيات المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

الغامدي، علي بن عوض. (2020). درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة كما يراها قادة المدارس الحكومية، **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية**، 4 (16)، 67-96.

غضبان، سعد حبيب، وفياض، معد صالح. (2019). درجة ممارسة مدرسي المرحلة المتوسطة للكفايات التكنولوجيات القائمة على معايير الاقتصاد المعرفي، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، 26 (7)، 447-470.

غليون، برهبان. (2014). هويتنا بين البقاء والزوال" **مؤتمر الفضائيات العربية والهوية الثقافية – نحو إعلام عربي هادف في القرن الحادي والعشرين**، الشارقة، الإمارات.

الفراجي، هادي. (2008). الدراسات الاجتماعية والتنمية المستدامة، **بحوث ندوة الدراسات الاجتماعية ودورها في التنمية وخدمة المجتمع**، جامعة السلطان قابوس، عمان.

فلية، فاروق (2003). **اقتصاديات التعليم : مبادئ راسخة واتجاهات حديثة** ، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان .

القرارعة، أحمد عودة. (2013). مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في كتب الكيمياء للصف الثاني الثانوي ودرجة امتلاك المعلمين لها، بحث منشور، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الأردن، 19 (13)، 1-22.

الفريجات، غالب (2006). **التربية وتنمية المجتمع**، ط1، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان.

القرني، علي. (2009). متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية في المملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة أم القرى، السعودية.

القرني، نورة (2020). كفايات التدريس القائم على الاقتصاد المعرفي اللازمة لمعلمات الحاسب الآلي في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، **المجلة العربية للنشر العلمي**، ع 26، 2-كانون الأول.

القصبي، راشد. (2003). استثمار وتسويق البحث العلمي في الجامعة، **مجلة مستقبل التربية العربية**، 9 (28)، 13-16.

كاربنتر ، جون .(2002). **مدير المدرسة ودوره في تطوير التعليم** ، ترجمة عبد الله شحاته ، يبتراك للطباعة والنشر، ص 11.

كافي، مصطفى (2010). **التعليم الالكتروني والاقتصاد المعرفي**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا.

الكعبي، خليفة علي حمد، والشطناوي، نواف موسى (2008). **كفايات مديري المدارس النموذجية والمدارس العامة في مدارس دولة الإمارات العربية المتحدة (من وجهة نظر معلميهم)** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، إربد

كورتل، فريد. موساوي، زهية. وخالدي، خديجة (2005). الإدارة الفعالة للمعرفة: مصدر تحقيق التنافسية في ظل المحيط الاقتصادي الجديد، **المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية**، مج1، جامعة الزيتونة، عمان.

الكواز، سعد محمود، ومحمود، محمد نايف. (2004). اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع لجامعة الزيتونة الأردنية بعنوان** "**اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية**"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المنعقد في الفترة من 26-2004/4/28، 4.

الليثي، نادية، والشمري، هاشم. (2008). **الاقتصاد المعرفي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، السعودية.

لور ، دايانا ، وآكرز، جيل (2020). **تنمية حب الاستطلاع الفطري** ،العبيكان للنشر.

مبارك، عبد القادر حسن. (2005). فلسفة التعليم الجامعي في الوطن العربي بين إنتاج المعرفة واستهلاكها – كلية التربية نموذجاً، **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق، فرع بنها، 15 (60)، 156-181.

محمد، دعاء. (2012). جودة مؤسسات التعليم العالي والتعليم المستمر وتحديات مجتمع المعرفة. **المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي**، مصر.

محمد، محمد (2021). **تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها**، دار الأكاديميون للتوزيع والنشر.

محمود، خالد (2019). **العولمة واقتصاد المعرفة في ظل اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

محمود ، محمد ، (2016) . تطوير مهارات مديري المدارس الابتدائية في ضوء مفهوم إدارة المعرفة ، **المجلة العلمية لكلية التربية النوعية** ، ع 6 ، ج 1 .

محمود، محمود (2017). **قضايا اقتصادية معاصرة**، ط1، مج1، دار حميثرا للنشر والترجمة.

المخاطرية، حري (2017). الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة: التجربة الماليزية نموذجًا. **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، مج 10، ملحق 124–139.

محمد، هبة. (2015). برنامج تدريبي قائم على الاقتصاد المعرفي لتنمية المهارات الأدائية لمعلمي الدراسات الاجتماعية ومهارات توليد المعلومات لدى تلاميذهم، **مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية**، 67، 55–118. 2015

مخيمر، محمد، وأبو طه، موسى. (2009). **بناء اقتصاديات المعرفة استراتيجيات تنموية متقدمة**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.

مدفوني، هندة. (2017). الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي، دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي.

المظفر، محمد (2020). **بناء المجتمع المعرفي – خطوة نحو الأمام**، مؤسسة شمس للنشر والإعلام.

مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني . (2023) . **الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023** ، رام الله ، مكتب رئيس الوزراء.

منشي، فاتن(2019). **الاقتصاد المعرفي رؤية للاستدامة بالوطن العربي**، مركز الخبرات المهنية للإدارة.

نبهان، يحيى (2008). **الأساليب الحديثة في التعليم والتعلم**، دار اليازوجي.

منظمة التحرير الفلسطينية .(2023) . **المجلس الأعلى للإبداع والتميّز يفتتح أعمال المنتدى الوطني السادس "التحول نحو الإبداع"**، http://www.plo.ps/ar/article/55991 تم التوثيق بتاريخ 27\9\2023م

الهاشمي، عبد الرحمن. (2010). **استراتيجيات معاصرة في تدريس التربية الإسلامية**، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع.

هزايمة، فاضل غازي .(2016). واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة، **مجلة التربية**، ع 168، ج 1، 475-501.

نزيه عبد الرحمن (2016). دور البحث العلمي الجامعي في الولوج إلى اقتصاد المعرفة في الجامعات المغربية: دراسة حالة لجامعة محمد الخامس (السويسي). **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، 11995

النمراوي، زياد (2014). تقويم جودة كتاب الرياضيات للصف للثاني الثانوي العلمي في الأردن في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلميه. **مجلة جامعة دمشق**، 30 (2) 241

نياز، حياة عبد العزيز. (2019). واقع دور معلمات المرحلة الثانوية في تنمية الجانب العقلي للطالبات لمواكبة عصر اقتصاد المعرفة (تصور مقترح)، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، 16 (2)، 315-352.

الهاشمي، عبد الرحمن، والشرع، إبراهيم، والعزاوي، فائزة. (2019). **استراتيجيات التعلم والتعليم في ضوء اقتصاد المعرفة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

الهاشمي، عبد الرحمن، والعزاوي، فائزة. (2009). **الاقتصاد المعرفي وتكوين المعلم**. دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.

الهاشمي، عبد الرحمن، والعزاوي، فائزة. (2007). **المنهج والاقتصاد المعرفي**، ط1، دار المسيرة، عمان.

الهوش، أبو بكر (2020). **استراتيجيات إدارة المعرفة**، مجموعة النيل العربية.

الهولي، عبير، وجوهر، سلوى، والقلاف، نبيل. (2008). الكفايات الشخصية والأدائية لمعلمات رياض الأطفال في ضوء الأسلوب المطور، **مجلة رسالة الخليج العربي**، (105)، 25-56.

موقع وزارة التربية والتعليم الكترني (2.23). الرابط https://www.moe.pna.ps

وسيلة، سعود .(2020). تبني اقتصاد المعرفة كبعد من أبعاد تعزيز التنافسية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، **مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية**، مج 13، ع1، ص 654-669، جامعة العقيد أكلي محند أولخاج، البويرة.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Abazi, R. (2021) Is Kosova Prepared for Knowledge Economy. Case of Business and Management Students**. International Journal of Management, Knowledge and Learning;** Volume 10, pp 205–218 | https://www.doi.org/
- Agapie, A., Brătianu, C., Orzea, I., Agoston, S., and Lefter, V. (2011). Intergenerational knowledge transfer in the academic environment of knowledge-based economy. **Amfiteatru Economic**; Vol. XIII • No. 30, pp 392-403.
- Beasley Tina & Araya Daniel. (2014). the New Development -Peter Michael A Paradigm-Education Knowledge Economy and Digital Futures. Global studies in New York**. Education journal**.20 (29).
- Bonal, X., & Rambla, X. (2003). Captured by the Totally Pedagogies Society: teachers and teaching in the knowledge economy. **Globalization, Societies and Education**, 1(2), 169-184.
- Chen, D. H., & Dahlman, C. J. (2005). **The knowledge economy, the KAM methodology and World Bank operations**. World Bank Institute Working Paper, (37256).
- Durazzi, N. (2018). **The political economy of high skills: higher education in knowledge societies**. Retrieved from: DOI: 10.21953/LSE.PDK1NSHLTWA3
- Ghilic-Micu, B., Mircea, M. and Stoica, M. (2011). Knowledge Based Economy – Technological Perspective: Implications and Solutions for Agility Improvement and Innovation Achievement in Higher Education. **Amfiteatru Economic**; Vol. XIII • No. 30, pp 404-414.
- Gorji, E. & Alipourian, M. (2011). The Knowledge Economy & the Knowledge, Assessment Methodology (The case study of Iran & Some other Countries). **Iranian Economic Review**, Vol.15, No.29

- Jørgensen, S. L. (2007). Human Resource Development in the Knowledge Economy: A Model for Analyzing the Progress of Knowledge Development in Developing Country Firms. **Sam funds literature. CBDS Working Paper**, Vol. 2007 No. 2
- Koster, F. (2023). Organizations in the knowledge economy. An investigation of knowledge-intensive work practices across 28 European countries. **Journal of Advances in Management Research**; Volume 20, (1).
- Lightfoot, M. (2011). Promoting the knowledge economy in the Arab world**. Sage Open journal**, 1(2).
- Mc Peake, M., & Johnston, R. (2016). **Knowledge Economy Report: Tracking progress. Powering Prosperity.**
- Pandey, C. (2012). Economic literacy of senior secondary school teachers: A field study**. Journal of All India's Association for Educational Research**, 24(1),23-35
- Pu, R., Jiang, S., Dong, R., Chankoson, Th., Supanut, A., Romprasert, S. and Tanamee, D. (2022). Toward a knowledge economy: Factors affecting the sustainable consumption behavior in the Chinese online education industry. Front. Psychol., Sec**. Educational Psychology**; Volume 13.
- Salem, M. I. (2014). The role of universities in building a knowledge-based economy in Saudi Arabia. **International Business & Economics Research Journal (IBER),** 13(5), 1047-1056.
- Thelen, K. (2019). Transitions to the Knowledge Economy in Germany Sweden, and the Netherlands**. Comparative politics**, 51(2), pp 295-315.
- Tocan, M. C. (2012). Knowledge based economy assessment. **Journal of Knowledge Management**, 2(5), 1-13.

- Warhurst, C. (2008). The knowledge economy, skills and government Labor market intervention**. Policy Studies,** 29 (1). pp. 71-86.
- World Bank. (2007). **Building knowledge economies: Advanced strategies for development.** WBI Development Studies. World Bank Publications.
- Yim-Teo, T. (2004). **Reforming curriculum for a knowledge economy: The case of technical education in Singapore**. Paper presented to the NCIIA 8th Annual meeting Titled: Education that Works: 137-144.
- Youssef, M. (2002). Study on Modern information and Communication Technology (ict) Based Educational Systems in Primary and Secondary Cycles, **Economic, and Social Complex**. Vol. 8 • No. 30, pp 392-403.

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة بصورتها الأولية

ملحق (2) المقابلة في صورتها الأولية

ملحق (3): قائمة بأسماء السادة المحكمين

ملحق (4) الاستبانة بصورتها النهائية

ملحق (5) المقابلة بصورتها النهائية

ملحق (6) كتب تسهيل المهمة

ملحق (1) الاستبانة بصورتها الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الدكتور الفاضل ..... حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية بعنوان **(درجة امتلاك مديري المدارس الثانوية الحكومية لكفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين)** وذلك استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية . لتحقيق هدف الدراسة تعرض الباحثة بين أيديكم الأداة التي تتكون من خمسة مجالات وتسع وأربعون فقرة ، ونظرًا لما تتمتعون به من خبرة ودراية في الميدان التربوي ، أرجو من حضرتكم الاطلاع على مجالات الاستبانة وفقراتها ، وإبداء الرأي في مدى ملاءمتها لأغراض الدراسة من حيث :

1) درجة الصياغة اللغوية وسلامتها .
2) التعديل أو الحذف أو الإضافة .
3) درجة مناسبة الفقرة للمجال الذي تندرج تحته.

علما أن أفراد عينة الدراسة ستكون وفق تدرج ليكرت الخماسي:

بدرجة قليلة جدا	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جدا
1	2	3	4	5

شاكرة لكم حسن تعاونكم

مع فائق الاحترام والتقدير

الباحثة: وسام سعد الدين صلاح تميمي

القسم الأول : البيانات الشخصية

أرجو التكرم باختيار الإجابة الصحيحة :

1) الجنس :

◯ **ذكر** ◯ **أنثى**

2) المسمى الوظيفي

◯ **معلم** ◯ **مدير**

3) المؤهل العلمي :

◯ **دبلوم** ◯ **بكالوريوس** ◯ **أعلى من بكالوريوس**

4) سنوات الخبرة :

◯ **أقل من 5 سنوات** ◯ **من 5 – 10 سنوات** ◯ **أكثر من 10 سنوات**

القسم الثاني : أرجو التكرم بالاجابة عن كل سؤال بوضع إشارة أمام الإجابة المناسبة :

المجال الأول : المهارات القيادية

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		دقة صياغة الفقرة اللغوية وسلامتها		انتماء الفقرة للمجال	
		واضحة	غير واضحة	مناسبة	غير مناسبة	منتمية	غير منتمية
.1	يوفر المدير نظام معلومات متجدد لغايات التخطيط						
.2	يعد المدير خطة تطويرية وفق أهداف ورؤية مستقبلية واضحة						
.3	يحدد المدير الأنشطة والاجراءات الضرورية لانجاز الأهداف						
.4	يصنف المدير الأنشطة بوضعها في مجموعات بناء على التقسيم الهيكل التنظيمي						
.5	ينظم المدير الخطط والأهداف بوضع هيكل تنظيمي حسب قدرات العاملين ومهاراتهم						
.6	يفوض المدير العمل والسلطات بتحديد المهمات الموكلة للعاملين						
.7	يحدد المدير البدائل في خطته ضمن قائمة من الاحتمالات المدروسة						
.8	يتابع ويقيّم المدير سير الأنشطة لاجراء التعديلات المناسبة						
.9	يطوّر المدير برامجا لتنمية العاملين مهنيا في ضوء حاجاتهم التدريبية						
.10	يستثمر المديرالوقت بفاعلية						
.11	يتوجه المدير نحو اللامركزية وتعزيز القدرة الإدارية للعاملين والعمل كفريق						

المجال الثاني : مهارات التطوير المهني

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		دقة صياغة الفقرة اللغوية وسلامتها		انتماء الفقرة للمجال	
		واضحة	غير واضحة	مناسبة	غير مناسبة	منتمية	غير منتمية
.1	يشارك المدير في حضور دورات تتعلق بالتطور التكنولوجي ودوره في إدارة المعرفة						
.2	ينفتح المدير فكريا و يتابع أحدث ما ينشر من معارف ومهارات في الكتب والمجلات ومواقع الانترنت فيما يتعلق بالقيادة التربوية						
.3	يتبادل ويتشارك المدير المعلومات الحديثة بينه وبين العاملين في المدرسة						
.4	يطبق المدير مبدأ التعلم مدى الحياة لتنمية الذات وتطوير العمل						
.5	يشجع المدير على تدريب وتأهيل العاملين المستمر						
.6	يسهم المدير في صقل وإعداد المعلمين في جوانب مختلفة (اكاديميا ، ثقافيا ، ذاتيا)						
.7	يوفر المدير بيئة تساعد العاملين على التميّز والإبداع						

المجال الثالث : مهارات اشرافية

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		دقة صياغة الفقرة اللغوية وسلامتها		انتماء الفقرة للمجال	
		واضحة	غير واضحة	مناسبة	غير مناسبة	منتمية	غير منتمية
.1	يعتمد المدير أسلوب التوجيه والإرشاد بدلا من إعطاء الأوامر والتعليمات المباشرة						
.2	يعزز المدير جهود العاملين بشكل ايجابي						
.3	يساهم المدير في بناء استراتيجيات تعليمية متطورة استجابة لحاجات محلية عالمية						
.4	يستخدم المدير أدوات قياس لقياس جودة العمل في المدرسة						
.5	يتبنى المدير خططا علاجية لتحسين الأداء						
.6	يسهّل المدير للأفراد الوصول إلى المعلومات من خلال استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات						
.7	يكتشف المدير قدرات الأفرد واتجاهاتهم نحو التغيير						
.8	ينظيم المدير برامج موجهة للاستفادة من مؤسسات المجتمع المحلي في تحسين التعلم والتعليم						
.9	يعد المدير برامج مناسبة للطلبة المتميزين .						
.10	يسهم المدير في توفير الجو الحافز للإبداع لكل من المعلمين والطلبة						

المجال الرابع : مهارات الاتصال والتكنولوجيا

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		دقة صياغة الفقرة اللغوية وسلامتها		انتماء الفقرة للمجال	
		واضحة	غير واضحة	مناسبة	غير مناسبة	منتمية	غير منتمية
.1	يستخدم المدير الحاسوب في جمع المعلومات ويفسرها ويتبادلها مع الآخرين						
.2	يشجع المدير على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد الأبحاث والتقارير العلمية						
.3	يكلف المدير أعضاء هيئة التدريس بالمهام والوظائف عن طريق استخدام الحاسوب						
.4	يقوم المدير بحوسبة نتائج الطلبة وتحليلها						
.5	يستخدم المدير تكنولوجيا المعلومات لتقييم أداء العاملين						
.6	يُحسن المدير اختيار أدوات ومحركات البحث عند استخدام الانترنت						
.7	يسعى المدير إلى ما هو جديد في مجال التكنولوجيا						
.8	يشجع المدير الطلبة لاستخدام التكنولوجيا لتوليد المعرفة						
.9	يوجه المدير المعلمين لاستخدام الوسائل التعليمية التي تعتمد على التكنولوجيا						
.10	يشجع المدير الأفراد الوصول إلى المعلومات من خلال استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات						
.11	يوفر المدير شبكة انترنت وأجهزة حواسيب تتلاءم مع أعداد الطلبة والمعلمين						

المجال الخامس : مهارات التقويم والمتابعة

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		دقة صياغة الفقرة اللغوية وسلامتها		انتماء الفقرة للمجال		التعليق المقترح
		واضحة	غير واضحة	مناسبة	غير مناسبة	منتمية	غير منتمية	
.1	يمارس المدير التقويم الذاتي والمستمر							
.2	يتابع المدير تحقيق الأهداف							
.3	يمارس المدير عملية التقويم بناء على معايير معتمدة واضحة							
.4	يزود المدير أعضاء هيئة التدريس بمستويات الأداء الواجب توافرها عند قيامهم بالعملية التعليمية							
.5	يبني المدير أدوات التقييم التي تراعي الحاجات الفردية							
.6	يُطلع مدير المدرسة العاملين على أدوات التقويم							
.7	يُقوّم المدير الدورات التي يتلقاها العاملين داخل المدرسة أو خارجها							
.8	يحلل ويفسر المدير النتائج المختلفة لتحسين العملية التربوية							
.9	يبني المدير خططا علاجية وفق نتائج التقويم							
.10	يقدم المدير تغذية راجعة لأعضاء هيئة التدريس في الأوقات المناسبة							

ملحق (2) المقابلة في صورتها الأولية:

أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك كمدير مدرسة، ما سُبل تفعيل مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي في مدارس محافظة القدس؟

السؤال الثاني: ما هي المهارات الأساسية التي يجب أن يمتلكها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتمكينهم من تطبيق كفايات الاقتصاد المعرفي؟

السؤال الثالث: ما هي السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي؟

السؤال الثالث: كيف يمكن لمديري المدارس الثانوية بناء شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز الاقتصاد المعرفي؟

ملحق (3): قائمة بأسماء السادة المحكمين:

قائمة بأسماء محكمي أداتي الدراسة

الرقم	الاسم	مكان العمل المنطقة / الكليّة
1	أ. د. محمد الحراحشة	جامعة آل البيت – الأردن– كليّة التّربية
2	د. يوسف حرفوش	جامعة القدس – فلسطين– كليّة التّربية
3	د. محمد الحوامدة	وزارة التربية والتعليم الاردنية
4	د. سماح عريقات	وزارة التربية والتعليم الفلسطينية – رام الله– قسم البحث والتطوير التربوي
5	د. فاطمة عبد الرضا بوفتين	وزارة التربية والتعليم الكويتيّة
6	د. خالد الصرايرة	جامعة مؤتة – عمّان– كليّة العلوم التّربوية
7	د. سوسن المجالي	وزارة التربية والتعليم الأردنية
8	د. محمود زياد	التّربية والتعليم رام الله والبيرة – قسم المتابعة الميدانية –
9	د. ثائر أبو خليل	التّربية والتعليم ضواحي القدس – قسم الإدارات المدرسية –
10	أ. رجاء نصّار	التّربية والتعليم ضواحي القدس – مشرفة تربويّة
11	أ. فاطمة أبو لطيفة	وزارة التربية والتعليم الفلسطينية – مشرفة تربويّة

ملحق (4) الاستبانة بصورتها النهائية:

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا/ كلية العلوم التربوية
برنامج ماجستيرالإدارة التربوية

أخي المعلم/ أختي المعلمة:
تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية بعنوان "**درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين**"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة القدس.

لذا أرجو التفضل بقراءة الفقرات بدقة والإجابة عنها بموضوعية، بما يتناسب مع وجهة نظركم، علماً أن المعلومات التي ستُعطونها ستُستَخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم التعاطي معها بسريّة وموضوعيّة.

شاكرة لكم حسن تعاونكم
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

إشراف: أ.د محمد شعيبات
الباحثة: وسام تميمي

الاقتصاد المعرفي: يُعرف الاقتصاد المعرفي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على رأس المال الفكري، فهو بؤرة العمل، وليس مجرد أداة له، حيث إنّ الميزة التّنافسية للمنظمة تكمن في الإبداع والتّحسين والابتكار، الأمر الذي يتيح لتكنولوجيا المعلومات توجيه الاهتمام إلى الموجودات المعرفيّة غير القابلة للاستنزاف بدلًا من الموجودات الماديّة. (أبو سرحان، 2008).

القسم الأول – البيانات الشخصية

أرجو منكم التكرم بوضع إشارة (×) في المكان الذي ينطبق على حالتكم:

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

المديرية: ☐ القدس الشريف ☐ ضواحي القدس

المؤهل العلمي: ☐ أقل من بكالوريوس ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عُليا

عدد سنوات الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5 – 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

القسم الثاني: مجالات وفقرات الاستبانة

الرقم	المجال الأول: المهارات القيادية	الدرجة				
	الفقرة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	يوفر مدير/ة المدرسة نظام معلومات متجدداً لغايات التخطيط.					
2	يعد خطة تطويرية وفق أهداف ورؤية مستقبلية واضحة.					
3	يحدد الأنشطة والإجراءات التي توائم الأهداف المنشودة.					
4	يتعامل مع التهديدات كفرص للتحسين والنمو.					
5	يشجع المسؤولية الفردية والجماعية لتحقيق الأهداف.					
6	يمتلك مهارات التكيف والمرونة في العمل.					
7	يفوض بعض الصلاحيات لفريق العمل حسب إمكاناتهم.					
8	يحدد البدائل المحتملة في خطته تأهباً لأي ظرف طارئ.					
9	يتابع سير الأنشطة لإجراء التعديلات المناسبة.					
10	يهتم بتنمية قدرات العاملين المهنية في ضوء حاجاتهم.					
11	يعمل على جدولة الأنشطة وفق جدول زمني محدد.					
12	يتوجه نحو اللامركزية والعمل كفريق.					
13	يعمل مع الفريق في إطار روح المبادرة والإبداع.					

....

الرقم	المجال الثاني: مهارات التطوير المهني	الدرجة				
	الفقرة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	يواكب مدير/ة المدرسة المستجدات التربوية ويتابع أحدث ما ينشر من معارف ومهارات في ما يتعلق بالقيادة التربوية.					
2	يشجع تبادل المعلومات والخبرات مع المعلمين.					
3	يطبق مبدأ التعلم مدى الحياة لتنمية الذات وتطوير العمل.					
4	يشجع على تأهيل العاملين بشكل مستمر.					
5	يقدم فرصا للمعلمين للمشاركة في برامج تدريبية تصقل مهاراتهم الأكاديمية والثقافية والذاتية وتطورها.					
6	يوفر بيئة تساعد العاملين على التميّز والإبداع.					

...

الرقم	المجال الثالث: مهارات إشرافية	الدرجة				
	الفقرة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	يعتمد مدير/ة المدرسة أسلوب الإرشاد والتوجيه بدلا من إعطاء الأوامر والتعليمات المباشرة.					
2	يقدر جهود العاملين ويعمل على تعزيزهم.					
3	يساعد المعلم على انتقاء استراتيجيات تعليمية تناسب الموقف التعليمي.					
4	يستخدم أدوات علمية لقياس جودة العمل في المدرسة.					
5	يتابع تنفيذ خطط المعلمين العلاجية.					
6	ينظم ورش عمل لمناقشة الاتجاهات الحديثة في عملية التعليم والتعلم.					
7	يكتشف قدرات الأفراد واتجاهاتهم نحو التغيير ويدعمها.					
8	ينظم برامج موجهة للاستفادة من مؤسسات المجتمع المحلي في تحسين التعلم والتعليم.					
9	يحرص على إعداد برامج تناسب الطلبة المتميزين.					
10	يسهم في تحفيز الإبداع لكل من المعلمين والطلبة.					

الرقم	المجال الرابع: مهارات الاتصال والتكنولوجيا	الدرجة				
	الفقرة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	يستند مدير/ة المدرسة إلى قاعدة بيانات تنظم بيانات المدرسة.					
2	يشجع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد الأبحاث والتقارير العلمية.					
3	يستثمر برامج التعلم عن بعد في عقد لقاءات تربوية هادفة مع فريق العمل.					
4	يشارك في حوسبة نتائج الطلبة ومن ثم تحليلها.					
5	يستخدم تكنولوجيا المعلومات لتقييم أداء العاملين.					
6	يُحسن اختيار أدوات البحث عند استخدام الإنترنت لمصلحة العملية التعليمية.					
7	يسعى لتطبيق كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا.					
8	يشجع الطلبة على استخدام التكنولوجيا لتوليد المعرفة.					
9	يوجه المعلمين إلى استخدام الوسائل التعليمية التي تعتمد على التكنولوجيا.					
10	يشجع الأفراد على الوصول إلى المعلومات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات					
11	يوفر شبكة إنترنت وحواسيب تلائم أعداد الطلبة والمعلمين.					

الرقم	المجال الخامس: مهارات التقويم والمتابعة	الدرجة				
	الفقرة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	يمارس مدير/ة المدرسة التقويم الذاتي والمستمر في المدرسة.					
2	يتابع تحقيق الأهداف المرسومة مسبقاً مع العاملين.					
3	يمارس عملية التقويم بناء على معايير معتمدة واضحة.					
4	يزود أعضاء هيئة التدريس بمستويات الأداء الواجب توافرها خلال العملية التعليمية.					
5	يبني أدوات التقويم التي تراعي الحاجات الفردية.					
6	يُطلع العاملين على أدوات التقويم.					
7	يُقيم الدورات التي يتلقاها العاملون داخل المدرسة أو خارجها.					
8	يحلل النتائج المختلفة لتحسين العملية التربوية.					
9	يبني خططا علاجية وفق نتائج التقويم.					
10	يقدم تغذية راجعة فورية لفريق العمل حول مدى التقدم.					

ملحق (5) المقابلة بصورتها النهائية:

أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك كمدير مدرسة، ما سُبل تفعيل مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي في مدارس محافظة القدس؟

السؤال الثاني: ما هي المهارات الأساسية التي يجب أن يمتلكها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتمكينهم من تطبيق كفايات الاقتصاد المعرفي؟

السؤال الثالث: ما هي السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي؟

السؤال الثالث: كيف يمكن لمديري المدارس الثانوية بناء شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز الاقتصاد المعرفي؟

ملحق (6) كتب تسهيل المهمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Education& Higher Education
National Centre for Examination, Measurement and Educational Evaluation.

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
المركز الوطني للامتحانات والقياس والتقويم التربوي

الرقم: و ت / ٢٠٢٤/٠٢/٠٤
التاريخ: ١٦/٤/2024م

لمن يهمه الأمر

"تسهيل مهمة بحثية"

تهديكم أطيب تحية، ونرجو منكم التكرم بتسهيل مهمة الباحث/ة:

"وسام سعد الدين صلاح تميمي"

من جامعة القدس للحصول على المعلومات اللازمة لإعداد دراسة بعنوان:

"درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين".

ملاحظات:

- تتضمن الدراسة تطبيق مقابلة عبر الهاتف بالإضافة إلى توزيع رابط استبيان محوسب على عينة من مديري/ات ومعلمي/ات المدارس الحكومية في مديريتي "القدس، وضواحي القدس".
- الاستجابة على الأدوات البحثية من قبل عينة المبحوثين طوعية.
- يتم تطبيق أدوات البحث عبر النماذج المحوسبة دون تواصل وجاهي مع المبحوثين.

ملاحظة: مركز البحث غير مسؤول عن جودة أدوات الدراسة.

مع الاحترام،

م. جهاد دريدي

/ رئيس المركز الوطني للامتحانات والقياس والتقويم التربوي

نسخة: عطوفة وكيل الوزارة المحترم.
عطوفة الوكيل المساعد للشؤون التعليمية المحترم.
السيد مدير عام مركز البحث والتطوير التربوي المحترم.
السادة المديرون العامون لمديريات التربية والتعليم في: "القدس، ضواحي القدس" المحترمون.
السيد / محمد شعيبات/المحترم/المشرف على الدراسة. بريد الكتروني mshuibat@staff.alquds.edu

Ramallah Tel (02-2969348) Fax (02-2969399)

جامعـــــــة القـــدس
كليـــة العلـــوم التربويـــة
مكتـــــب العميـــد

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Faculty of Educational Sciences
Dean's Office

التاريخ: 01 /04 / 2024
الرقم: 24/04/101

حضرات السادة مركز البحث والتطوير المحترمين
وزارة التربية والتعليم / رام الله

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالب: **وسام سعد الدين صلاح تميمي**، ورقمها الجامعي (22112419) من تخصص ماجستير الإدارة التربوية، بدراسة تتعلق برسالة ماجستير بعنوان

" **درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين** "

لذا يرجى من حضرتكم التكرم بتسهيل مهمة الطال بة والتعاون معه ا للحصول على المعلومات المطلوبة، ولتطبيق الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

أ.د. محمود أبو سمرة
عميد كلية العلوم التربوية

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences

نسخة/ الملف

Telfax 02-2794913 -Jerusalem P.O.Box 20002

تلفاكس 02-2794913 -القدس ص.ب 20002

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Education& Higher Education
National Centre for Examination, Measurement and Educational Evaluation.

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
المركز الوطني للامتحانات والقياس والتقويم التربوي

الرقم: و ت / ١٢١ / ٢٠٢٤
التاريخ: ١٦ / ٤ /2024م

لمن يهمه الأمر

" تسهيل مهمة بحثية "

نهديكم أطيب تحية، ونرجو منكم التكرم بتسهيل مهمة الباحث/ة:

"وسام سعد الدين صلاح تميمي"

من **جامعة القدس** للحصول على المعلومات اللازمة لإعداد دراسة بعنوان:

"درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين".

ملاحظات:

- تتضمن الدراسة تطبيق **مقابلة** عبر الهاتف بالإضافة إلى توزيع رابط **استبيان محوسب** على عينة من مديري/ات ومعلمي/ات المدارس الحكومية في مديريتي "القدس، وضواحي القدس".
- الاستجابة على الأدوات البحثية من قبل عينة المبحوثين طوعية.
- يتم تطبيق أدوات البحث عبر النماذج المحوسبة دون تواصل وجاهي مع المبحوثين.

ملاحظة: مركز البحث غير مسؤول عن جودة أدوات الدراسة.

مع الاحترام،

م. جهاد دريدي

/ رئيس المركز الوطني للامتحانات والقياس والتقويم التربوي

نسخة: عطوفة وكيل الوزارة المحترم.
عطوفة الوكيل المساعد للشؤون التعليمية المحترم.
السيد مدير عام مركز البحث والتطوير التربوي المحترم.
السادة المديرون العامون لمديريات التربية والتعليم في: "القدس، ضواحي القدس" المحترمون.
السيد د. محمد شعيبات/المحترم/المشرف على الدراسة. بريد الكتروني mshuibat@staff.alquds.edu
د. مقرن س

AWQAF DEPARTMENT
DIRECTORATE OF EDUCATION
JERUSALEM

دائرة الأوقاف العامة
مديرية التربية والتعليم
القدس

مديرية التربية والتعليم/القدس

Email: info@jdoe.edu.ps | ص.ب. P.O.Box.19092 | فاكس 6270727 | هاتف 6270700

الرقم: ت ق / 20/ 1 / 557
التاريخ: 17 / 4 / 2024 م

حضرة مديري ومديرات المدارس المحترمين.

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية للباحثة وسام سعد الدين صلاح تميمي.

أهديكم أطيب التحيات ، وبخصـوص الموضـوع المذكور أعلاه، أرجو من حضـرتكم تعبئة الرابط المرفق وتزويد معلمي/ات مدارســكم من أجل تعبئته ، والخاص بالباحثة المذكورة من جامعة القدس، للحصول على المعلومات اللازمة لإجراء دراسة بعنوان:

" درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين "

- **رابط الاستبيان:**

https://docs.google.com/forms/d/1ISWRUdYno0eTe6mK8GtyeQ55aLem7Ulfc6X21noFO0s/viewform

مع الاحترام ،،

مدير التربية والتعليم القدس الشريف

- نسخة: مدير الدائرة الفنية.
- جهة الاختصاص: مدارس الأوقاف.

ع ـ ع / هـ ـ ج

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	توزيع أفراد عينة الدراسة من المعلمين حسب متغيرات الدراسة	59
2.3	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات	63
3.3	نتائج معامل الثبات للمجالات والأداة ككل	64
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات	69
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال المهارات القياديّة مرتَّبةً تنازليّاً حسب المتوسّطات الحسابيّة	70
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مهارات التطوير المهني مرتَّبةً تنازليّاً حسب المتوسّطات الحسابيّة	71
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مهارات إشرافية مرتَّبةً تنازليّاً حسب المتوسّطات الحسابيّة	72
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مهارات الاتصال والتكنولوجيا مرتَّبةً تنازليّاً حسب المتوسّطات الحسابيّة	74
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مهارات التقويم والمتابعة مرتَّبةً تنازليّاً حسب المتوسّطات الحسابيّة	75
7.4	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير الجنس	77
8.4	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المديرية	78
9.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد	79

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المؤهل العلمي	
10.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير المؤهل العلمي	80
11.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة	81
12.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات درجة امتلاك مديري المدارس الحكومية كفايات الاقتصاد المعرفي في محافظة القدس من وجهة نظر المعلمين/ات تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة	82
13.4	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السُبل الفضلى لتفعيل مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي في مدارس محافظة القدس	83
14.4	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهارات الأساسية التي يجب أن يمتلكها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتمكينهم من تطبيق كفايات الاقتصاد المعرفي	85
15.4	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها مديرو المدارس الحكومية في محافظة القدس لتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي	88

فهرس المحتويات:

إقرار ..... أ

الشكر والتقدير ..... ب

الملخص ..... ج

ABSTRACT ..... د

الفَصل الأوَّل: مُشكِلَة الدراسة وَخَلفيَّتُها النّظريَّة: 2

1.1 المُقدِمَة 2

2.1 مشكلة الدَراسة 4

3,1 أسئلة الدراسة: 5

4.1 فرضيات الدراسة 5

5.1 أهداف الدَراسة 6

6.1 أهميَة الدَراسة 7

7.1 مُصطلحات الدَراسة وتعريفاتُها الإجرائيّة 8

8.1 حدود الدراسة ومحدداتها 10

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة: 12

2.1 مقدمة 12

2.2 المحور الأول: الاقتصاد المعرفي – المفهوم والنشأة 13

1.2.2 مفهوم الاقتصاد المعرفي: 13

2.2.2 نشأة الاقتصاد المعرفي: 14

3.2.2 أهمية الاقتصاد المعرفي: 16

4.2.2 فوائد التّحول نحو الاقتصاد المعرفيّ: 16

5.2.2 مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي: 17

6.2.2 مكونات نظام الاقتصاد المعرفيّ: 18

7.2.2 أنواع اقتصاد المعرفة: 19

8.2.2 خصائص الاقتصاد المعرفي: 20

9.2.2 ركائز الاقتصاد المعرفي: 20
10.2.2 مزايا الاقتصاد المعرفي: 22
11.2.2 عناصر الاقتصاد المعرفي: 23
12.2.2 مؤشرات الاقتصاد المعرفي: 23
13.2.2 القوى الدافعة للاقتصاد المعرفي وعملياته: 25
14.2.2 التعليم واقتصاد المعرفة: 27
15.2.2 أهداف تحول التعليم إلى اقتصاد معرفي: 29
16.2.2 متطلبات التحول التربوي للاقتصاد المعرفي: 29
17.2.2 دور النظام التربوي في تحقيق التحول نحو الاقتصاد المعرفي: 31
3.2 المحور الثاني: الاقتصاد المعرفي في التربية والتعليم 33
1.3.2 المناهج التعليمية في ضوء الاقتصاد المعرفي: 33
2.3.2 منهج الدارسات الاجتماعية والاقتصاد المعرفي: 34
3.3.2 دور النظام التربوي في تهيئة الطلبة نحو الاقتصاد المعرفي: 35
4.3.2 دور المعلم كمساهم في تعزيز متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي: 36
5.3.2 كفايات مدير المدرسة في ضوء الاقتصاد المعرفي: 37
6.3.2 الاقتصاد المعرفي والتعليم في فلسطين: 38
7.3.2 تجارب دول أجنبية في الاقتصاد المعرفي في النظام التربوي: 39
8.3.2 تجارب الدول العربية في الاقتصاد المعرفي: 40
4.2 المحور الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة 41
1.4.2 الدراسات العربية: 41
2.4.2 الدراسات الأجنبية: 47
3.4.2 ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية: 54
الفَصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها: 58
3. 1 منهجية الدراسة 58
3. 2 مُجتمع الدراسة 58

3. 3 عَينة الدراسة من المعلمين 59
3. 4 وَصف مُتغيرات أفراد عينة الدراسة من المعلمين 59
5.3 أداتا الدراسة 60
1.5.3. بناء الأداتين 60
6.3 صدق الأداة..... 61
3.7 ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) 63
3. 8 إجراءات الدراسة 65
9.3 متغيرات الدراسة 66
3. 10 المعالجة الإحصائية:..... 66
الفصل الرابع: نتائج الدراسة: 68
4 . 1 تمهيد..... 68
4. 1 نتائج أداة الدراسة الأولى: الاستبانة: 68
1.1.4 نتائج سؤال الدراسة الأول: 68
2.2.4 نتائج السؤال الثاني: 76
3.4 نتائج أداة الدراسة الثانية: المقابلة 83
1.3.4 نتائج سؤال الدراسة الثالث: 83
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات: 91
1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:..... 91
1.1.5 المجال الأول: المهارات القيادية:..... 92
2.1.5 المجال الثاني: مهارات التطوير المهني: 93
3.1.5 المجال الثالث: مهارات إشرافية:..... 94
4.1.5 المجال الرابع: مهارات الاتصال والتكنولوجيا: 94
5.1.5 المجال الخامس: مهارات التقويم والمتابعة:..... 95
2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني..... 96
1.2.5 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الصفرية الأولى: 96

2.2.5 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الصفرية الثانية: 97
3.2.5 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الصفرية الثالثة: 97
4.2.5 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الصفرية الرابعة: 98
3.5 مناقشة وتفسير نتائج السؤال الثالث (أسئلة المقابلة): 99
3.5 التوصيات 103
قائمة المصادر والمراجع: 105
الملاحق 120
ملحق (1) الاستبانة بصورتها الأولية 120
ملحق (2) المقابلة في صورتها الأولية: 128
ملحق (3): قائمة بأسماء السادة المحكمين: 129
ملحق (4) الاستبانة بصورتها النهائية: 130
ملحق (5) المقابلة بصورتها النهائية: 134
ملحق (6) كتب تسهيل المهمة: 135
قائمة الجداول: 139